

سور
فتحى محمد السور

السُّنة

تَشْرِيعٌ لَزِمٌ .. وَدَائِمٌ

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠

دكتور
فتحى محمد الكسح

السُّنة

تَشْرِيعٌ لَازِمٌ .. وَدَائِمٌ

الناشر
مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

جميع الحقوق محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا »

« صدق الله العظيم »

* * *

« تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا أبدا : كتاب الله وسنتي »

(حديث شريف)

« انى رأيت أنه لا يكتب انفسان كتابا فى يومه الا قال فى غده :
لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا
لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ،
وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

(العماد الأصفهاني)

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أنه محمدا عبده ورسوله . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه الى يوم الدين .

وبعد .. فان سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام كانت وما زالت معيننا لا ينضب ، نهل وينهل منه العلماء على اختلاف وجهاتهم : فى السيرة والحديث والفقه والأصول والعقيدة والاجتماع والتربية ... الخ .

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن السنة هى المصدر الثانى للتشريع الاسلامى بعد القرآن الكريم . وأنها — بهذا الوصف — تشريع واجب الاتباع ، لأن الله سبحانه وتعالى فى كثير من آيات القرآن الكريم أمر بطاعة رسوله ، وجعل طاعة رسوله طاعة له ، وأمر المسلمين اذا تنازعوا فى شىء أن يردوه الى الله والى الرسول ، ولم يجعل للمؤمن خيارا اذا قضى الله ورسوله أمرا ، ونفى الايمان عن من لم يطمئن الى قضاء الرسول ولم يسلم به . وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم فى حياته ﷺ وبعد وفاته على وجوب اتباع سنته ، فكانوا فى حياته يمشون أحكامه ويمتثلون أوامره ونواهيه ، ولا يفرقون فى وجوب الاتباع بين حكم أوحى اليه فى القرآن الكريم وحكم صدر عن الرسول نفسه . ولهذا قال معاذ بن جبل : « ان لم أجد فى كتاب الله حكم قضيت بسنة رسول الله » . وكانوا بعد وفاته اذا لم يجدوا فى كتاب الله حكم

ما نزل بهم رجعوا الى سنته عليه الصلاة والسلام ، وكذلك كان يفعل
التابعون وتابعوهم . ولا نعلم أن أحدا منهم خالف في أن سنة رسول
الله إذا صح نقلها فوجب اتباعها .

وهذا الكتاب جاء ردا على من يقسمون سنة رسول الله -
أحاديث الأحكام - الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، ويرون أن
سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ليست كلها تشريعا لازما ودائما .

ويرجع الفضل في تسليط الأضواء على هذا الموضوع الهام الى
الندوات الدورية التي كان ينظمها لأعضائه قسم الثقافة الاسلامية
بكلية التربية - جامعة الرياض - جامعة الملك سعود حاليا - في ظل
رئاسة الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم ، وخلفه الأستاذ الدكتور
أحمد محمد العسال . فقد طرح موضوع تقسيم السنة الى سنة تشريعية
وغير تشريعية للمناقشة في إحدى ندوات القسم التي عقدت في
العام الدراسي ١٣٩٤ - ١٣٩٥ هـ ، ونشأت في نفسى منذ ذلك التاريخ
فكرة اعداد بحث يتصدى بالرد على هذا التقسيم . وبدأت أعد لهذا
البحث عدته وأجمع مادته الى أن وفقني الله الى اخراجه في هذا الكتاب .

وانى أنتهز فرصة ظهوره لأتقدم بجزيل شكرى وعظيم امتنائى
الى الاخوة الأساتذة الأجلاء : الدكتور محمد رشاد سالم الأستاذ بكلية
أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود ، والدكتور أحمد محمد
العسال رئيس قسم الدعوة بالمعهد العالى للدعوة الاسلامية بجامعة
الإمام محمد بن سعود ، والدكتور محمد مصطفى الأعظمى أستاذ
الحديث بجامعة الملك سعود والهاثر على جائزة الملك فيصل في
علوم الحديث ، والدكتور جعفر شيخ ادريس الأستاذ بالمعهد العالى
للدعوة الاسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود ، والدكتور محمد
سليم العوا المحامى والأستاذ السابق بجامعة الرياض . ذلك لأن الكثير
مما حواه هذا الكتاب هو ثمرة للمناقشات الطويلة والعميقة التي
دارت بينى وبينهم .

أرجو الله أن يحوز هذا الكتاب القبول ، وإن وجد به نقص

فحسبى أنى بذلت غاية جهدى والكمال لله وحده ، أسأله سبحانه أن
ينفع به وأن يجعله من صالح العمل انه سميع مجيب •
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

القاهرة فى يوم الاثنين ١٥ من ذى الحجة سنة ١٤٠٤ هـ
١٠ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ م

د • فتحى عبد الكريم

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

١ - اتجه بعض الكتاب الباحثين في سنة رسول الله ﷺ الى تقسيم السنة الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية . ورتبوا على ذلك التقسيم نتيجة هامة ، خلاصتها أن السنة ليست كلها تشريعا لازما ، ولا تشريعا دائما .

٢ - وأحدث ما كتب في هذا الموضوع - فيما نعلم - هو مقال الأخ الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا في العدد الافتتاحي من مجلة المسلم المعاصر تحت عنوان « السنة التشريعية وغير التشريعية »^(١) . وفيه يقول : « واذا كانت السنة هي ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، فان سنته عليه الصلاة والسلام على أنواع من حيث أثرها التشريعي ، أو من حيث اعتبارها مصدرا من مصادر التشريع الاسلامي . وللعلماء في هذه الأقسام أقوال أقربها وأخصرها ما قاله الامام ولي الله الدهلوي في تقسيم سنن رسول الله ﷺ الى قسمين : ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »^(٢) . وثانيهما ما ليس من باب تبليغ الرسالة وفيه ورد قوله ﷺ « انما أنا بشر مثلكم ، فاذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشر » . وقصة هذا الحديث أن رسول الله ﷺ حين قدم المدينة وجدهم يلحقون نخيلهم فقال : ما تصنعون ؟ قالوا : كنا نصنعه . قال : لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا . فتركوه - أي كفوا عن التلقيح - فلم تثمر النخل ، فذكروا لرسول الله ﷺ

(١) د . محمد سليم العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الافتتاحي ، ص ٢٩ وما بعدها .
(٢) الحشر : ٧ .

ذلك فقال : « انما أنا بشر ... » ولو لم يكن غير هذا الحديث
فى تبين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعا لازما وقانونا دائما لكفى .
فى نص عبارة الحديث — بمختلف رواياته — تبين أن ما يلزم اتباعه
من سنة رسول الله ﷺ انما هو ما كان مستندا الى الوحي فحسب ،
وذلك غالبه متعلق بأمور الدين ، وأقله متعلق بأمور الدنيا » .

ثم يضيف صاحب المقال أن « هذه التقسيمات للسنة النبوية
الشريفة شغلت العلماء منذ بداية عصر تدوين العلوم . فالامام أبو محمد
عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ يقول فى « تأويل مختلف
الحديث » : « والسنن عندنا ثلاث : سنة أتاه بها جبريل عليه السلام
عن الله تعالى كقوله — أى قول رسول الله — « لا تنكح المرأة على عمتها
وخالتها » و « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » و « لا تحرم المصاة
ولا المصتان » و « الدية على العاقلة » وأشباه هذه الأصول ... »

وسنة أباح الله فيها لنبيه أن يسنها ، وأمره باستعمال رأيه فيها
فله أن يرخص فيها لمن شاء على حسب العلة والعذر ، ومن ذلك اذنه
فى لبس الحرير لعبد الرحمن بن عوف لعله كانت به ، واستثناؤه الاذخر
من شجر مكة ... وأمثال هذه الأمور ... »

والسنة الثالثة : ما سنه رسول الله ﷺ تأديبا لنا فان نحن فعلناه
كانت الفضيلة فى ذلك وان نحن تركناه فلا جناح علينا ان شاء الله ... » .

« أما الامام القرافى المالكى ، فيقسم تصرفات الرسول الى أربعة
أنواع : تصرفات بالرسالة ، وأخرى بالفتيا ، وثالثة بالحكم — بمعنى
القضاء — ورابعة بالامامة ... وكلا تصرفيه بالرسالة والفتيا شرع
يتقرر على الخلائق الى يوم الدين اذ ليس لرسول الله فى هذا الشأن
الا التبليغ عن ربه الذى هو أصل وظيفته كرسول ، فلم يفتى هنا حكما
برأيه مرتبا على مصلحة معينة ، وانما بلغ ما أوحى اليه ... أما تصرفه
ﷺ بالحكم أو القضاء فهو مغاير لهذين التصرفين بالفتيا أو الرسالة
وهو قاصر على محل وروده ، لقرتبه على ما ظهر له من البيانات التى
نص ﷺ على أنه يقتضى بها فى الحديث الذى أشرنا اليه سابقا ،

وهو صريح أن القضاء يتبع البيئات ... أما تصرفه بالامامة فهو تصرفه صلى الله عليه وسلم في شئون السياسة العامة للدولة بما تقتضيه المصلحة بعد أن فوضت إليه ، ومن هذا النوع قسمة الغنائم ، وتجهيز الجيوش .. وعقد المعاهدات ، وتعيين الولاة ... وما الى ذلك من الأمور ... وليس ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين القسمين ملزما لكل قاض أو حاكم وإنما كل قاض أو حاكم يتبعه ويقتدى به في المبدأ الأصلي وهو بناء الأحكام في القضاء على البيئات والأسباب ، وبناء التصرفات السياسية على ما يحقق مصالح الأمة ومنافعها » .

ويضيف صاحب المقال أنه « بناء على هذا التقسيم واختلاف حقائق تلك الأقسام وتنوع آثارها التشريعية وعدم وجود تحديد قاطع لكل نوع اختلاف الفقهاء في بعض تصرفات الرسول . هل يعد من قسم الفتيا والرسالة أم من قسم الامامة والحكم » . ثم نقل عن القرافي ثلاثة أمثلة لاختلاف الأئمة في تحديد نوع بعض تصرفاته صلى الله عليه وسلم ، وهي اختلافهم في فهم قوله عليه الصلاة والسلام :

- « من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » .
- وقوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة حين شكت اليه بخل أبي سفيان « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .
- وقوله « من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه » .

ثم يذكر صاحب المقال تحت عنوان « مواقف للصحابة تدل على صحة التقسيم السابق للسنة » ما يلي : « ومما يؤيد ما ذكرناه ويعضده أن أصحاب رسول الله وهم حملة الشريعة والقائمون عليها من بعده ، غيروا بعض السنن المروية عن الرسول لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه السلام ملاحظاً فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعا لازما عاما في كل حال » .

ثم ضرب أمثلة لما اعتبره تغييرا من الصحابة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشأن الدية في القتل ،

وما فعله في أرض العراق ، وتصرف الصحابة — في عهده — في عقوبة شارب الخمر ، وما فعله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في زكاة الفطر ، وما فعله الصحابة في منع النساء المساجد • وسوف نعود الى هذه الأمور بالتفصيل بمشيئة الله •

والى هنا يصل المقال الى نهايته ، ونظنه أحدث ما كتب في موضوع تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية • وسوف نرجى مناقشة ما تضمنه من قضايا هامة الى ما بعد •



٣ — وقد سبق ذلك المقال بحث آخر في نفس الموضوع ضمنه صاحبه الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى كتابه « مبادئ نظام الحكم في الاسلام » •

فتحت عنوان « متى تعد السنة مصدرا من مصادر الشريعة » (٣) م كتب يقول : « في مؤلفات فقهاء الشريعة الاسلامية نجد بصدد الكلام عن السنة مبحثا لا يخلو في نظر رجال الفقه الحديث — من الطرافة بل ومن الغرابة ، ذلك هو المبحث الخاص « بما يعد من السنة تشريعا عاما وما لا يعد كذلك » ، فنجدهم يبدؤون القول ببيان ما لا يعد تشريعا عاما من أقوال الرسول وأفعاله ، وهي — فيما يذكرون — تقلخص فيما يلي :

أولا — ما صدر عن الرسول من أقوال أو أفعال بصفته انسانا ، من أكل وشرب ونوم وقيام وقعود •

ثانيا — ما صدر عنه بمقتضى الخبرة الانسانية والتجارب في الشئون الدنيوية كالذى ذكر من أقواله وأفعاله في شئون الزراعة أو الطب أو تنظيم الجيوش أو غيره من التدابير العسكرية في المواقع الحربية •

(٣) د • عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ص ٧١ •

ثالثا — ما صدر عن الرسول ودل الدليل الشرعى على أنه خاص به كتزوجه بأكثر من أربع زوجات •

رابعا — ما صدر عنه باعتبار ما له من الامامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين وذلك مثل بعث الجيوش للقتال ، وتولية القضاة والولاة ، وعقد المعاهدات •••

وأما ما يعد تشريعا فيشمل — فيما يذكرون — ما صدر من أقوال الرسول وأفعاله بصفته رسولا وكان مقصودا به التشريع فيما تدل على ذلك القرائن مثل تحليل شيء أو تحريمه ، والأمر بفعل أو النهى عنه ، وكيان العبادات • وقد استند صاحب البحث فى ذلك الى ما كتبه الأستاذ الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الاسلام عقيدة وشرعية » •

ثم ينقل صاحب البحث رأيا عن ابن حزم — يبدو لنا أنه فاته مقصده الصحيح منه — فيقول تحت عنوان « رأى الامام ابن حزم » : « على أن لابن حزم بهذا الصدد رأيا يختلف به عن ذلك الرأى السائد بين فقهاء الشريعة ، ويتلخص رأيه فى أن السنة القولية وحدها — دون السنة الفعلية أو التقريرية — هى التى تعد تشريعا أو على حد تعبيره « تدل على الوجوب » ، أما « الفعل » فهو فى رأيه غير واجب ، انما يكون لنا مجرد « قدوة أو أسوة » والأسوة — كما يقول ابن حزم — مستحسنة وليست بواجبة • أما « الاقرار » — أو السنة التقريرية — فحكمه — فيما يرى ابن حزم — الاباحة » •

ويتضح مما تقدم أن صاحب البحث يخلط بين التشريع والواجب ، فيجعل كلا منهما مرادفا للآخر • ولهذا السبب فاته تحصيل المقصود من عبارة ابن حزم •

فالذى نقله عن ابن حزم هو قول الأخير أن السنة القولية تدل على الوجوب ، واستخلص صاحب البحث من ذلك أن السنة القولية وحدها — دون السنة الفعلية والسنة التقريرية — هى التى تعد تشريعا • وهذا استخلاص غير سائغ على نحو ما سنفصله فيما بعد •

ثم يضيف صاحب البحث تحت عنوان « هل تشريع السنة أبدى أم وقتى » ما يلى : « اننا على ضوء ما كتب علماء الشريعة بهذا الصدد نستطيع أن نجيب على هذا السؤال بما يلى :

١ — أنه لا يصح القول بأن جميع تشريع السنة تشريع أبدى . .
٢ — يعد من أحكام السنة تشريعا عاما — أى أبديا — ما يصدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفة أنه رسول ، كأن يبين مجملا فى الكتاب أو يخصص عاما ، أو شأننا متصلا بشيء مما ذكر ، وكذلك القواعد الكلية مثل قاعدة « لا ضرر ولا ضرار » .

٣ — يعد تشريعا وقتيا ما يصدر عن الرسول بما له من الامامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين . . . فليس لأحد أن يفعل شيئا من ذلك من تلقاء نفسه بحجة أن النبى فعله أو طلبه انما لا يجوز الاقدام عليه الا باذن الامام » .

وينتهى صاحب البحث الى القول بأن ثمة أحاديث كثيرة صدرت عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه ولم تكن تشريعا أصلا أى لا تعد تشريعا « أبديا أو وقتيا » .

والبحثنان المتقدمان متأثران بما كتبه كل من فضيلة الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الاسلام عقيدة وشريعة » ، وما كتبه الشيخ أحمد المعروف بشاه ولى الله بن عبد الرحيم الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » .



٤ — فقد كتب فضيلة الشيخ محمود شلتوت تحت عنوان « السنة تشريع وغير تشريع »^(٤) ما يلى : « ما ورد عن النبى ودون فى كتب الحديث من أقواله وأفعاله وتقريراته على أقسام :

أحدها : ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم

(٤) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ، دار القلم ، ط ٣ ، سنة ١٩٦٦ ، ص ٥٠٨ وما بعدها .

والمشي والتراور والمصالحة بين شخصين بالطرق العرفية والشفاعة
والمساومة فى البيع والشراء •

ثانيها : ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية
كالذى ورد فى شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره •

ثالثها : ما سبيله التدبير الانسانى أخذاً من الظروف الخاصة ،
كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية ، وتنظيم الصفوف فى الموقعة
الواحدة ، والكمون والفر ، واختيار أماكن النزول ، وما الى ذلك مما
يعتمد على وحى الظروف والدربة الخاصة • وكل ما نقل من هذه
الأنواع الثلاثة ليس شرعا يتعلق به طلب الفعل والترك وانما هو من
الشئون البشرية التى ليس مسلك الرسول فيها تشريعا ولا مصدر
تشريع » •

ثم يضيف تحت عنوان « السنة تشريع عام وخاص » ما يلى :

« رابعها (٥) : ما كان سبيله التشريع وهو على أقسام :

أولا — ما يصدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفته رسولا كأن
يبين مجملا فى الكتاب أو يخصص عاما أو يقيد مطلقا ، أو يبين شأننا
فى العبادات أو الحلال والحرام أو العقائد والأخلاق أو شأننا متصلا
بشئ مما ذكر • وهذا النوع تشريع عام الى يوم القيامة ، فان كان
منهيا عنه اجتنبه كل انسان بنفسه ، لا يتوقف فى ذلك على شئ
سوى العلم به والوصول اليه •

ثانيا — ما يصدر عنه بوصف الامامة والرياسة العامة لجماعة
المسلمين : كبعث الجيوش للقتال ، وصرف أموال بيت المال فى جهاتها
وجمعها من محالها ، وتولية القضاة والولاة ، وقسمة الغنائم ، وعقد
المعاهدات • • • وحكم هذا أنه ليس تشريعا عاما فلا يجوز الاقدام
عليه الا باذن الامام ، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه
بحجة أن النبى فعله أو طلبه •

(٥) أى رابع أقسام السنة بعد الأقسام الثلاثة السابق الإشارة إليها .

ثالثا : ما يصدر عنه بوصف القضاء ، وحكم هذا كسابقه ليس تشريعا عاما حتى يجوز لأى انسان أن يقدم عليه بناء على قضائه ، وفصله فيه بحكم معين بين من حكم بينهم ، بل يتقيد المكلف فيه بحكم الحاكم ، لأن الرسول تصرف بوصف القضاء ، ومن هذه الجهة لا يلزم المكلف الا بقضاء مثله . فمن كان له حق على آخر ، ويجحده وله عليه بينة فليس له أن يأخذ حقه الا بحكم الحاكم ، لأن هذا هو الذى كان شأن أخذ الحقوق عند التجاحد على عهد رسول الله . *

ثم يضيف : « هذا ، ومن المفيد معرفة الجهة التى صدر عنها التصرف ، وكثيرا ما تخفى فيما ينقل عنه ﷺ ، ولا ينظر فيه الا من جهة أن الرسول فعله أو قاله أو أقره ، ومن هنا نجد أن كثيرا مما نقل عنه صور بأنه شرع أو دين وسنة أو مندوب ، وهو لم يكن فى الحقيقة صادرا على وجه التشريع أصلا ، وقد كثر ذلك فى الأفعال الصادرة عنه بصفته البشرية أو بصفة العادة والتجارب . ونجد أيضا أن ما صدر على وجه الامامة أو القضاء قد يؤخذ على أنه تشريع عام ومن ذلك تضارب الأحكام وتختلط الجهات . وقد تكون معرفة الجهة فيما ينقل من كل ذلك واضحة جلية . . . وقد يشتبه الأمر على الناظر فى معرفة الجهة التى صدر عنها الفعل ، فيقع خلاف بين العلماء فى صفة التشريع » (٦) . *

ثم ضرب فضيلته بعض الأمثلة لما عده اختلافا بين العلماء تبعا لاختلافهم فى الجهة التى صدر عنها التشريع . وقد تضمنت الأمثلة أحاديث : « من أحيا أرضا ميتة فهي له » ، « خذى وولدك ما يكفيك بالمعروف » ، « من قتل قتيلا فله سلبه » . وهى الأحاديث التى أشار اليها المقال الأول . *

٥ — أما فضيلة الشيخ أحمد الدهلوى فقد كتب فى كتابه

(٦) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعية ، المرجع السابق ،

« حجة الله البالغة » تحت عنوان « المبحث السابع — مبحث استنباط الشرائع من حديث النبي ﷺ — باب أقسام علوم النبي ﷺ » — ما يلي^(٧) :

اعلم أن ما روى عن النبي ودون في كتب الحديث على قسمين : أحدهما : ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى :

« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »^(٨) .

منه علوم المعاد وعجائب المكنوت ، وهذا كله مستند الى الوحي . ومنه شرائع وضبط للعبادات والارتفاقات بوجوه الضبط المذكورة فيما سبق . وهذه بعضها مستند الى الوحي ، وبعضها مستند الى الاجتهاد ، واجتهاده ﷺ بمنزلة الوحي . . . ومنه حكم مرسلة ومصالح مطلقة لم يوقتها ، ولم يبين حدودها كبيان الأخلاق الصالحة وأضدادها ، ومستندها غالبا الاجتهاد ومنه فضائل الأعمال ومناقب العمال ، وأرى أن بعضها مستند الى الوحي وبعضها الى الاجتهاد . . . وثانيهما — ما ليس من باب تبليغ الرسالة ، وفيه قوله ﷺ : « انما أنا بشر ، اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأيي ففانما أنا بشر » .

وقوله ﷺ في قصة تأبير النخل : « فاني انما ظننت ظنا ، ولا تؤاخذوني بالظن ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به » ، فاني لم أكذب على الله » . . . ومنه قوله ﷺ « عليكم بالأدھم والأقرح » ومستنده التجربة . . . ومنه ما فعله ﷺ على سبيل العادة دون العبادة وبحسب الاتفاق دون القصد . . . ومنه ما ذكره كما كان يذكره قومه كحديث أم زرع وحديث خرافة . . . ومنه ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة ، وذلك مثل ما يأمر به الخليفة من تعبئة

(٧) الشيخ أحمد المعروف بشاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي : حجة الله البالغة ، تحقيق ومراجعة الشيخ السيد سابق ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ، ص ٢٧٢ .

(٨) الحشر : ٧ .

الجيش وتعيين المشاعر ، وهو قول عمر رضى الله عنه : مالنا وللرمل كنا نقرأى به قوما قد أهلكهم الله ، ثم خشى أن يكون له سبب آخر ، وقد حمل كثير من الأحكام عليه كقوله « من قتل قتيلا فله سلبه » ومنه حكم وقضاء خاص ، وإنما كان يتبع فيه البيئات والايمان وهو قوله ﷺ لعل رضى الله عنه « الشاهد يرى ما لا يراه الغائب » .

كانت تلك هى الأبحاث الأربعة التى تعرضت لموضوع السنة التشريعية وغير التشريعية .



٦ — وقبل أن نلقى عليها نظرة تحدد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها ، علينا أن نبين بوضوح أن الإشارة فى صلب البحث الأول الى تقسيم السنة عند كل من ابن قتيبة والقرافى لا يمكن أن تدل على أن الامامين المذكورين يقولان بتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية ويسلمان بالتالى بالنتائج المترتبة على ذلك التقسيم ، بل ان الرجوع الى ما كتبه هذان العالمان يظهر عكس ذلك .

فابن قتيبة — فيما نقله عنه صاحب البحث الأول — قسم السنن الى ثلاث : سنة أتاه بها جبريل عليه السلام عن الله تعالى ، وسنة أباح الله فيها لنبيه أن يسنها وأمره باستعمال رأيها فيها ، فله أن يرخص فيها لمن شاء على حسب العلة والعذر ، وسنة سننها رسول الله صلى الله عليه وسلم تأديبا لنا فان نحن فعلناها كانت الفضيلة فى ذلك ، وان نحن تركناها فلا جناح علينا . ويقصد ابن قتيبة — بهذا القسم الأخير — السنن التى تفيد النذب ، وهى تشريع لا شك فيه . ولم يشر ابن قتيبة فى كلامه الى تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية . ولعل ما أثار اللبس لدى صاحب المقال هو ما قاله ابن قتيبة عن القسم الثالث من أقسام السنة « وان نحن تركناه فلا جناح علينا ان شاء الله . . » . ولكن أليس ذاك هو حكم المندوب ، يثاب فاعله ولا يأثم تاركه ؟ أو ليس المندوب تشريعا ؟

والامام القرافى يقسم تصرفات الرسول صلوات الله وسلامه

عليه الى تصرف بالرسالة وتصرف بالفتيا وتصرف بالقضاء وتصرف بالامامة • ولم ينف عن أى من التصرفات الأربعة وصف التشريع • وغاية ما فعله أنه جعل من تصرف الرسول عليه الصلاة والسلام بالرسالة وتصرفه بالفتيا « تشريعا عاما » ، بمعنى أن كل انسان يلتزمه بنفسه • وجعل من تصرفه بالقضاء وتصرفه بالامامة تشريعا ، لكنه « غير عام » بمعنى أنه لا يجوز الاقدام عليه الا باذن الامام ، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبي عليه الصلاة والسلام فعله •

٧ — بعد ذلك التحفظ — الذى كان لازما — نرى أن إمعان النظر فى البحوث الأربعة المتقدمة يظهر الآتى :

أولا — أن البحث الأول — رغم عنوانه — يشتمل على موضوعات ثلاثة تكاد أن تكون منفصلة بعضها عن بعض وهى :

— تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية • (الفقرة ٢ من البحث) •

— تقسيم تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام الى أربعة أنواع : تصرف بالرسالة ، وتصرف بالفتيا ، وتصرف بالقضاء ، وتصرف بالامامة • واختلاف الفقهاء فى نسبة بعض تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام الى أقسام السنة المتقدمة • (فقرة ٣ من البحث) •

— تغيير أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لبعض السنن لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه الصلاة والسلام ملاحظا فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعا لازما عاما فى كل حال • (فقرة ٤ من البحث) •

ثانيا — أن صاحب البحث الأول — فى نظرتة الى تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية — يتفق — الى حد ما^(٩) — مع فضيلة

(٩) نقول « الى حد ما » لأن لنا بعض التحفظات على حقيقة ما ذهب اليه الدهلوى • نجتزئ منها — فى هذا الجزء من البحث — القول بأن =

الشيخ أحمد الدهلوى صاحب البحث الثالث • فيذهب كل منهما الى أن السنة التشريعية هي السنة المستندة الى الوحي ، وهي لازمة للأمة • والسنة غير التشريعية هي التي لا تستند الى الوحي ، وهي ليست لازمة • ويدخل فى السنة غير التشريعية طبقا لذلك الراى ما يأتى :

— ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام وكان مستنده الخبرة والتجربة •

— ما فعله عليه الصلاة والسلام على سبيل العادة دون العبادة •

— ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة ، كتعبئة الجيوش والرمل وعقد المعاهدات •

— حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام •

ثالثا — أن البحث الثانى للأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى ليس فيه جديد يضاف الى ما كتبه فضيلة الأستاذ محمود شلتوت • فهو يعتمد عليه كلية ، ولذلك فان تعقينا على بحث الأستاذ الشيخ محمود شلتوت سوف يثسمله •

رابعا — أن فضيلة الشيخ محمود شلتوت — صاحب البحث الرابع —

= الدهلوى لم يقصد الى تقسيم سنة رسول الله الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، ولم يستخدم اطلاقا ذلك التعبير ، وانما كان حديثه عن تقسيم ما روى عن النبى ودون فى كتب الحديث ، حيث ذكر أنه على قسمين :
— ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة : وفيه — كما ذكر — قول الله تعالى :
« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (الحشر : ٧) •

— ما ليس من باب تبليغ الرسالة : وفيه قوله عليه الصلاة والسلام :
« انما أنا بشر اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به واذا أمرتكم بشيء من رأيي فانما أنا بشر » ، وقوله عليه الصلاة والسلام فى قصة تأبير النخل « غائى انما ظننت ظنا ولا تؤاخذونى بالظن » ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به ، غائى لم أكذب على الله » . وقد أدخل الدهلوى فى التقسيم الثانى أفعال الرسول وأقواله الصادرة منه على سبيل العادة أو التجربة أو على سبيل الحكم والقضاء • ولم يصرح أبدا بأن هذا القسم الثانى وما اشتمل عليه ليس تشريعا •

يقسم بدوره السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، ولكن على أساس مختلف عما ذهب اليه صاحب الاتجاه الأول الذى يشمل البحثين الأول والثالث — فالسنة التشريعية لدى فضيلة الشيخ شلتوت تتضمن الآتى :

١ — ما يصدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفته رسولا .
وهذا ما يتفق فيه مع الاتجاه الأول .

٢ — ما يصدر عنه عليه الصلاة والسلام بوصف الامامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين . وهذا القسم لا يعتبر سنة تشريعية عند صاحبى الاتجاه الأول .

٣ — ما يصدر عنه بوصف القضاء . وهذا القسم بدوره لا يعد سنة تشريعية عند صاحبى الاتجاه الأول .

على أنه مما ينبغى ملاحظته أن فضيلة الشيخ محمود شلتوت وان عد تلك الأقسام الثلاثة من السنة التشريعية ، الا أنه فرق فيها بين القسم الأول من ناحية والقسمين الثانى والثالث من ناحية أخرى . فجعل القسم الأول — أى ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام على وجه التبليغ وبصفته رسولا — « تشريعا عاما » ، على معنى أن كل انسان يتعين أن يلتزمه بنفسه . وجعل القسمين الثانى والثالث — أى ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام بوصفى الامامة والقضاء — تشريعا « غير عام » ، على معنى أنه لا يجوز الاقدام عليه الا باذن الامام ، وليس لأحد أن يفعل شيئا منه من تلقاء نفسه بحجة أن النبى فعله . وواضح من ذلك أن الشيخ شلتوت يتفق — فيما ذهب اليه — مع الامام القرافى .

أما السنة غير التشريعية — عند الشيخ شلتوت — فتتضمن الآتى :

- ١ — ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب والنوم .
- ٢ — ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية والاجتماعية كالذى ورد فى شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره .
- ٣ — ما سبيله التدبير الانسانى أخذا من الظروف الخاصة كتوزيع الجيوش وتنظيم الصفوف .

ويظهر من ذلك أن فضيلة الشيخ محمود شلتوت قد عد ما يعد سنة غير تشريعية ، ولم يضع لذلك قاعدة عامة على نحو ما فعل صاحبها الاتجاه الأول •

٨ - من تلك الملاحظات يتبين أن الأبحاث المتقدمة تشترك في إثارة قضية هامة هي أن السنة ليست كلها « تشريعا لازما » إذ منها ما يعد تشريعا لازما ومنها ما لا يعد كذلك •

كما يتبين أن البحث الأول يضيف إلى تلك القضية ، قضية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، وهي أن السنة ليست كلها « تشريعا دائما » ، إذ منها ما يعد تشريعا دائما ومنها ما لا يعد كذلك •

وتتضح القضية الأخيرة من قول صاحب البحث أن الصحابة رضوان الله عليهم غيروا بعض سنن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه الصلاة والسلام ملاحظا فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعا لازما عاما في كل حال (١٠) •

٩ - وبناء على ذلك فإن بحثنا سوف يخصص للإجابة على هذين السؤالين :

— هل صحيح أن السنة ليست كلها تشريعا لازما ؟

— وهل صحيح أنها ليست كلها تشريعا دائما ؟

سوف يجيب على هذين السؤالين الفصلان التاليان :

الفصل الأول : السنة تشريع لازم •

الفصل الثاني : السنة تشريع دائم •

(١٠) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٣٨ وما بعدها ، وانظر الأمثلة التي ساقها تأييدا لوجهة نظره •

الفصل الأول

السُّنَّة

تَشْرِيعٌ لَازِمٌ

١ - تعريف السنة وتحديد المقصود بها في هذا البحث :

السنة لغة^(١) من « سن » الشيء أى أحده وصقله • وسن الأمير رعيته : أحسن سياستها ، وسن الإبل : أحسن رعيته • وسن السنة : بينها ، وسن الطريقة : سارها ، وسن الطريق : كان أول من سلكه واتبعه من جاء بعده • وسن سنة للقوم : جعلها لهم ليعملوا بها • والسنة من الشيء : صورته ووجهه أو حده أو دائرته • وأصل السنة الاستمرار في جهة • والسنة : الطريق سنه أول الناس فصار مسلكا لمن بعدهم •

وقد ورد لفظ السنة في القرآن الكريم في مواضع متعددة بمعنى « العادة المستمرة » و « الطريق المتبعة » • من ذلك قوله تبارك وتعالى : « قد خلت من قبلكم سنن ٠٠ »^(٢) ، وقوله : « سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ٠٠ »^(٣) ، وقوله : « فقد مضت سنة الأولين »^(٤) • والسنة في اصطلاح المحدثين ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية (*) أو سيرة •

(١) متن اللغة : ص ٢٢٧ وما بعدها ، مختار الصحاح : ص ٣١٧ ، ابن منظور : لسان العرب المحيط ، دار لسان العرب ، بيروت ، المجلد الثانى ، ص ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) الإسراء : ٧٧ .

(٣) آل عمران : ١٣٧ .

(٤) الأنفال : ٣٨ .

(*) خلقية أو خلقية : الأولى بفتح الخاء وتسكين اللام ، والثانية بضمهما .

وفي اصطلاح الفقهاء يقصد بالسنة الصفة الشرعية للفعل المطلوب طلبا غير جازم بحيث يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه .

وفي اصطلاح الأصوليين يقصد بالسنة ما نقل عن النبي صلوات الله وسلامه عليه من قول أو فعل أو تقرير . وهي بهذا المعنى المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ^(٥) .

والسنة بالمعنى الأخير — أى فى اصطلاح الأصوليين — هى محل بحثنا ، وهى التى عنها البحوث التى أشرنا إليها فيما قدمناه من تمهيد ، وقسمها بعض العلماء إلى سنة تشريعية وغير تشريعية ^(٦) .

وبناء على ذلك فإن السنة المقصودة بهذا البحث هى السنة التى جاءت بأمر أو نهى أو إذن أو ما يقتضى ذلك ^(٧) .

* * *

(٥) الشاطبى : الموافقات فى أصول الأحكام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد على صبيح ، ج ٤ ، ص ٥٠ . والتهاونى : كشف مصطلحات الفنون ، المجلد الأول ، مكتبة سنة ١٨٦٣ ، ص ٧٠٣ — ٧٠٤ ، ومحمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعية ، المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(٦) راجع بحث السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ص ٤٤ ، حيث يقول الأخ الدكتور محمد العوا : « ولا علينا أن نقول ان محل البحث هو الأحكام المعللة بالمصلحة المؤقتة فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم أو بالعرف السائد آنذاك . . . دون ما كان تعبديا محضا لا مدخل للتنميل فيه » . ثم يضيف : « ولا يشمل فهم الصحابة رضى الله تعالى عنهم لهذه الانواع من سنته الشريفة ألا ما كان متعلقا منها بالتشريع والأحكام العملية أو بلغة هذا العصر « الأحاديث ذات الأثر التشريعى » أو كما سماها علماءنا « أحاديث الأحكام » أما ما كان من سنة النبي صلى الله عليه وسلم متعلقا بالأخلاق وتمامها ، والآداب وكمالها ، والعباد والعلوم ، والكون وأسراره . . . فذلك كله من باب الوحي الذى لا يقال بالرأى . . . ومن ثم فالواجب فيه ما دل عليه نص الحديث من ايجاب الفعل أو التدب إليه أو تحريمه أو كراهته — ان كنا فى باب الآداب والأخلاق — أو التصديق بالخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأمور الكونية والغيبية وأمثالها » .

(٧) وأما ما خرج عن ذلك من الاخبار عما كان أو ما يكون مما لا يتعلق به أمر ولا نهى ولا إذن فهو كما يقول الشاطبى على ضربين : الأول أن يقع فى =

٢ — تقسيم بعض الكتاب السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية — معيارهم ، ودليلهم ، والنتيجة التي رتبوها على ذلك التقسيم :

أسلفنا القول أن بعض الكتاب يرون أن ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ليس من طبيعة تشريعية واحدة ، فمنه ما يعد تشريعا ومنه ما لا يعد كذلك .

والمعيار الذي يستندون اليه في تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية هو « الوحي » . فما كان مصدره الوحي من سنته عليه الصلاة والسلام عدوه سنة تشريعية لازمة ، وما لم يكن مصدره الوحي اعتبروه سنة غير تشريعية (٨) .

والدليل الذي استندوا اليه هو حديث الرسول عليه الصلاة والسلام : « إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي ، فإنما أنا بشر » . وقوله ﷺ في قصة تأبير النخل :

« السنة موقع التفسير للقرآن . . . كما في قوله تعالى « وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة » (البقرة : ٥٨) قال : دخلوا يزحفون على أوراكنهم .
والثاني أن لا يقع موقع التفسير ولا فيه معنى تكليف اعتقادي أو عملي كحديث جريج العابد وجعل من قصص الأنبياء والأمم قبلنا مما لا ينبغي عليه عمل ، ولكن فيه من الاعتبار نحو ما في قصص القرآن . وهذان القسمان خادمان للأمر والنهي والأذن وبالقالي مكملان لضرورة التشريع . الشاطبي ، الموافقات ، ج ٤ ص ٣٦ — ٣٩ .

(٨) ويلاحظ أن فضيلة الشيخ محمود شلتوت وهو من القائلين بتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية لم يذهب ذلك المذهب . ولم يأخذ بذلك المعيار ، بل لم يضع معيارا واحدا ثابتا ، ولكنه عدد ما يدخل في السنة التشريعية وما يدخل في السنة غير التشريعية . . . فالسنة التشريعية تشمل في رأيه : ١ — ما يصدر عن الرسول على وجه التبليغ بصفته رسولا . ٢ — ما يصدر عنه بوصف الإمامة والرياسة العامة لجماعة المسلمين . ٣ — ما يصدر عنه بوصف القضاء .

والسنة غير التشريعية تشمل : ١ — ما سبيله سبيل الحاجة البشرية كالأكل والشرب . ٢ — ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية والاجتماعية كالذي ورد في سنن الزراعة والطب وطول اللباس وقصره . ٣ — ما سبيله التدبير الانساني أخذا من الظروف الخاصة كتوزيع الجيوش وتنظيم الصفوف . راجع ما تقدم ص ١٨ — ٢٠ .

« فاني انما ظننت ظنا ، ولا تتواخذوني بالظن ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا ، فخذوا به ، فاني لن أكذب على الله » .

وقد رتب القائلون بتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية على ذلك التقسيم نتيجة هامة هي أنه لا يعد سنة تشريعية لازمة :

— ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام وكان مستنده الخبرة والتجربة .

— ما فعله على سبيل العادة دون العبادة . كامتناعه عن أكل الخبث وأكله الكتف من الشاة .

— ما قصد به مصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة . وأدخلوا في هذا القسم الرمل ، وإطلاق اللحية .

— حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام^(٩) .

٣ — تقسيم الموضوع :

تبين من العرض السابق أن بعض العلماء يقسمون سنة رسول الله ﷺ الى سنة تشريعية وغير تشريعية .

وأن فريقا منهم أقام لذلك معيارا هو الوحي ، فما كان مستندا الى الوحي من سنته عليه الصلاة والسلام فهو سنة تشريعية ، وما لا يستند الى الوحي فهو سنة غير تشريعية . وكان دليلهم على ذلك الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ في قصة تأبير النخل .
بمختلف رواياته .

ولم يقدم الفريق الآخر معيارا لتقسيم السنة الى سنة تشريعية

(٩) خالف في ذلك القسم فضيلة الشيخ محمود شلتوت كما قدمنا ، اذ عد ما يصدر عن النبي عليه الصلاة والسلام بوصف القضاء وبوصف الامامة والرياسة المعامة للمسلمين سنة تشريعية . راجع ما تقدم ص ١٩٦١٨ .

وغير تشريعية ، بل عدد المسائل التي تدخل في السنة التشريعية وتلك التي تدخل في السنة غير التشريعية •

ثم رتب الجميع على ذلك التقسيم نتيجة هامة هي نفى صفة التشريع عن بعض سننه عليه الصلاة والسلام •

وألح بعضهم الى أن الامام القرافي قد قال بذلك عندما قسم تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام الى تصرف بالرسالة وتصرف بالفتيا وتصرف بالامامة وتصرف بالحكم والقضاء •

تلك هي جملة القضايا التي يثيرها ذلك الموضوع والتي سوف نعالجها باذن الله فيما يلي من مباحث •

فنبين في مبحث أول خطأ معيار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية واستحالة ذلك المعيار • ونتعرض — في مبحث ثان — لحديث تأبير النخل الذي قدم دليلا على صحة التقسيم لنبين أنه لا يسند القائلين به في دعواهم • ثم نناقش — في مبحث ثالث — التقسيم ذاته ، فنبين فسادَه ، ونرد — في مبحث رابع — النتائج التي رتبوها عليه • ونعرض أخيرا — في مبحث خامس — تقسيم القرافي تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام ، ونبين حقيقة ما قصده القرافي من ذلك التقسيم •

تلك اذن مباحث خمسة سوف تتوالى على الوجه التالي :

المبحث الأول : في نقض معيار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية •

المبحث الثاني : في نقض الدليل الذي يستند اليه تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية •

المبحث الثالث : في نقض التقسيم ذاته •

المبحث الرابع : في رد النتائج المترتبة على التقسيم •

المبحث الخامس : في حقيقة تقسيم القرافي تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام •

المبحث الأول

فى نقض معيار تقسيم السنة

الى سنة تشريعية وغير تشريعية

١ - بينا أن المعيار الذى يستند اليه أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية هو الوحي ، فما قاله الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو فعله بناء على وحي فهو سنة تشريعية ، وما قاله أو فعله بغير وحي هو سنة غير تشريعية .

٢ - ولنا على ذلك المعيار اعتراضان :

أحدهما شكلى ، والآخر موضوعى .

أما الاعتراض الشكلى ، فيتلخص فى أن ذلك المعيار يصعب ، بل يستحيل التحقق منه ، لاسيما بعد انتقال الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي . اذ كيف نعرف - بعد وفاته عليه الصلاة والسلام - أن قولاً ما أو فعلاً ما صدر منه عن وحي أو عن غير وحي ؟

ان ذلك المعيار لا يصلح لكى يبنى عليه حكم عملى ، لأن الأحكام العملية لا تبنى على معايير يصعب معرفتها والوصول اليها ، بل تبنى على معايير ظاهرة يسهل الوصول اليها والتحقق منها وضبطها . وقد عالج علماء الأمة تلك المعايير فى مباحث الدلالة فى علم أصول الفقه على النحو الذى سوف نشير اليه فيما بعد .

٣ - وأما اعتراضنا الموضوعى فيتحصل فى أننا لا نوافق أصلاً على تقسيم أقواله وأفعاله عليه الصلاة والسلام الى ما صدر عنه بوحي وما صدر عنه بغير وحي ، لأنه فضلاً عن استحالة ذلك التقسيم بعد انتقاله الى الرفيق الأعلى على ما قدمنا ، فأننا نعتقد أن كل سنته عليه الصلاة والسلام إما وحي أو فى حكم الوحي ، وأنه عليه الصلاة والسلام

— كما وصفه ربه سبحانه وتعالى — : « وما ينطق عن الهوى • ان هو الا وحى يوحى » (١) •

٤ — ولا نسلم بما قاله أصحاب تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية • بأن « صريح نص الآية قاطع فى أنها فى القرآن الكريم » (٢) ، لأن ذلك القطع غير مسلم به •

٥ — وقبل أن نعرض لتفسير الآيتين المتقدمتين ، نفضل امعان النظر فى كل منهما • فالآية الأولى : « وما ينطق عن الهوى » ، تنفى عنه عليه الصلاة والسلام أن يصدر فى كل ما ينطق — من قرآن أو غيره — عن هوى نفسه أو عن شهوة لأنه معصوم • وهذا التفسير محل اجماع المفسرين ، لأن « ما » من ألفاظ العموم ، ولا يوجد فى الآية ما يخصها • فتحمل على العموم •

أما قوله تبارك وتعالى : « ان هو الا وحى يوحى » فتفسيرها محل خلاف • ويتعلق الخلاف بالضمير « هو » ، على ماذا يعود ؟ قال بعض المفسرين : انه يعود على القرآن الكريم ، وقال بعضهم : انه يعود على ما ينطق به الرسول جميعه (٣) •

٦ — فقد روى ابن كثير فى تفسيره للآيتين المتقدمتين ما يلى : « أى انما يقول ما أمر به يبلغه الى الناس كلاما موفورا من غير زيادة ولا نقصان » (٤) ثم نقل بعد ذلك مباشرة أحاديث ثلاثة عن الامام أحمد رضى الله عنه ، ننقلها بنصوصها ، لأنها تلقى الضوء ساطعا على تفسير الآيتين المتقدمتين •

(١) النجم : ٣ ، ٤ •

(٢) د • محمد سليم انعوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٣ — ٤٤ •

(٣) الألوسى : روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع الثانى ، ادارة الطباعة المنيرية ، ج ٢٧ ص ٤٦ — ٤٧ •

(٤) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، طبعة دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ج ٤ ، ص ٢٤٧ •

أولها : ما رواه الامام أحمد عن يزيد عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة عن أبي أمامة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليدخل الجنة بشفاعته رجل ليس بنبي مثل الحين — أو مثل أحد الحين — ربيعة ومضر » فقال رجل : يا رسول الله .. أما ربيعة من مضر ؟ قال : « انما أقول ما أقول » .

وثانيها : ما رواه الامام أحمد عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله ابن الأخنس عن الوليد بن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن عبد الله ابن عمرو قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فنهتني قريش فقالوا : انك تكتب كل شيء تسمعه عن رسول الله ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب . فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « اكتب .. فوالذي نفسي بيده ما خرج منه الا الحق » .

وثالثها : ما رواه الامام أحمد عن يونس عن ليث عن محمد بن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا أقول الا حقا » قال بعض أصحابه : فانك تداعبنا يا رسول الله .. قال : « انى لا أقول الا حقا » .

تلك الأحاديث تدل بوضوح على أن قوله تبارك وتعالى : **((وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى))** ليس قاصرا على القرآن ، وانما يشمل كذلك سنته عليه الصلاة والسلام ، وهو ما فهمه ابن كثير رضى الله عنه .

٧ — ومما يؤيد ذلك المعنى قول الشاطبى رضى الله عنه فى الموافقات : « الحديث اما وحى من الله صرف ، واما اجتهاد من الرسول عليه الصلاة والسلام معتبر بوحي صحيح من كتاب أو سنة أو على كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله ، لأنه عليه الصلاة والسلام **((ما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى))** ، واذا فرع على القول بجواز الخطأ فى حقه فلا يقر عليه البتة فلا بد من الرجوع الى الصواب » (٥) .

٨ — وقد لخص الخطيب البغدادي أقوال العلماء في « سنن رسول الله التي ليس فيها نص كتاب هل سننها بوحى أم بغير وحى » ؟ (٦) .

وتفصيل أقوال العلماء في ذلك كما يلي :

— قال بعض العلماء أن رسول الله عليه الصلاة والسلام لم يسن سنة الا بوحى . واحتجوا بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى يوحى » (٧) ، ويقول حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن .

— ومنهم من قال : جعل الله لرسوله أن يسن ما يرى أنه مصلحة للخلق واستدل بقوله تعالى : « انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » (٨) قالوا : وانما خصه الله بأن يحكم برأيه لأنه معصوم وأن معه التوفيق .

— ومنهم من قال : ألقى في روع النبي ﷺ كل ما سنه . واحتجوا بالحديث « ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد نفث في روعى أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجملوا في الطلب » .

— وقال آخرون : ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة الا ولها أصل في كتاب الله ، فسنته فيما لم يرد فيه بعينه نص كتاب بيان للكتاب .

٩ — فأنت ترى من تلك الأقوال جميعاً أن سنته عليه الصلاة والسلام في مستوى واحد وفي درجة واحدة ، لأنه معصوم ولأنه لا ينطق عن الهوى . وأن كل سنته عليه الصلاة والسلام — بلا تفرقة بين سنة تشريعية وغير تشريعية — هي اما وحى أو في حكم الوحى .

(٦) الخطيب البغدادي : الفقيه والمتفقه ، دار احياء السنة النبوية ، ١٣٦٥ هـ (سنة ١٩٧٥ م) ، المجلد الأول ، ص ٩٠ — ٩٣ .
(٧) النجم : ٣ ، ٤ .
(٨) النساء : ١٠٥ .

المبحث الثانى

فى نقض دليل تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية

١ — الدليل الأساسى الذى يستند اليه القائلون بتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية هو حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الوارد فى قصة تأبير النخل بمختلف رواياته ، ومنها :

— « انما أنا بشر اذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، واذا أمرتكم بشيء من رأيي ، فانما أنا بشر » .

— وقوله عليه الصلاة والسلام : « فاني انما ظننت ظنا ، ولا تؤاخذونى بالظن ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا ، فخذوا به ، فاني لن أكذب على الله » .

— وقوله : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » .

ففى رأى أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية أنه « لو لم يكن غير هذا الحديث الشريف فى تبين أن سنته عليه الصلاة والسلام ليست كلها شرعا لازما ، وقانونا دائما لكفى » ففى نص عبارة الحديث — بمختلف رواياته — تبين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ انما هو ما كان مستندا الى الوحي فحسب » (١) .

٢ — ولقد كان فى استقطاعنا أن نرد على هذا الدليل بقولنا ان سنته عليه الصلاة والسلام كلها تستند الى الوحي ، لأنها اما وحي من الله صرف أو فى حكم الوحي ، وأنها كلها بالتالى شرع لازم وقانون دائم . لا سيما وقد انتهينا حالا من اثبات هذه الحقيقة وقدمنا لذلك أقوال العلماء وتفسيرهم لقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » ان هو الا وحي يوحى » .

(١) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

كان يمكن أن نرد بذلك وينتهي الموضوع لولا أن وجه الخطورة في الأمر أن بعض الكتاب يكتبون من الاستشهاد بهذا الحديث ويستخدّمونه دليلا على أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه فصل بين أمور الدين وأمر الدنيا ، فنفض يديه من أمور الدنيا تاركا التشريع فيها للناس ، لأنهم أعلم بها ، وعلى أن ماورد في أمور الدنيا من سنته عليه الصلاة والسلام هو في غالبه سنة غير تشريعية — أي غير ملزمة — لأنها لا تستند الى الرّوحى (٢) .

فهل يستندهم ذلك الحديث في تلك الدعوى الخطيرة ؟

٣ — برجعنا الى الحديث المذكور في كتب الصحاح ، وجدناه في صحيح مسلم وفي سنن ابن ماجه . وقد أورده الامام مسلم في روايات ثلاث :

● الأولى :

« حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفى وأبو كامل الجحدري وتقاريا في اللفظ ، وهذا حديث قتيبة ، قالوا : حدثنا أبو عوانة عن سماك عن موسى ابن طلحة عن أبيه قال : مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رؤوس النخل ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ فقالوا : يلحقونه ، يجعلون الذكر في الأنثى فتلقح ، فقال رسول الله ﷺ : ما أظن يغنى ذلك شيئا ، قال : فأخبروا بذلك فتركوه ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك ، فقال : « ان كان

(٢) من القائلين بذلك أبو رية في كتابه « أضواء على السنة المحمدية » حيث كتب يقول تحت عنوان « حكم كلام الرسول في الأمور الدنيوية » ما يلي : « أما كلامه صلوات الله عليه في الأمور الدنيوية فإنه كما قالوا من الآراء المحضة ، ويسميه العلماء ارشادا أى أن أمره صلى الله عليه وسلم في أى شيء من أمور الدنيا يسمى أمر ارشاد . . لأنه لا يقصد به القرية ولا فيه معنى التبعيد . ومن المعلوم أنه لا دليل على وجوب أو نذوب إلا بدليل خاص » . وقد رد كثيرا من الأحاديث الصحيحة زاعما أنها لم تكن على وجه التبليغ واستشهد بالحديث الوارد في قصة تأبير النخل . راجع كتابه المتقدم ذكره ، دار المعارف ، ط ٣ ، ص ٢٠ وما بعدها .

ينفعهم ذلك فليصنعوه فإني إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن
إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل » •

● الثانية :

« حدثنا عبد الله بن الرومي اليمامي وعباس بن عبد العظيم العنبري
وأحمد بن جعفر المعقري قالوا : حدثنا النضر بن محمد حدثنا عكرمة
— وهو ابن عمار — حدثنا أبو النجاشي حدثني رافع بن خديج قال : قدم
نبي الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يأبرون النخل يقولون يلحقون
النخل ، فقال : ما تصنعون ؟ قالوا : كنا نصنعه ، قال : لعلكم لو لم تفعلوا كان
خييرا ، فتركوه فنفضت أو فنيقت قال فذكروا ذلك له ، فقال : « إنما أنا
بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي
فإنما أنا بشر » قال عكرمة : أو نحو هذا قال المعقري فنفضت ولم يشك » (٣) •

● الثالثة :

« حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد كلاهما عن الأسود
ابن عامر قال أبو بكر حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ
مر بقوم يلحقون فقال : لو لم تفعلوا لصلح قال فخرج شيئا فمر بهم
فقال ما لنخلكم ؟ قالوا قلت كذا وكذا • قال أنتم أعلم بأمر دنياكم » •
٤ — ولما كانت عادة الامام مسلم أن يرتب روايات الحديث
بحسب قوتها ، فيقدم الأصح فالأصح ، فإن الرواية الأولى تكون أقوى
الروايات جميعا (٤) •

٥ — وأمعان النظر في الروايات الثلاث يظهر الآتي :

(٣) قال النووي شارح الحديث : « ولفظ الرأي إنما أتى به عكرمة
على المعنى لا أنه لفظه عليه الصلاة والسلام » . راجع في ذلك صحيح
مسلم بشرح النووي ، القسم الثاني من الجزء الثاني ص ٨٧ •
(٤) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني : الأنوار الكاشفة لما في
كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة ، المطبعة السلفية ،
القاهرة ، سنة ١٣٧٨ هـ ، ص ٢٩ •

أولا — أن الحديث في رواياته الثلاث لم يتضمن نهيا عن تلقيح النخل ، فلم ينههم رسول الله عليه الصلاة والسلام عن تأبير النخل . وكل ما صدر عنه — حسب الرواية الأولى وهي الأقوى — قوله : « ما أظن يغنى ذلك شيئا » ، وحسب الرواية الثانية قوله : « لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا » ، وحسب الرواية الثالثة قوله : « لو لم تفعلوا لصلح » .

وتلك العبارات جميعا لا تفيد أمرا أو نهيا ، ولا يستفاد منها حكم تكليفي . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن القوم يكونون قد غلطوا في ظنهم أنه عليه الصلاة والسلام نهاهم ، وهو ما انتهى إليه الامام ابن تيمية^(٥) .

وفي هذا البيان كفاية للرد على من يدعى أنه عليه الصلاة والسلام نهاهم عن تلقيح النخل ، وأنه لما فسدت الثمار أحلهم من ذلك النهي ، بحجة أن النهي كان من رأيه ، أو أن النهي كان في أمر من أمور الدنيا هم أعلم به .

ثانيا — أن الرواية الأولى وهي الأقوى لم يرد فيها ما يدل على التفرقة بين أمور الدين وأمور الدنيا ، ولم يرد فيها كذلك ما يفيد التفرقة بين ما أمر به من الدين وما أمر به من رأيه . وكل ما جاء فيها — بعد أن علم عليه الصلاة والسلام أنهم تركوا تلقيح النخل — قوله : « ان كان ينفعهم ذلك فليصنعوه فاني انما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن اذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فاني لن أكذب على الله عز وجل » .

فالتفرقة هنا اذن بين الظن والوحي . ولا شك أن ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام مما يفيد الظن لا يتعلق به أمر ولا نهى ولا اباحة ،

(٥) راجع في ذلك مجموعة فتاوى الامام ابن تيمية ج ١٨ ، ص ١١ ، ١٢ حيث يقول « وهو — عليه الصلاة والسلام — لم ينههم عن التلقيح لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم ، كما غلط من غلط في ظنه ان « الخيط الأبيض » والخيط الأسود » هو الحبل الأبيض والأسود .

ولا يستفاد منه أى حكم تكليفى ولا يعد بالتالى سنة (٦) .

ثالثا - ورد فى الرواية الثانية قوله عليه الصلاة والسلام :
« انما أنا بشر اذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به ، واذا أمرتكم
بشئ من رأيي فانما أنا بشر » . »

لكن عقب على ذلك عكرمة - راوى الحديث - بقوله : « أو نحو
هذا » . وقال النووى شارح الحديث : « ولفظ الرأى انما أتى به
عكرمة على المعنى لا أنه لفظه عليه الصلاة والسلام » .

وهى ذلك ما يشكك فى تلك العبارة ، ولا يعطى حجة لمن يتمسك
بها قاصدا التفرقة بين ما أمر به الرسول عليه الصلاة والسلام من الدين
وما أمر به من رأيه . كل ذلك فضلا عن أن الرواية الثانية كلها - التى
وردت فيها تلك العبارة - أقل قوة من الرواية الأولى كما قدمنا .

رابعا - جاء فى الرواية الثالثة - وهى أقل الروايات قوة -
قوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » . فما هو
المقصود بتلك الجملة ؟ وهل يفهم منها ما أراده بعض الكتاب من أن
الناس يستقلون بالتشريع فى أمر الدنيا حتى لو ورد فيها سنة منه
عليه الصلاة والسلام ، لأن أغلب سنته فى أمور الدنيا سنة غير
تشريعية أى غير ملزمة ؟

قبل أن نجيب على ذلك السؤال نوجه النظر الى ما أشار اليه

(٦) ويقول ابن تيمية تعقيبا على ذلك وبعد أن ضرب أمثلة على ظن
الرسول عليه الصلاة والسلام : « ولا يمتنع على الأنبياء أن يظنوا شيئا فيكون
الأمر بخلاف ما ظنوه » . والمهم كما يقول أن الله تبارك وتعالى لا يترك رسوله
على هذا الظن بل يبين له الأمر على جليته بعد ذلك . ونقول اضافة لذلك أن
الشرع لا يؤخذ من ذلك الظن بل من اليقين الذى يتلوه . راجع فيما تقدم مجموعة
فتاوى ابن تيمية ج ١٨ ، ص ١١ ، ١٢ . وراجع كذلك اليمانى : الانوار
الكاشفة . المرجع السابق حيث يقول فى ص ٢٩ : « قوله صلى الله عليه
وسلم فى حديث طلحة « ما أظن يغنى ذلك شيئا » اخبار عن ظنه ، وكذلك
كان ظنه ، فالخبر صدق قطعاً ، وخطأ الظن ليس كذبا » .

الامام مسلم من أن ما جاء فى الروايتين الأولى والثانية أصح مما جاء فى الرواية الثالثة لأن « حمادا » أحد روايتها كان يخطئ^(٧) .

ونوجه النظر ثانيا الى أن انتزاع بعض الكتاب تلك الجملة وحدها من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام والتشبهت بها للقول بأن أغلب سننهم فى أمور الدنيا ليس سنة تشريعية ملزمة ، هو أمر غريب :

— فقد أخذوها من أقل الروايات قوة !!

— وانترعوها من سياق الرواية التى وردت فيها لتعطى معنى معيناً !!

— ثم تجاهلوا آلاف السنن التى وردت عنه عليه الصلاة والسلام وشرع بها — فى أمور الدنيا — سننا تشريعية ملزمة !!

هل نترك تلك السنن كلها من أجل أنه عليه الصلاة والسلام قال مرة فى مناسبة معينة : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » ؟

اننا لا نسلم بذلك الفهم ، ونعتقد أن قوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » لا ينبغى أن ينتزع انتزاعا من الحديث أو أن يفسر منفصلا عن الحديث كله بمختلف رواياته ، لأنه حديث واحد ورد فى مناسبة واحدة وان نقل بروايات مختلفة .

والقواعد العامة فى التفسير تقضى بتفسير ذلك القول وفهمه فى ضوء سياق الحديث كله الوارد فى قصة تأبير النخل .

وقد تبين من الحديث المذكور — بمختلف رواياته — أنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن تأبير النخل ، وأنه ظن أن التأبير لا يفيد شيئا . فلما باننت فائدته ، أباحه لهم بقوله : « ان كان ينفعهم ذلك فليصنعوه » ، وذلك كما جاء فى الرواية الأولى .

فاذا وضعنا قوله عليه الصلاة والسلام فى الرواية الأخيرة : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » الى جوار العبارة المتقدمة ، لكان المعنى :

(٧) عبد الرحمن بن يحيى المعلى اليماني : الأنوار الكاشفة . . المرجع

« ان كان ينفعكم التأبير فأبروا ، فأنتم أعلم بهذا التأبير الذى هو من أمر دنياكم » •

ومما لا شك فيه أن قوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » لا يمكن أن يفهم أو يفسر الا على ذلك النحو الذى قدمناه ، ولا يستساغ فهمه منفصلا عن بقية روايات الحديث • يدل على ذلك أننا لو حاولنا فهم تلك العبارة من خلال الرواية التى جاءت فيها وحدها لشعرنا أن هناك عبارة محذوفة ينبغى تقديرها ، تلك العبارة المحذوفة المقدرة هى قوله عليه الصلاة والسلام فى الرواية الأولى : « ان كان ينفعهم ذلك فليصنعوه » •

واليك الرواية الثالثة التى تدل على ذلك :

« عن أنس أن النبى ﷺ مر على قوم يلحقون فقال : لو لم تفعلوا لصلح • قال : فخرج شبيصا فمر بهم فقال : ما لنخلكم ؟ قالوا : قلت كذا وكذا • قال : أنتم أعلم بأمر دنياكم • » •

فماذا يعنى قوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » بعد أن قالوا : « قلت كذا وكذا » ؟

ألا يعنى أنه عليه الصلاة والسلام قد رخص لهم — أى أباح لهم — تلقيح النخل ؟ وهذا ما يستفاد على غاية البيان اذا وضعنا الى جوار قوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » ، قوله فى الرواية الأولى : « ان كان ينفعهم ذلك فليصنعوه » ، ليكون المعنى — كما قدمنا — « ان كان ينفعكم ذلك — أى التأبير — فلتصنعوه فأنتم أعلم بأمر دنياكم » •

وعلى ذلك فان الحديث — بهذه الصورة — يثبت حكما شرعيا هو اباحة تلقيح النخل ما دام فيه مصلحة^(٨) •

(٨) انظر رأيا آخر لفضيلة الشيخ محمد الخضر حسين حيث يقول : « أما واقعة تلقيح النخل ، فقد بين عليه الصلاة والسلام من أول الأمر أن قوله : « لو لم تفعلوا لصلح » إنما هو بمقتضى الظن بقوله : « ما أظن ذلك يغنى شيئا » ، فهو بمثابة قوله : أظن انكم لو لم تفعلوا لصلح ، لأن اعتقاد سببية أمر =

٦ — وغاية ما يدل عليه حديث تأبير النخل أنه يضع أصلاً عاماً مؤداه أن المصلحة الراجحة تصلح أساساً للتشريع في أمور الدنيا^(٩) . ولكن ذلك مشروط بالألا يكون في تلك الأمور نص من الله سبحانه وتعالى أو من رسوله عليه الصلاة والسلام ، لأنه لا اجتهد مع النص ، ولأنه حيث يكون النص فالمصلحة كل المصلحة في اتباعه ، ولا مصلحة على الإطلاق في اجتنابه .

٧ — وبناء على ما تقدم فنحن لا نسلم بما ذهب إليه بعض الكتاب من أن الناس بوسعهم التشريع في أمور الدنيا حتى لو ورد فيها سنة منه عليه الصلاة والسلام بدعوى أن أغلب سنته في أمور الدنيا سنة غير تشريعية ، تمسكاً منهم بقوله عليه الصلاة والسلام : « أنتم أعلم بأمر دنياكم »^(١٠) .

== لحصول آخر يكون باعلام من الشارع ولم يقع هنا أو بالتجربة ، وهو عليه الصلاة والسلام لم يمارس الفلاحة لاستغراقه فيها هو أشرف مكانة وأعم فائدة للأمة ، فرجع إلى ما هو الأصل ، وهو أن لا تأثير إلا لله ، وعندما تبين له بالتجربة أن التلقيح سبب في صلاح الثمر ، قال لهم : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » فالأمر في هذه الجملة يصرف إلى الأمور التي لم يتكلم فيها بتصوره جزم كواقعة التلقيح . جاء ذلك في كتابه « السعادة العظمى » ، جمعه وحققه على الرضا التونسي ، المطبعة التعاونية ، لسنة ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٣ م .

(٩) وأمور الدنيا هي ما يعبر عنها الفقهاء بالعادات . انظر على سبيل المثال ابن تيمية في مجموعة الفتاوى ج ٢٩ ص ١٦ — ١٨ حيث يقول : ان تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان : عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم . وقد أدخل ابن تيمية في العادات : البيع والهبة والاجارة والأكل والشرب واللباس . وأدخل فيها الشاطبي — إضافة إلى ذلك — النكاح . انظر الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦١ .

(١٠) ويبدو أن الاحتجاج بذلك الرواية من حديث تأبير النخل يرجع إلى تاريخ قديم . فقد شن المرحوم الشيخ أحمد شاكر — أثناء تعليقه على الحديث في مسند الإمام أحمد — هجوماً عنيفاً على المحتجين بها ، فكان مما قاله : « وهذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر وصنائع أوروبانيها من عبدة المستشرقين ، وتلامذة المبشرين ، فجعلوه أصلاً يحجون به أهل السنة ، وأنصارها ، وخدام الشريعة وحمايتها ، إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنة ، وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام في المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها ، يزعمون أن هذه من شئون الدنيا ، يتمسكون برواية أنس : « أنتم أعلم =

لا نسلم بذلك القول ، لأنه يترتب عليه تقديم أهواء الناس ومصالحهم على سنته عليه الصلاة والسلام ، وهو ما لم يقل به أحد من العلماء .

ويؤكد المعنى الذي ذهبنا إليه ما ذكره الامام الشاطبي في الموافقات م وهو يرد على من قال بأن المصالح الدنيوية تعرف بالتجارب والعادات ، اذ قال عليه رحمة الله : « بعض الناس قال : ان مصالح الدار الآخرة ومفاسدها لا تعرف الا بالشرع م وأما الدنيوية فتعرف بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات » هذا قوله . وفيه بحسب ما تقدم نظر ، أما أن ما يتعلق بالآخرة لا يعرف الا بالشرع فكما قال ، وأما ما قال في الدنيوية فليس كما قال من كل وجه ، بل ذلك من بعض الوجوه دون بعض ، ولذلك لما جاء الشرع بعد زمان فترة تبين به ما كان عليه أهل الفترة من انحراف الأحوال عن الاستقامة وخروجهم عن مقتضى العدل في الأحكام ، ولو كان الأمر على ما قال باطلاق لم يحتج في الشرع الا الى بث مصالح الدار الآخرة خاصة ، وذلك لم يكن ، وانما جاء بما يقيم أمر الدنيا وأمر الآخرة معا . وقد بث في ذلك من التصرفات وحسم من أوجه الفساد التي كانت جارية ما لا مزيد عليه » (١١) .

ويؤكد المعنى نفسه الامام ابن تيمية بقوله ان « البيع والهبة والاجارة وغيرها هي من العادات التي يحتاج الناس اليها في معاشهم —

= بأمر دنياكم » . . . والحديث واضح صريح ، لا يعارض نصا ، ولا يسدل على عدم الاحتجاج بالسنة في كل شأن ، لأن رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى ، فكل ما جاء عنه فهو شرع وتشريع : « وان تطيعوه تهتدوا » (النور : ٥٤) . وانما كان في قصة تلتيح النخل أن قال لهم : « ما أظن ذلك يفنى شيئا » فهو لم يأمر ولم يفه ، ولم يخبر عن الله ، ولم يسن في ذلك سنة ، حتى يتوسع في هذا المعنى الى ما يهدم به أصل التشريع ، بل ظن ، ثم اعتذر عن ظنه ، قال : « فلا تؤاخذوني بالظن » ، فأين هذا مما يرمى اليه أولئك ، هذان الله وإياهم سواء السبيل » . المسند للامام أحمد ، طبعة دار المعارف سنة

١٩٤٧ ، ج ٢ مسند طلحة بن عبيد الله ، ص ١٣٩٣ ، هامش ١٣٩٥ .

(١١) الشاطبي : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

كالأكل والشرب والملابس — وأن الشريعة قد جاءت فى هذه العادات بالآداب الحسنة ، فحرمت منها ما فيه فساد ، وأوجبت ما لا بد منه ، وكرهت ما لا ينبغي ، واستحبت ما فيه مصلحة راجحة فى أنواع هذه العادات ومقاديرها » (١٢) .

والأمر الذى لا شك فيه أن لفظ « الشريعة » فى عبارة ابن تيمية يدخل فيه سنته عليه الصلاة والسلام ، وهو ما صرح به فى عبارته التالية : « من العدل فى المعاملات ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله كوجوب تسليم الثمن على المشتري وتسليم المبيع على البائع ، وتحريم تطفيف الكيل والميزان ، ووجوب الصدق والبيان ، ومنه ما هو خفى ، جاءت به الشرائع ، فان عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود الى تحقيق العدل والنهى عن الظلم : دقه وجله . مثل أكل المال بالباطل وجنسه من الربا والميسر ، وأنواع الربا والميسر التى نهى عنها النبى ﷺ : مثل بيع الغرر ، وبيع حبل الحبله ، وبيع الطير فى الهواء والسّمك فى الماء ، والبيع الى أجل غير مسمى ، وبيع المصراة ، والملاسة والمناذرة ، والمزابنة والمحاكلة ، والنجش ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه » (١٣) .

فأنت ترى من عبارة ابن تيمية السابقة أمثلة كثيرة من سنته عليه الصلاة والسلام فى المعاملات وهى من أمور الدنيا كالنهى عن بيع الغرر ، وبيع المصراة ، والنجش ، وبيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وغيرها كثير . فهل يمكن القول بأن سنته فى تلك الأمور سنة غير تشريعية ؟ أو هل يمكن القول — فى مواجهتها — بأن المسلمين أعلم بأمور دنياهم ؟ قد يجيب على ذلك بعض الكتاب بأن سنته فى تلك الأمور سنة تشريعية لأن مصدرها الوحي ، ولكننا نقول لهم : كيف عرفتم ذلك ولم يرد فى الأحاديث الواردة فيها ما يدل عليه ؟ .

(١٢) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٩ ،

ص ١٦ — ١٨ .

(١٣) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٩ ،

ص ١٦ — ١٨ .

المبحث الثالث

فى تقضى تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية

اذا غرضنا النظر عن سلامة المعيار المتخذ أساسا لتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، وعن صلاحية الدليل الذى يستند اليه ذلك المعيار ، وسلمنا جدلا بأن الوحي يصلح معيارا لتقسيم سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، وبأن الدليل على ذلك هو حديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه الوارد فى تأبير النخل ، اذا سلمنا بذلك كله ، فاننا لا نوافق — مع ذلك ومن ناحية موضوعية بحتة — على تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، ونعتقد أن القائلين بذلك قد فاتهم تحصيل المعنى الدقيق للتشريع فى الاسلام .

١ — التشريع ومعناه فى الاسلام :

يجمع أهل السنة على أنه لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود الشرع^(١) . ودليل ذلك قوله تبارك وتعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »^(٢) وقوله : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل »^(٣) .

ولما كان لا حكم لأفعال العباد قبل ورود الشرع ، فان هذا الشرع — عند وروده — يتعين أن يكون مبينا غاية البيان الحكم الشرعى فى كل فعل من أفعال العباد . وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى : « أياحسب الانسان أن يترك سدى »^(٤) . « والسدى » كما يقول مجاهد والشافعى وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم — من يترك فى الدنيا مهملًا

(١) الآمدى : الاحكام فى أصول الاحكام ، ط ١ سنة ١٣٨٧ هـ ، مؤسسة
النور للطباعة ، الرياض ، ج ١ ، ص ٩١ — ٩٢ .
(٢) الاسراء : ١٥ .
(٣) النساء : ١٦٥ .
(٤) القيامة : ٣٦ .

لا يؤمر ولا ينهى^(٥) . والمعنى أن الله تبارك وتعالى لا يترك الانسسان دون أوامر منه أو نواه تبين الأحكام الشرعية لمسائر أفعاله .

وبناء على ذلك فاننا نسلم مع الامام الشافعى رضوان الله عليه بأن دل فعل لابن آدم ، لله فيه حكم ، يتعين معرفته والوصول اليه . وهذا الحكم قد يبينه الله تبارك وتعالى فى قرآنه ، وقد يبينه رسوله صلوات الله وسلامه عليه فى سنته ، وقد يستنبطه العلماء المجتهدين من القرآن والسنة . وهو اما يكون الوجوب أو الحرمة أو الندب أو الكراهة أو الاباحة^(٦) .

وهذا الذى نقوله هو ما عناه علماء الشريعة بقولهم ان الشريعة قد كملت فلا يمكن خلو الوقائع من أحكام الشريعة .

وبذلك يتحدد معنى التشريع فى الاسلام .

فالتشريع فى الاسلام — بعد ورود الشرع وكماله — هو الحكم الشرعى لكل فعل من أفعال المكلفين سواء أكان ذلك الحكم هو الوجوب أو الحرمة أو الندب أو الكراهة أو الاباحة ، وسواء تعلق فعل المكلف بالعادات — أى بأمور الدنيا كما يسميها بعض الكتاب المحدثين — أو تعلق بالعبادات — أى بأمور الدين كما يسميها هؤلاء الكتاب .

وبناء على ما تقدم ، فان كل ما نقل عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير لابد وأن يستفاد منه حكم شرعى بالوجوب أو الحرمة أو الندب أو الكراهة أو الاباحة ، وسواء تعلق هذا القول أو الفعل أو التقرير بأمر من أمور الدين أو بأمر من أمور الدنيا ، لأن كل فعل من العبد لله فيه حكم كما قدمنا .

وهذا هو ما عناه بحق الامام ابن تيمية حين سئل عليه رحمة الله : « ما هو الحديث النبوى ؟ أهو ما قاله فى عمره أو بعد البعثة ؟ أو تشريعا ؟ — أى ما قاله تشريعا » ؟

(٥) ابن كثير ، ج ٤ ، ص ٤٥٢ .

(٦) تلك هى الأقسام الخمسة للحكم التكليفى .

فأجاب رحمه الله : « كل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع • لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحرير والإباحة ، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب ، فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به ، فهو شرع لإباحته ، وقد يكون شرعا لاستحبابه • • • • • والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع » (٧) •

* * *

٢ — عدم أدراك معنى التشريع الاسلامي أوقع الكثيرين في خطأ :

وعدم ادراك ذلك المعنى الدقيق للتشريع الاسلامي أوقع الكثيرين لا سيما من رجال القانون في الخطأ عند تعرضهم للكتابة في التشريع الاسلامي • فقصر بعضهم وصف التشريع على الواجب والحرام ، ونفاه عن المندوب والمكروه والمباح ، وأدخل بعضهم المندوب والمكروه في التشريع ونفاه عن المباح وحده • ويمكن ملاحظة ذلك كله من البحوث التي قسمت السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية •

فالأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى في بحث له بعنوان : « متى تعد السنة مصدرا من مصادر الشريعة » ، ضمنه كتابه « مبادئ نظام الحكم في الاسلام » كتب يقول : ان ابن حزم يرى أن السنة القولية وحدها — أي دون السنة الفعلية والسنة التقريرية — هي التي تعد تشريعا •

والحق أن ابن حزم لم يقل ذلك على الإطلاق •

أما كيف استخلص هو ذلك ؟ فلأن ابن حزم فرق بين أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته ، فذكر أن سنة الرسول القولية تفيد الوجوب ، وسنته الفعلية تفيد الندب ، وسنته التقريرية تفيد الإباحة • فاستخلص هو من ذلك أن سنة الرسول القولية لأنها تفيد الوجوب هي وحدها التي تعد تشريعا ، أما ما عداها من سنة فعلية أو تقريرية فلا تعد كذلك ، لأنها لا تفيد الوجوب بل تفيد الندب أو الإباحة • مع أن الندب والإباحة من الأحكام الشرعية •

واليك عبارته التي تدل على ما ذكرناه : « على أن لا ينحزم بهذا الصدد رأيا يختلف به عن ذلك الرأي السائد بين فقهاء الشريعة ، ويتلخص رأيه في أن السنة القولية وحدها — دون السنة الفعلية أو التقريرية — هي التي تعد تشريعا ، أو على حد تعبيره تدل على الوجوب ، أما الفعل فهو في رأيه غير واجب ، إنما يكون لنا مجرد قدوة أو أسوة ، والأسوة — كما يقول ابن حزم — مستحسنة وليست بواجبة . أما الاقرار — أو السنة التقريرية — فحكمه فيما يرى ابن حزم الاباحة » (٨) .

والأستاذ الدكتور محمد سليم العوا نفى بدوره وصف التشريع عما فعله الرسول صلوات الله وسلامه عليه على سبيل العادة دون العبادة ، وضرب مثلا لذلك بعدم أكله عليه الصلاة والسلام الضب ، وبحبه للكتف من الشاة (٩) .

وهذا التعميم على جانب كبير من الخطورة إذ يقترب عليه نفى صفة التشريع عن كل أفعال الرسول صلوات الله وسلامه عليه خارج نطاق العبادات ، وهو أمر لم يقل به أحد من العلماء .

ومع ذلك فنحن نعتقد — ومن واقع الأمثلة التي ضربها للعبادات — أنه يقصد من العادات أفعال الرسول صلوات الله وسلامه عليه التي تفيد الاباحة لا تلك التي تفيد الوجوب أو النذب .

ودليل ذلك أولا أن مثله لا يغيب عنه أن العلماء متفقون على أن عدم أكل الرسول عليه الصلاة والسلام الضب ، وحبه للكتف من الشاة يفيد اباحة هذين الأمرين وأمثالهما (١٠) . ولولا أنه لا يعتبر

(٨) د . عبد الحميد متولى : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، المرجع السابق ، ص ٧١ وما بعدها .

(٩) د . محمد سليم العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(١٠) ذلك أن القاعدة فيما روى عن النبي صلوات الله وسلامه عليه من الأفعال التي ليست قربات كالأكل والشرب والتعود والقيام ، أنها تفيد الاباحة . راجع في ذلك : الخطيب البغدادي : الفقيه والمتفقه ، المجلد الأول ، ص ١٣١ .

الاباحة من التشريع لما اعتبر سنة الرسول في هذين المثلين سنة غير تشريعية •

وثانياً — أنه فرق بين عدم أكل الرسول صلوات الله وسلامه عليه الضب وحبه لكثف الشاة من ناحية ، وبين تسمية الله والأكل باليمين من ناحية أخرى مع أنها كلها أمور تتعلق بالطعام كما ذكر • فقرر أن التسمية والأكل باليمين • يستفاد منها حكم شرعى لأنه يفيد ندب هذا الأمر واستجابته • فكأن الذى منع عدم أكل الرسول للضب أو حبه كثف الشاة من أن يكون حكماً شرعياً — فى رأيه — هو أن كلا منهما يفيد الاباحة •

واليك عبارته التى استخلصنا منها ذلك •

فبعد أن ضرب مثلاً للعادات بعدم أكل الرسول عليه الصلاة والسلام الضب ، وبحبه كثف الشاة قال : « ولعله من الطريف هنا أن نقارن بين هذه الأمور التى هى بلا شك من العادات وبين أمر يتعلق بالطعام هو بلا شك من السنة التشريعية • ذلك هو ما رواه الشيخان عن عمر بن أبى سلمة أن رسول الله ﷺ قال له وهو غلام : « يا غلام : سم الله ، وكل بيمينك وكل مما يليك » فذلك ، وهو أمر متعلق بطريقة الأكل أمر تشريعى بدليل القرائن الكثيرة التى أوضحها ما تواتر عنه ﷺ من أنه « كان يحب اليمين فى أمره كله » • فهذا الحديث وما أحاط به من قرائن يفيد حكماً تشريعياً هو استحباب استعمال اليمين فى الأكل أو الذنب لذلك ، وأنه ليس من مسائل العادات التى يترك أمرها الى كل فرد وما أحب ، أو التى تتغير بتغير العرف أو الزمان » •

وظاهر الأمر كذلك أن فضيلة الشيخ محمود شلتوت ينفى وصف التشريع عن المباح • فقد نفى فضيلته وصف التشريع عن ثلاثة أقسام من أقواله وأفعاله وتقريراته عليه الصلاة والسلام هى (١١) :

(١١) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ، المرجع السابق ،

١ — ما سبيله سبيل الحاجة البشرية ، ومثل لها بالأكل والشرب والنوم والمشى والتزاور والمساومة فى البيع والشراء •

٢ — ما سبيله سبيل التجارب والعادة الشخصية أو الاجتماعية • ومثلها فى نظره كالذى ورد عنه عليه الصلاة والسلام فى شئون الزراعة والطب وطول اللباس وقصره •

٣ — ما سبيله التدبير الانسانى أخذا من الظروف الخاصة ، كتوزيع الجيوش على المواقع الحربية واختبار أماكن النزول •

وعلق فضيلته على هذه الأقسام الثلاثة بقوله : « وكل ما نقل من هذه الأنواع الثلاثة ليس شرعا يتعلق به طلب الفعل أو الترك • وإنما هو من الشئون البشرية التى ليس مسلك الرسول فيها تشريعا ولا مصدر تشريع » •

ونحن ابتداء لا نوافق على هذا التعميم من فضيلته عليه رحمة الله ، لأننا نعتقد أن من بين ما ضربه من أمثلة ما تعلق به طلب الفعل أو الترك كالذى ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام فى الأكل والشرب والنوم وطول اللباس وقصره • من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام :

« سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » (١٢) •

« البركة تنزل وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه » (١٣) •

— وعن أبى قتادة رضى الله عنه أن النبى ﷺ نهى أن يقتنس فى الاناء (١٤) •

— وعن يعيش بن طخفة الغفارى رضى الله عنهما قال : قال أبى بينما أنا مضطجع فى المسجد على بطنى اذا رجل يحركنى برجله فقال

(١٢) متفق عليه •

(١٣) رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح •

(١٤) متفق عليه •

ان هذه ضجعة يبغضها الله قال فنظرت فاذا رسول الله ﷺ (١٥) .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« ما أسفل من الكعبين من الازار ففي النار » (١٦) .

فأنت ترى من تلك الأحاديث أنها وردت في الأكل والشرب والنوم وطول اللباس ، ومع ذلك فقد تعلق ببعضها طلب الفعل وبالبعض الآخر طاب الترك .

ومع ذلك فنحن نعتقد أن فضيلته بنفيه صفة التشريع عن تلك الأقسام الثلاثة ، إنما قصد أن ينفي صفة التشريع عن المباح منها ، لأنه هو الذي لا يتعلق به طلب الفعل أو الترك . يدل على ذلك أنه حين كتب عن أسباب اختلاف الأمة في السنة ، بين الاختلاف الذي يخص السنة من جهة فعل الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فقسم فعل الرسول من حيث دلالاته بالنسبة إلى الأمة إلى أربعة أقسام . وذكر تحت القسم الرابع وهو « فعل لم يثبت فيه شيء مما تقدم لا الخصوصية ولا البيان ولا معلومية الصفة الشرعية » — ما يلي (١٧) : « وهذا القسم قد اختلف العلماء في صفته — بالنسبة إلى الأمة — على أقوال . قيل يدل على الوجوب ، وقيل يدل على الندب ، وقيل يدل على الإباحة . والمختار أنه ان كان قرابة أي من جنس ما يتقرب به إلى الله ، ولم يواظب عليه ، دل على الندب في حق الأمة ، وإن لم يكن من جنس المقربات دل على الإباحة بالنسبة لها ، وإنما كان هذا هو المختار لأنه المتيقن من صدوره منه إباحته فلا يثبت ما زاد عليه إلا بدليل » .

فاذا كان الأمر كذلك ، أفلا تدخل الأقسام الثلاثة التي نفى عنها وصف التشريع في المباح بناء على رأيه ؟

واذا كانت ولا شك تدخل في المباح ، فإن نفيه وصف التشريع ليس له من تفسير إلا أن فضيلته ينفي وصف التشريع عن المباح .

(١٥) رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(١٦) رواه البخاري .

(١٧) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ، المرجع السابق ،

تلك الأمثلة التي ضربناها من واقع البحوث التي قسمت السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، تدل بوضوح على أن نفى صفة التشريع عن بعض سنن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، إنما يرجع بالدرجة الأولى الى أن هذه السنن تفيد النذب أو الإباحة .

وإذا كانت السنن التي تفيد النذب أمرها واضح ، إذ لم يمار في اعتبارها تشريعاً إلا الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى بناء على تفسير غير سليم لأحدى العبارات الواردة عن ابن حزم ، فإن السنن التي تفيد الإباحة قد يعم اعتبارها تشريعاً على بعض الكتاب مما يجعل بيانها محتاجاً الى شيء من التفصيل .



٣ — السنة التي تفيد الإباحة سنة تشريعية :

المباح هو ما دل الدليل السمعى على خطاب الشارع بالتخير فيه بين الفعل والترك من غير بدل (١٨) .

وقد نقل الأمدى اتفاق المسلمين على أن الإباحة من الأحكام الشرعية ، وبين أنه لم يخالف فى ذلك إلا بعض المعتزلة (١٩) .

وحجة المعتزلة فى نفى صفة التشريع عن المباح تتلخص فى قولهم أن المباح لا معنى له سوى ما انتفى الحرج عن فعله وتركه وذلك ثابت قبل ورود الشرع ، وهو مستمر بعده ، فلا يكون حكماً شرعياً .

(١٨) الأمدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٣ والقول : « من غير بدل » يميز المباح عن كل من الواجب الموسع فى أول الوقت والواجب المخير .

(١٩) الأمدى : الأحكام فى أصول الأحكام ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٢٤ وفى نفس المعنى راجع :

— الفزالى : المستصفى من علم الأصول ، مكتبة المثنى ببغداد ،

ص ٧٥ .

— محب الله بن عبد الشكور : مسلم الثبوت ، عبد العلى محمد بن

نظام الدين الانصارى : فرائح الرحوت شرح مسلم الثبوت ، ص ١١٢ على هامش المستصفى .

وقد رد عليهم الآمدى بأن أهل السنة لا ينكرون أن انتفاء الحرج عن الفعل والترك ليس باباحة شرعية ، وإنما الاباحة الشرعية عندهم هى خطاب الشارع بالتخير ، وذلك غير ثابت قبل ورود الشرع .

وقد يقول قائل : كيف يكون المباح من الشرع وهو خاضع لاختيار المكلف ان شاء فعله وان شاء تركه ؟

والجواب أنه اذا كان للمكلف مثل هذا الاختيار ، فلأن الشارع الحكيم هو الذى منحه إياه ، أى أنه واقع تحت اختياره بوضع الشارع له ، ولأن هذا المباح فى حقيقة الأمر — ليس خاضعاً لهوى المكلف ، فقد يكون هواه شىء غيره ، اذ قد يود لو كان هذا المباح واجباً أو حراماً . وبمعنى آخر فإن هذا الاختيار للمكلف ليس مطلقاً بل هو محصور فى أمرين اثنين لا ثالث لهما هما أنه يجوز له أن يفعل الفعل المباح ، ويجوز له ألا يفعله ، فلا يستطيع أن يجعل هذا الفعل واجباً أو حراماً أو مندوباً أو مكروهاً .

هذا المعنى أبان عنه الامام الشاطبى أبلغ بيان فى قوله : « المقصد الشرعى من وضع الشريعة اخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد الله اضطراراً » . واذا كان كذلك لم يصح لأحد أن يدعى على الشريعة أنها وضعت على مقتضى تشهوى العباد وأغراضهم ، اذ لا تخلو أحكام الشرع من الخمسة : أما الوجوب والتحريم فظاهر مصادمتهما لمقتضى الاسترسال الداخلى تحت الاختيار ، اذ يقال له : افعل كذا كان لك فيه غرض أم لا ، ولا تفعل كذا كان لك فيه غرض أم لا . . . ، وأما سائر الأقسام وان كان ظاهرها الدخول تحت خيرة المكلف ، فانما دخلت بادخال الشارع لها تحت اختياره ، فهى راجعة الى اخراجها عن اختياره ، ألا ترى أن المباح قد يكون له فيه اختيار وغرض وقد لا يكون ، فعلى تقدير أن ليس له فيه اختيار بل فى رفعه مثلاً كيف يقال : انه داخل تحت اختياره ؟ فكم من صاحب هوى يود لو كان المباح الفلانى ممنوعاً ، حتى أنه لو وكل اليه مثلاً تشريعه لحرمه ، كما يطرأ للمتنازعين فى حق م وعلى تقدير أن اختياره وهواه فى تحصيله يود

أو كان مطلوب الحصول حتى لو فرض جعل ذلك اليه لأوجبه ، ثم قد يصير الأمر في ذلك المباح بعينه على العكس فيجب الآن ما يكره غدا وبالعكس ، فلا يستتب في قضية حكم على الإطلاق ، وعند ذلك تتوارد الأغراض على الشيء الواحد فينخرم النظام بسبب فرض اتباع الأغراض والهوى ، فسبحان الذي أنزل في كتابه : «ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن» (*) فاذن اباحة المباح مثلا لا توجب دخوله باطلاق تحت اختيار المكلف الا من حيث كان قضاء من الشارع ، واذ ذاك يكون اختياره تابعا لوضع الشارع وغرضه مأخوذا من تحت الاذن الشرعى ، لا بالاسترسال الطبيعى ، وهذا هو عين اخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله « (٢٠) » .

ولا يتوهم أحد أن القول بأن المباح من الشرع هو أمر نظرى لا ينبنى عليه أهمية عملية ، ذلك أن تقرير هذا الأمر لا يخلو من فوائد عملية نسوق لها بعض الأمثلة :

— منها ما رواه عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال : « رأيت رسول الله يأكل القثاء بالرطب » .

ولا خلاف في أن هذا الفعل من الرسول صلوات الله وسلامه عليه يفيد اباحة أكل القثاء بالرطب .

واباحة أكل القثاء بالرطب على جانب كبير من الأهمية العملية — ولاحظ أن الأمر يتعلق هنا بالأكل — ذلك أن قوما ممن سلك طريق المصالح والتردد قال لا يحل للأكل أن يأكل تلذذا أو على سبيل التشهى والاعجاب ، ولا يأكل الا ما لا بد منه لاقامة الرمق ، فلما جاء هذا الحديث سقط قول هذه الطائفة ، وصلاح أن يأكل الأكل تشهيا وتلذذا . وقالت طائفة أخرى انه ليس لأحد أن يجمع بين شيئين من الطعام ، ولا بين ادامين

(*) المؤمنون : ٧١ .

(٢٠) الشاطبى : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٢ وما بعدها .

على خوان ، فكان هذا الحديث أيضا ردا على هذه الطائفة ، ومبيحا أن يجمع الانسان بين لونين وبين ادامين (٢١) .

— ومن الأمثلة كذلك على الأهمية العملية لكون المباح من الشرع ، اعتبار القيافة دليلا على ثبوت النسب وهو ما ذهب اليه المالكية والشافعية . والأصل في ذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « دخل على ﷺ ذات يوم مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال : ألم ترى الى مجزر المدلجى ، نظر آنفا الى زيد بن حارثة ، وأسامة بن زيد ، فقال : « هذه الأقدام بعضها من بعض » . وكان الكفار يقدحون فى نسب أسامة رضى الله عنه لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان زيد أبيض شديد البياض . فأقر الرسول عليه الصلاة والسلام — فى هذه الحادثة — مجزر المدلجى على القيافة واستبشر بمقالته التى قالها فى زيد وأسامة » (٢٢) .

ونخلص من ذلك كله الى أن سنته عليه الصلاة والسلام التى تفيد الاباحة هى سنة تشريعية .

٤ — السنة كلها تشريع . . وتشريع لازم :

يبين مما تقدم أننا لا نوافق على تقسيم سنة رسول الله ﷺ الى سنة تشريعية وغير تشريعية . ونعتقد أن كل ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع ، اذ يستفاد منه حكم شرعى بالوجوب أو الحرمة أو الذنب أو الكراهة أو الاباحة ، وسواء تعلق قوله عليه الصلاة والسلام أو فعله أو تقريره بأمر من أمور الدين أى بالعبادات ، أو بأمر من أمور الدنيا أى بالعبادات .

واذا كانت السنة كلها تشريع فهم بالضرورة تشريع لازم . وفى ذلك يقول الامام الشافعى رضى الله عنه : « وقد سمن رسول الله

(٢١) الخطيب البغدادي : الفقيه والمتفقه ، المرجع السابق ، المجلد

الأول ، ص ١٣٠ وما بعدها .

(٢٢) محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعية ، المرجع السابق ،

ص ٥٤٧ وما بعدها .

مع كتاب الله وسنن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب • وكل ما سن فقد ألزمتنا الله اتباعه ، وجعل في اتباعه طاعته ، وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجا • • (٢٣) ويقول في موضع آخر : « وأولى ألا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف ، وأنها تجري على مثال واحد » (٢٤) •

ويقول رضى الله عنه في موضع ثالث : « واستدل أنه لا يخالف سنة أبدا كتاب الله وأن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة • • » (٢٥) • وقد استدل الأئمة على لزوم السنة بآيات قرآنية عديدة نذكر منها قوله تبارك وتعالى :

- « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول • • » (٢٦) •
- « وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون » (٢٧) •
- « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٢٨) •
- « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢٩) •
- « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة » (٣٠) •
- « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (٣١) •
- « قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله • • » (٣٢) •

ووجه الاستدلال بهذه الآية كما يقول الآمدى أنه سبحانه وتعالى جعل المتابعة لرسوله لازمة من محبة الله الواجبة • فلو لم تكن المتابعة

(٢٣) الشافعى : الرسالة ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر سنة ١٣٠٩ هـ ، ص ٨٨ •

(٢٤) الشافعى : الرسالة ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ •

(٢٥) الشافعى : الرسالة ، المرجع السابق ص ١٩٨ •

(٢٦) النساء : ٥٩ • (٢٧) آل عمران : ١٣٢ •

(٢٨) النساء : ٨٠ • (٢٩) الحشر : ٧ •

(٣٠) النور : ٦٣ • (٣١) الأحزاب : ٣٦ •

(٣٢) آل عمران : ٣١ •

لازمة لزوم من عدمها عدم المحبة الواجبة ، وذلك حرام بالاجماع (٣٣) .
— « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا

الله واليوم الآخر » (٣٤) .

ووجه الاحتجاج بهذه الآية كما يقول الآمدي أنه سبحانه وتعالى

جعل التأسي بالنبي عليه الصلاة والسلام من لوازم رجاء الله تعالى
واليوم الآخر . ويلزم من عدم التأسي عدم اللزوم وهو الرجاء لله
واليوم الآخر وذلك كفر (٣٥) .

— « انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معه على
أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ، ان الذين يستأذنوك أولئك الذين
يؤمنون بالله ورسوله » (٣٦) . ويقول ابن القيم في هذه الآية : فاذا
جعل الله من لوازم الايمان أنهم لا يذهبون مذهباً اذا كانوا معه
الا باستئذانه ، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبون الى قول ولا مذهب
علمي الا بعد استئذانه ، وأنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه (٣٧) .

ولقد علم الصحابة رضوان الله عليهم أنه عليه الصلاة والسلام
لا ينطق عن الهوى وأنه أدري الخلق بمقاصد الشريعة وحدودها
ومراميها ، ولذلك فقد كانوا يلتزمون حدود أمره ونهيه ويتبعونه في
عباداته وفي معاملاته . وبلغ من اقتدائهم به أنهم كانوا يفعلون ما يفعل
ويتركون ما يترك دون أن يعلموا لذلك سبباً أو يسألوه عن علته وحكمته .
فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اتخذ رسول الله
خاتماً من ذهب فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، ثم نبذ النبي ﷺ
وقال : « اني لن ألبسه أبدا » فنبذ الناس خواتيمهم . ويلاحظ أنها مسألة

(٣٣) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ، المرجع السابق ،

ص ١٨٦ وما بعدها .

(٣٤) الأحزاب : ٢١ .

(٣٥) الآمدي : الأحكام في أصول الأحكام ، المرجع السابق ،

ص ١٨٦ وما بعدها .

(٣٦) النور : ٦٢ .

(٣٧) ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

خاصة بالتزوين ، اتخذ الرسول فيها خاتما من ذهب وذلك قبل أن يحرمه على رجال أمته .

وهكذا كان الصحابة معه فى حياته يعتبرون قوله وفعله وتقريره حكما شرعيا لازما لا يختلف فى ذلك واحد منهم .

وإذا سلمنا مع الامام الشافعى رحمه الله بأن كل ما سنه رسول الله صلوات الله وسلامه عليه « ألزمتنا الله اتباعه » ، كان علينا أن نحدد معنى هذا اللزوم .

ونبادر الى القول أن لزوم السنة لا يعنى أن كل ما سنه عليه الصلاة والسلام هو « واجب » يجب فعله ، فقد يكون « واجبا » فيلزمنا اتباعه على أنه واجب ، وقد يكون « مندوبا » فيلزمنا اتباعه على أنه مندوب ، وقد يكون « مباحا » فيلزمنا أيضا اتباعه على أنه مباح .

وبذلك نستطيع أن نحدد معنى لزوم السنة .

فمعنى لزوم السنة أنه يتعين على المسلم الامتنال لما صدر عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير على الوجه الذى صدر به واجبا كان أو مندوبا أو مباحا .

وليس معنى « لزوم السنة » أن ما جاءت به من أحكام تكليفية كلها واجبة ، ذلك أن تلك الأحكام ليست كلها على درجة واحدة من حيث أثرها التكليفى ، فمنها الواجب ومنها المندوب ومنها المباح .

وعدم ادراك « اللزوم » بهذا المعنى هو الذى أوقع عديدا من الكتاب — لا سيما من رجال القانون — فى الخطأ ، فظنوا أن لزوم السنة يعنى وجوبها أى وجوب كل ما جاءت به من أحكام ، مع أن من هذه الأحكام ما يفيد الوجوب ، ومنها ما يفيد الندب ، ومنها ما يفيد الإباحة .

وقد فهم هذا المعنى « للزوم السنة » الفقهاء الأعلام .

وفى ذلك يقول الآمدى « فمعظم الأئمة من الفقهاء والمتكلمين متفقون

على أننا متعبدون بالتأسي به في فعله ، واجبا كان أو مندوبا أو مباحا »
ويقول : « والمتابعة والتأسي في الفعل هو أن يفعل مثل ما فعل على الوجه
الذي فعل من أجل أنه فعل » (٣٨) .

* * *

(٣٨) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ، المرجع السابق .
ص ١٨٦ وما بعدها .

المبحث الرابع

فى رد النتائج المترتبة على تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية

رتب القائلون بتقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية على هذا التقسيم ، نتيجة فى غاية الخطورة هى نفى صفة التشريع عن جزء كبير من سنته عليه الصلاة والسلام وهو الجزء الذى أطلقوا عليه « السنة غير التشريعية » ♦

ويشمل هذا الجزء فى رأى ذلك الفريق من العلماء الموضوعات التالية :

١ — ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام وكان مستنده الخبرة والتجربة مثل الذى ورد فى شئون الزراعة والطب ♦

٢ — ما فعله على سبيل العادة دون العبادة مثل عدم أكل الضب ، وجبه الكتف من الشاة ♦

٣ — ما قصد به مصلحة جزئية فى وقته وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة مثل تعبئة الجيوش وتنظيمها ، وعقد المعاهدات والرمسل وتوفير اللهى ♦

٤ — حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام ♦

واذا كنا قد رفضنا فيما تقدم تقسيم سنته عليه الصلاة والسلام الى سنة تشريعية وغير تشريعية ، فنحن نرفض بالتالى النتيجة التى رتبها هؤلاء العلماء على هذا التقسيم ، وهى نفى صفة التشريع عن جزء من سنته عليه الصلاة والسلام ، ونعتقد أن كل ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع ♦

واذا كنا قد أثبتنا وصف التشريع لجملة الموضوعات التى نفوا عنها

هذا الوصف ، الا أننا سوف نتوقف قليلا أمام بعض هذه الموضوعات لأهميتها ولخطورة ما جاء بشأنها .

وتشمل هذه الموضوعات الآتى :

— عدم أكله عليه الصلاة والسلام الضب ، وحبه لحم الكتف من الشاة .

— الرمل فى الطواف حول الكعبة .

— توفير اللحى .

— حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام .

وسوف نتناول كلا من هذه الموضوعات بشيء من التفصيل .

١ — عدم أكله عليه الصلاة والسلام الضب ، وحبه لحم الكتف من الشاة :

يقول أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية أنه مما يدخل فى السنة غير التشريعية ما فعله عليه الصلاة والسلام على سبيل العادة دون العبادة ، وأن « من أنهر ما جاء فى ذلك حديث أكل الضب حيث قال فيه رسول الله ﷺ : « لم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه » ، فهل يجوز أن يقال بناء على ذلك أن من السنة عدم أكل الضب ؟ وحديث حبه عليه الصلاة والسلام الكتف من الشاة أو الذراع معروف مشهور . فهل يقال ان من السنة أن يأكل الانسان كتف الشاة كلما استطاع لأن رسول الله كان يفضلها ؟ أو أن هذه أمور اعتيادية وقد يجب رجل أكل الضب ولا حرج عليه ، وقد يكره آخر لحم الكتف ولا جناح فى كراهيته له » ؟ (١) .

وطرح السؤال على النحو المتقدم معناه أن صاحبه يجعل التشريع قاصرا على الحكم الذى يفيد الوجوب ، فيتصور أن السنة لكى تكون تشريعا يتعين أن تفيد الوجوب ، وهو ما نفيناها فيما تقدم . وإذا كان صاحب رأى قد انتهى الى أنه « قد يجب رجل أكل الضب ولا حرج

(١) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ،

عليه ، وقد يكره آخر لحم الكتف ولا جناح في كراهيته له « ، والأمر لا شك كذلك ، فكيف توصل الى هذه النتيجة ؟ وما هو دليله على نفي الحرج عن أكل الضب وكره لحم الكتف من الشاة ؟ أليس دليله هو أن فعل الرسول صلوات الله وسلامه عليه في هذين الأمرين لا يفيد الوجوب وإنما يفيد الإباحة ؟ أو لسنا ملزمين بهذا الحكم فلا نستطيع صرفه الى الوجوب مثلاً ؟

فماذا يكون للتشريع من معنى غير ذلك ؟

لذلك كان الأدق — أصولياً — أن يطرح السؤالان بصورة أخرى هي :

— ما الذى يدل عليه عدم أكل الرسول الضب من حكم تشريعى ؟

— وما الذى يدل عليه أكله عليه الصلاة والسلام كتف الشاة من

حكم تشريعى ؟

للرد على السؤال الأول نقول ان عدم الفعل هو عدم دليل واحد من الأدلة الشرعية ، وهو أضعف من القول باتفاق العلماء • وسائر الأدلة من أقوال الحق تبارك وتعالى ، وأقوال رسوله كأمره ونهيه وأذنه هي أقوى ، ولا يلزم من عدم دليل معين عدم سائر الأدلة الشرعية •

فالقول بأنه لا يستحب أكل الضب لانتفاء دليل معين — وهو عدم فعل الرسول — من غير تأمل باقى الأدلة خطأ كبير ، فان الله سبحانه وتعالى يقول : « وقدر فيها أقواتها »^(١) ، ويقول : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً »^(٢) •

يضاف الى ذلك أنه روى عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قوله : « لا آكله ولا أحرمه » فدل ذلك — بعد أن نفينا عدم الاستحباب — على أنه مباح^(*) •

(١) البقرة : ٢٩

(٢) فصلت : ١٠

(*) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ١٩ ص ٢٤ ،

و ج ٢١ ص ٣١٢ — ٣١٥ •

أما السؤال الثانى فهو : ما الذى يدل عليه أكل الرسول عليه الصلاة والسلام كتف الشاة من حكم تشريعى ؟ *

وللرد عليه نقول ان جمهور الأصوليين يرون أن الفعل من الرسول صلوات الله وسلامه عليه يدل على مطلق الاذن الذى يشمل الوجوب والندب والاباحة ، ما لم يوجد دليل على تعيين واحد منها • وكون الفعل صادرا عن الرسول عليه الصلاة والسلام بوصفه بشرا كالأكل والشرب والنوم وغير ذلك من الأمور الجبلية قرينة على أن الفعل يفيد الاباحة لا الوجوب ولا الندب^(٤) •

وبناء على ذلك فان أكل الرسول الكتف من الشاة يفيد حكما تشريعيا هو اباحة ذلك الأمر •

والنتيجة التى ننتهى اليها من ذلك هى أن عدم أكل الرسول الضب ، وأكله كتف الشاة يفيد اباحة الأمرين •

واذ انتهينا الى أن الاباحة من الشرع ، فان سنته فى هذين الأمرين والتى تفيد الاباحة تكون سنة تشريعية •

٢ — الرمل فى الحج :

يقول أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية : « ومن هذا التقسيم أيضا — أى السنة غير التشريعية — ما فعله رسول الله ﷺ تحقيقا لمصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة • ومن ذلك تعبئة الجيوش وتنظيمها ••• بل ومنه الرمل فى الحج وقد قال فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ما لنا وللرمل ؟ كنا نتراءى به المشركين ، وقد أهلكهم الله ، ثم أردف قائلا : ولكنه أمر فعله رسول الله ، ورمل » (*) •

(٤) الشاطبى : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٥٨ •

(*) د • محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ،

المرجع السابق ، ص ٣٤ وراجع فى نفس المعنى : الشيخ أحمد الدهلوى

حجة الله البالغة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ •

ونحن نلمح ابتداء تناقضا بين صدر هذه العبارة وعجزها •
فقد نفى صاحبها وصف التشريع عن الرمل فى صدر العبارة ، ثم أثبتته
فى عجزها • والا فما معنى قول عمر رضى الله عنه — فى نهاية العبارة —
« ولكنه — أى الرمل — أمر فعله رسول الله » ، ثم أردف ذلك
بأن رمل ؟

أليس فى ذلك انصياع من عمر رضى الله عنه لسنة رسول الله عليه
الصلاة والسلام بعد أن حدثته نفسه بالأمر ؟

وماذا يعنى التشريع غير هذا الانصياع والاتباع ؟

ومن ناحية أخرى فإن هذا الفريق من العلماء ينفون صفة
التشريع عن الرمل فى الحج لأنه فى نظرهم « من الأمور الجزئية وليس
من الأمور اللازمة لجميع الأمة » •

فماذا يقصدون بذلك ؟

ان كانوا يقصدون أنه غير واجب ، فهذا صحيح ، لأنه من المندوبات
ومع ذلك فإنه — وبهذا الوصف — سنة تشريعية لازمة لجميع الأمة •
أما ان كانوا يقصدون أنه لا يفعل حتى استحبابا لأنه كان مقررا
لمصلحة خاصة وزالت فهذا غير صحيح •

فقد أخرج البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وأحمد بن حنبل
... عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال « قدم رسول الله ﷺ
وأصحابه مكة فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم وهنتهم حمى يثرب
فأمرهم النبى ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين
ولم يمنعهم أن يرملوا الأشواط كلها الا الإبقاء عليهم » •

وتفصيل الأمر أن النبى ﷺ لما اعتمر « عمرة القضاء » سنة سبع :
وكانت مكة مع المشركين لم تفتح بعد ، وكان المشركون قد قالوا : يقدم
عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب ، وقعد المشركون خلف جبل المروة
ينظرون اليهم • فأمر النبى ﷺ أصحابه أن يرملوا ثلاثة أشواط من
الطواف ، ليرى المشركون جلاهم وقوتهم ، ولم يرملوا بين الركنين لأن

المشركين لم يكونوا يرونهم من ذلك الجانب . فكان المقصود بالرمل
اذ ذاك من جنس المقصود بالجهاد ، فظن بعض العلماء المتأخرين أنه
ليس من المنسك ، لأنه فعل لقصد وزال . لكن ثبت في الصحيح أن
النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه لما حجوا رملوا من الحجر
الأسود الى الحجر الأسود ، فكملوا الرمل بين الركنين ، وهذا قدر زائد
على ما فعلوه في « عمرة القضاء » . وفعل ذلك عليه الصلاة والسلام
في حجة الوداع مع الأمن العام ، فانه لم يحج معه الا مؤمن ، فدل ذلك
على أن الرمل صار من سنن الحج ، فانه فعل أولا لمقصود الجهاد ثم
شرع نسكا^(٥) . واذا كانت الحكمة التي شرع من أجلها قد زالت الا أن
حكمه باق الى يوم القيامة عند جميع العلماء .

واذ انتهينا الى أن الرمل مندوب ، فانه يكون تشريعا .
والحق أننا لم نكن نتوقع نفى صفة التشريع عن سنة الرسول عليه
الصلاة والسلام في الرمل من أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية
وغير تشريعية ، لأن أساس التقسيم عندهم يقوم على التفرقة بين أمور
الدين وأمور الدنيا ، فيثبتون وصف التشريع لما ورد عنه عليه الصلاة
والسلام في أمور الدين ، وينفون هذا الوصف عن أغلب ما ورد عنه في
أمور الدنيا ، تمسكا بحديثه عليه الصلاة والسلام : « ... أنتم أعلم
بأمور دنياكم » .

فلماذا اذن ينفون وصف التشريع عن سنته عليه الصلاة والسلام
في الرمل وهو من أمور المدين ؟

٣ - توفير اللحي :

يقول أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية أن من
« أمثلة هذه المسنن التي بنيت على المصلحة القائمة في زمن الرسول
صلوات الله وسلامه عليه قوله في شأن الزبي » خالفوا المشركين : أوفروا
للحي واحفوا الثوارب » ففي صيغة النص ما يفيد ارتباط الحكم

(٥) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ج ١٧ ، ص ٤٨١ .

أو الأمر بزى المشركين وعاداتهم فى توفير اللحية والشارب معا ، وأزياء الناس وزينتهم أمور لا استقرار لها ، فهو لذلك تشريع زمنى روعيت فيه البيئة التى كان يعيش فيها الرسول ﷺ ، ولا يبعد هنا أن يقال ان الأمر فى توفير اللحية للندب يثاب فاعله ، ولا يلام فضلا أن يعاقب تاركه » (٦) .

ولنا على رأى المتقدم الملاحظات التالية :

أولا — أنه انتهى الى أن الحديث الوارد فى توفير اللحية يتعلق بالزى ، وببنى على ذلك أن توفير اللحية أو عدم توفيرها أمر يرتبط بزى المشركين . وهذا استخلاص غير سائغ ، لأن توفير اللحية لا يتعلق بزى الانسان ، ولكنه يتعلق بهيئته .

ثانيا — أن ذلك رأى جعل الحكم الوارد فى توفير اللحية حكما معللا مبنيا على المصلحة ، لأنه ورد فى لفظ الحديث عبارة « خالفوا المشركين » ، وهذا استنتاج ينقضه ما سار عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من علماء الأمة الذين تمسكوا بتوفير اللحية دون أن يربطوا ذلك بمخالفة المشركين . ولو كان الحكم معللا بمخالفة المشركين لتوخوا هذه المخالفة .

ثالثا — أن رأى المتقدم ينتهى الى أن توفير اللحية يمكن أن يكون « مندوبا » . وفى ذلك يقول « .. ولا يبعد هنا أن يقال ان الأمر فى توفير اللحية للندب ... » . وإذا كان الأمر كما يقول ، أفلا يكون الحديث الأمر بتوفير اللحية متضمنا لسنة تشريعية تنفيذ الندب ؟ أم أن صاحب رأى يرى أن المندوب ليس حكما تشريعا ؟

٤ — حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام :

يرى أنصار تقسيم السنة الى سنة تشريعية وغير تشريعية أنه مما يدخل فى السنة غير التشريعية الأقضية التى كانت تصدر من الرسول

(٦) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ،

المرجع السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

عليه الصلاة والسلام تبعا للبيّنات التي يدلى بها الخصوم أمامه ،
ويرون أن تصرفه عليه الصلاة والسلام بالحكم والقضاء مغاير لتصرفه
بalfetia أو الرسالة ، وهو قاصر على محل وروده ، لثرتبه على ما ظهر له
من البيّنات •

ويضيفون — بناء على ذلك — أنه لا يجوز لأحد أن ينشئ الأحكام
بناء على تصرفه عليه الصلاة والسلام بالقضاء « الا أن يكون قاضيا في
مثل المقام الذي قضى فيه رسول الله ﷺ » ، وأن تصرفه عليه الصلاة
والسلام بالقضاء ليس « ملزما لكل قاض أو حاكم وانما كل قاض أو حاكم
يتبعه ويقتدى به في المبدأ الأصلي وهو بناء الأحكام في القضاء على
البيّنات والأسباب » (٧) •

تلك الفقرات التي أثبتناها فيما تقدم تثير عدة مسائل على جانب
كبير من الأهمية هي :

- أن تصرفه عليه الصلاة والسلام بالقضاء ليس سنة تشريعية •
- وأنه قاصر على محل وروده •
- وأنه ليس ملزما لكل قاض •

وإطلاق الحكم على هذا النحو أمر لا يمكن التسليم به • فالعملية
القضائية في كل زمان ومكان تمر بمرحلتين :

الأولى — اثبات الوقائع المعروضة على القاضي بوسائل الإثبات
المقررة ومنها البينة والاقرار •

والثانية — انزال حكم القانون على هذه الوقائع بعد ثبوتها ،
وبينما لا تراقب محكمة التمييز المحاكم الدنيا في إثباتها للوقائع لتعلق
ذاك بوسائل الإثبات ومدى الاقتناع به ، الا أنها تراقبها في انزال حكم
القانون على الوقائع الثابتة وذلك لتحقيق الوحدة القانونية ، لأن تطبيق
القانون يتعين أن يكون واحدا على الوقائع المتشابهة لا فرق فيه بين

(٧) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ،

محكمة وأخرى ، ولهذا السبب كان قضاء التمييز ملزماً لجميع المحاكم الدنيا .

وإذا جاز القول بأن قضاء الرسول عليه الصلاة والسلام في المرحلة الأولى من العملية القضائية أي باثبات الوقائع المعروضة أو بنفيها لا يلزم غيره من القضاة لارتباطه بما قام لديه من بينات ، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن انزاله حكم الشرع على الوقائع بعد ثبوتها لا يلزم كل قاض جاء بعده .

وقد فطن شيخ الاسلام ابن تيمية الى المرحلتين اللتين تمر بهما العملية القضائية ويميز بينهما بكل وضوح .

فهو يقول : القضاء نوعان (٨) :

أحدهما - الحكم عند تجاحد الخصمين مثل أن يدعى أحدهما أمراً يكذبه الآخر فيه . كأن يدعى المدين أنه سدد الدين المستحق عليه ، وينكر الدائن ذلك . فيحكم هنا بالبيينة ونحوها . وهذا النوع من القضاء هو ما يتعلق باثبات الوقائع المتنازع عليها .

والثاني - ما لا يتجاحد فيه الخصمان ، ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما كتنازعهما : في قسم الفريضة ، أو فيما يجب لكل من الزوجين على الآخر ، أو فيما يستحقه كل من الشريكين ونحو ذلك . وهذا النوع هو ما يتعلق بانزال الحكم الشرعي على الوقائع بعد ثبوتها .

ويجوز القول أن حكم رسول الله عليه الصلاة والسلام في النوع الأول - فيما قضى به من ترجيح لادعاء أحد الخصمين على الآخر - يكون قاصراً على محل وروده - لكن ذلك لا يعنى نفى صفة التشريع عن

(٨) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٤ .

ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

كما فطن الى ذلك المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف إذ يرى أن قضاء الرسول في خصومة يشتمل على أمرين أحدهما اثباته وقائع وثانيهما حكمه على تقدير ثبوت الوقائع ، والأول ليس تشريع أما الثاني فهو تشريع ، راجع ذلك في كتابه علم أصول الفقه ط ٦ سنة ١٣٧٣ هـ ، ص ٤٥ - ٤٦ .
(٥ - السنة تشريع لازم)

الحكم فى جملته ، لأنه اذا كان لا يقتدى بالحكم فيما قضى به من ترجيح لادعاء أحد الخصمين على الآخر لارتباط ذلك بالبينة المقدمة فى الدعوى ، الا أنه يقتدى بالحكم جملة فى بناء الأحكام على الأسباب والبيانات ، أو بصفة أعم فى كيفية ممارسة القضاء والسير فى الدعوى ، فهو لا شك تشريع من هذه الجهة .

أما النوع الثانى من القضاء وهو ما لا يتجاعد فيه الخصمان ، ولكن لا يعلمان ما يستحقه كل منهما كتنازع الزوجين فيما يجب لكل منهما على الآخر ، أى انزال الحكم الشرعى على الوقائع الثابتة ، فان حكم الرسول صلوات الله وسلامه عليه الصادر فيه يعد تشريعا من الجهتين ، أى من جهة بيانه لكيفية ممارسة القضاء ، ومن جهة منطوقه وما قضى به فى النزاع ، لأن هذا القضاء يتضمن بياننا لحكم الله فى الحقوق والواجبات المتنازع عليها — والحكم بهذا الوصف يتعين الاقتداء والالتزام به ، ليس فقط من كل قاض تعرض عليه قضية مشابهة للقضية محل الحكم ، وبـل ومن كل مفتى يستفتى فى مسألة مشابهة للمسألة محل الحكم ، بل ويتعين على الخصوم فى القضايا المماثلة للقضية محل الحكم ، اذا بلغهم قضاء رسول الله ﷺ ، أن يذعنوا له ويسلموا دون ما لجوء الى القضاء ، لأن قضاء رسول الله ﷺ فى هذا النوع الثانى — كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية — هو « من أبواب الحلال والحرام الذى هو قوام دين الاسلام » (٩) .

بهذا الفهم أخذ الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم ، بقضاء رسول الله ﷺ القزم من تولى القضاء منهم .

فأبو بكر رضوان الله عليه ، كان اذا ورد عليه الخصم نظر فى كتاب الله ، فان وجد ما يقضى به بينهم قضى به ، وان لم يكن فى الكتاب وعلم من رسول الله عليه الصلاة والسلام فى ذلك الأمر سنة قضى بها ، فان أعياه الأمر خرج فسأل المسلمين وقال : أتانى كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله قضى فى ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع اليه نفر كلهم يذكر

عن رسول الله فيه قضاء ، فيقول أبو بكر : الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ على نبينا (١٠) .

وعمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما يرويه عنه شريح القاضى : « قال لى عمر بن الخطاب : اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ، فان لم تعلم كل أقضية رسول الله ، فاقض بما استبان لك من الأئمة المجتهدين ، فان لم تعلم فاجتهد برأيك واستشر أهل العلم والصلاح » (١١) .

وينقل الامام الشافعى رضى الله عنه عن سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس : « أن عمر قال : أذكر الله امرأ أسمع من النبى ﷺ فى الجنين شيئا ؟ فقام حمل بن مالك بن النابغة ، فقال : كنت بين جارتين لى — يعنى ضربتين — فضربت احدهما الأخرى بمسطح (١٢) ، فألقت جنينا ميتا ، فقضى فيه رسول الله بغرة (١٣) ، فقال عمر : لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره » (١٤) . وقد علق على ذلك الشافعى بقوله : « فلما أخبر — أى عمر — بقضاء رسول الله سلم له ، ولم يجعل لنفسه الا اتباعه ، فيما مضى بخلافه ، وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله فيه شيء ، فلما بلغه خلاف فعله صار الى حكم رسول الله ، وترك حكم نفسه ، وكذلك كان فى كل أمره ، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا » (١٥) .

ويروى الشافعى عن ابن أبى ذئب عن مخلد بن خفاف قال : « ابتعت غلاما فاستغللته ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمت فيه الى عمر ابن عبد العزيز ، فقضى لى برده ، وقضى على برد غلته . فأتيت عروة

(١٠) ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(١١) ابن القيم : اعلام الموقعين ، ج ١ ، ص ٨٤ .

(١٢) المسطح : عود من أعواد الخبء والفسطاط .

(١٣) الغرة : العبد أو الأمة . وتجب الغرة فى الجنين اذا سقط ميتا ، فان سقط حيا ثم مات ففيه الدية كاملة .

(١٤) يفسر ذلك الشافعى بقوله أن عمر يخبر أن السنة اذا كانت موجودة بأن فى النفس مائة من الابل ، فلا يعدو الجنين أن يكون حيا فيكون فيه مائة من الابل ، أو ميتا فلا شيء فيه .

(١٥) الشافعى : الرسالة ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ — ٤٢٩ .

فأخبرته ، فقال : أروح اليه العنسية فأخبره أن عائشة أخبرتنى أن رسول الله ﷺ قضى فى مثل هذا أن الخراج بالضمان (١٦) . ففعلت الى عمر فأخبرته ما أخبرنى عروة عن عائشة عن النبى ، فقال عمر : فما أيسر على من قضاء قضيته ، الله يعلم أنى لم أرد فيه الا الحق ، فبلغتنى فيه سنة عن رسول الله ، فأرد قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله . فراح اليه عروة ، فقضى لى أن آخذ الخراج من الذى قضى به على له (١٧) .

وينقل الشافعى كذلك عن ابن أبى ذئب قوله : قضى سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف على رجل بقضية ، برأى ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، فأخبرته عن النبى بخلاف ما قضى به ، فقال سعد لربيعة : هذا ابن أبى ذئب ، وهو عندى ثقة ، يخبرنى عن النبى بخلاف ما قضيت به ؟ فقال له ربيعة : قد اجتهدت ومضى حكمك ، فقال سعد : واعجبنا ! أنفذ قضاء سعد ابن أم سعد وأرد قضاء رسول الله ؟ ! بل أرد قضاء سعد ابن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله ، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه ، وقضى للمقضى عليه (١٨) .

فأنت ترى من ذلك كله مدى التزام الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم بقضاء رسول الله عليه الصلاة والسلام حتى انهم ليعدلون عن قضائهم الى قضائه عندما يبلغهم قضاؤه عليه الصلاة والسلام .
ألا يدل ذلك كله على أن قضاء رسول الله ﷺ سنة تشريعية لازمة ؟

(١٦) الخراج ما يحصل من غلة العين المتاعة ، عبدا كان أو أمة أو ملكا . وذلك أنه يشتريه فيستغله زمانا ، ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشتري ما استغله ، لأن المبيع لو كان تلف فى يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء . والبناء فى (بالضمان) متعلقة بمحذوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أى بسببه .

(١٧) الشافعى : الرسالة ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ — ٤٤٩ .

(١٨) الشافعى : الرسالة ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .

البحث الخامس

فى حقيقة تقسيم القرافى تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام

بعد أن تحدث فى بحثه عن تقسيم السنة الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، ذكر صاحب البحث أن هذه التقسيمات للسنة النبوية الشريفة شغلت العلماء منذ بداية عصر تدوين العلوم ، ثم أورد مثالا على ذلك ، تقسيم القرافى تصرفات الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى أربعة أنواع : تصرفات بالرسالة ، وأخرى بالفتيا ، وثالثة بالقضاء ، ورابعة بالامامة (١) .

ولما كان عرضه الموضوع على ذلك النحو يخشى منه أن يظن القارىء أن الامام القرافى يقول بتقسيم سنة الرسول عليه الصلاة والسلام الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، فقد حرصنا على أن نبين بجملاء مقصد القرافى من هذا التقسيم والنتائج التى رتبها عليه ، ثم ندلى برأينا فيما قاله الامام القرافى .

١ - تقسيم القرافى تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام :

تحدث القرافى عن هذا التقسيم وهو يجيب على السؤال الخامس والعشرين من مجموع أسئلته التى ضمنها كتابه : « الاحكام فى الفرق بين الفتاوى والاحكام وتصرفات القاضى والامام » - وكان سؤاله : « ما الفرق بين تصرف رسول الله ﷺ بالفتيا والتبليغ ، وبين تصرفه بالقضاء ، وبين تصرفه بالامامة ؟ وهل آثار هذه التصرفات مختلفة فى الشريعة والاحكام أو الجميع سواء فى ذلك » ؟ (٢) .

(١) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٣٥ .

(٢) الامام القرافى : الاحكام فى الفرق بين الفتاوى والاحكام وتصرفات القاضى والامام ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، حلب سنة ١٩٦٧ ، ص ٨٦ .

وأجاب على ذلك بأن تصرفه عليه الصلاة والسلام بالفتيا هو إخباره عن الله تعالى بما يجده في الأدلة من حكم الله تبارك وتعالى .
وتصرفه عليه الصلاة والسلام بالتبليغ هو مقتضى الرسالة . والرسالة هي أمر الله له بذلك التبليغ . فهو عليه الصلاة والسلام — في مقام الرسالة — ينقل عن الحق للخلق ما وصل اليه عن الله تعالى ، فهو في هذا المقام مبلغ وناقل عن الله تعالى . وأما تصرفه ﷺ بالحكم — أى بالقضاء — « فهو مغاير للرسالة والفتيا . لأن الفتيا والرسالة تبليغ محض واتباع صرف ، والحكم انشاء والزام من قبله ﷺ بحسب ما يسنح من الأسباب والحجج ، ولذلك قال ﷺ : « انكم تختصمون الي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ؟ فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه انما أقتطع له قطعة من النار » ! . دل ذلك على أن القضاء يتبع الحجج وقوة اللحن بها » (٣) .

وأما تصرفه عليه الصلاة والسلام بالامامة ، « فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء لأن الامام هو الذي فوضت اليه السياسة العامة في الخلائق وضبط معاهد المصالح ، ودرء المفاسد » (٤) .



٢ — النتائج التي رتبها القرافي على ذلك التقسيم :

فرق الامام القرافي بين تصرفات الرسول صلوات الله وسلامه عليه بالفتيا والرسالة من ناحية ، وتصرفاته بالامامة والقضاء من ناحية

(٣) الامام القرافي : الاحكام في الفرق بين الفتاوى والاحكام ، المرجع السابق ، ص ٨٧ . ونلاحظ هنا أنه يقصر القضاء على الحكم عند تجاحد الخصمين ، كأن يدعى أحدهما أمرا يكذبه الآخر فيه ، وهو أمر غير مسلم به .
اذ أن هناك نوعا ثانيا من القضاء وهو الحكم فيما لا يتجاحد فيه الخصمان ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما ، أو انزال الحكم الشرعي على الوقائع بعد ثبوتها . فالنزاع في هذا النوع الثاني من القضاء ليس نزاعا في الوقائع ولكنه نزاع في الحكم الواجب التطبيق على الوقائع الثابتة والمسلم بها .
راجع ما سبق ص : ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) الامام القرافي : الأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

أخرى • فجعل من تصرفه عليه الصلاة والسلام بالفتيا والرسالة شرعا عاما على معنى أن كل انسان يلتزمه من تلقاء نفسه بلا حاجة الى حكم حاكم أو اذن امام • وجعل من تصرفه بالامامة والقضاء شرعا ليس عاما على معنى أنه لا يجوز لأحد الاقدام عليه الا باذن الامام أو حكم الحاكم • وبالكيفية والرسالة والتبليغ فذلك شرع يتقرر على الخلائق الى يوم الدين ، يلزمنا أن نتبع كل حكم مما بلغه اليينا عن ربه بسببه من غير اعتبار حكم حاكم ولا اذن امام» (٥) •

« وأما ما فعله عليه الصلاة والسلام بطريق الامامة ... فلا يجوز لأحد الاقدام عليه الا باذن امام الوقت الحاضر » (٦) •

فأنت ترى من ذلك أن الامام القرافي رضى الله عنه لم يقسم سنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، ولم ينف عن أى من تصرفاته عليه الصلاة والسلام وصف التشريع ، بل نجده — على العكس من ذلك — يثبت صراحة وصف التشريع لكل تصرفاته عليه الصلاة والسلام بما فى ذلك تصرفه بالامامة • فبعد أن ذكر أن ما فعله عليه الصلاة والسلام بطريق الامامة ، لا يجوز لأحد الاقدام عليه الا باذن الامام ، نجده يضيف : « لأَنَّه ﷺ إنما فعله بطريق الامامة ، وما استبيح الا باذنه ، فكان ذلك شرعا مقررًا لقوله تعالى : « واتبعوه لعلكم تهتدون » (٧) •

(٥) الامام القرافي : الأحكام فى الفرق بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٦ •

(٦) الامام القرافي : الأحكام فى الفرق بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٥ •

(٧) الامام القرافي : الأحكام فى الفرق بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٥ — والآية من سورة الأعراف : ١٥٨ •

٣ — رأينا في تقسيم القرافي وفي النتيجة التي رتبها على التقسيم :

رأينا أن الامام القرافي يقسم تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام الى : تصرف بالرسالة ، وتصرف بالفتيا ، وتصرف بالامامة ، وتصرف بالقضاء . ويرتب على ذلك نتيجة مؤداها أن تصرفاته عليه الصلاة والسلام بالرسالة والفتيا تفيد شرعا عاما ، على معنى أن كل انسان يلتزم بها من تلقاء نفسه ، وأن تصرفاته عليه الصلاة والسلام بالامامة والقضاء تفيد شرعا ولكن ليس عاما ، على معنى أنه لا يلتزمها كل انسان من تلقاء نفسه ، وانما يتعين فيها حكم حاكم أو اذن امام . ومبلغ علمنا أن هذا التقسيم والنتيجة المترتبة عليه هما مما انفرد به القرافي ، ولم يصرح بهما أحد قبله . بل نجد على العكس من ذلك اماما بارزا كالشافعي رضى الله عنه يقول — فيما نقله عنه القرافي نفسه — أن نصب الشرع العام هو الأصل في قوله عليه الصلاة والسلام لأنه مبعوث لذلك^(٨)

وأياً ما كان الأمر فنحن لا نسلم بتقسيم القرافي ولا بالنتيجة التي انتهى اليها على الاطلاق الذي قال به . ذلك لأن استقراءنا لأقوال العلماء يدل على أنهم في استنباطهم للأحكام من سنة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لم يعولوا بالدرجة الأولى على صفة الرسول وهو يقول أو يفعل أو يقر ، وانما كان اعتمادهم بالدرجة الأولى على لفظ القول ومضمون الفعل والأقرار ، ووجه دلالة كل منها على الحكم الشرعي . ووضعوا في ذلك قواعد اشتمل عليها علم أصول الفقه في مباحث « وجوه الدلالة » .

فوجدتهم قد قسموا اللفظ الى عام وخاص ومشترك ، وفرقوا بين دلالة العام قبل تخصيصه ودلالته بعد تخصيصه . وقسموا الخاص الى أمر ونهي ومطلق ومقيد وبينوا وجه دلالة كل منها على الأحكام . وقسموا أفعال الرسول صلوات الله وسلامه عليه الى فعل في أمور

(٨) الامام القرافي : الأحكام في التمييز بين المتأوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .

جبليّة ، وفعل هو بيان لجمل ، وفعل لم يقترن به ما يدل على اتينانه للبيان وفرقوا فيه بين نوعين : أما أن يظهر في فعله قصد القرية وأما ألا يظهر ، وفعل قام الدليل على أنه من خصوصياته عليه الصلاة والسلام . وبينوا وجه دلالة كل من هذه الأفعال على الأحكام الشرعية . كما تكلموا في دلالة تركه ودلالة اقراره عليه الصلاة والسلام^(٩) .

تلك القواعد وغيرها ، أن كانت قد استقلت بعلم خاص هو علم أصول الفقه الذي دون الامام الشافعي قواعده ، الا أنه قبل الشافعي كانت تلك القواعد مركوزة في نفوس الصحابة والتابعين ، ويعتمدون عليها في الاجتهاد ويلتزمون بها في الاستنباط دون أن يصرحوا بذلك في فقههم^(١٠) .

وليس في نيتنا أن نتعرض هنا لتفاصيل تلك القواعد ، فذاك أمر لا يسعه هذا البحث ، فضلا عن ابتعاده عن موضوعه الأساسي .

والا الذي يعيننا بيانه من ذلك وإبرازه هو أن علماء الأمة حين كانوا يستنبطون الأحكام من سنته عليه الصلاة والسلام ، لم يلجأوا في سبيل ذلك الى تقسيم السنة الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، ولم يقسموها الى ما صدر منه عليه الصلاة والسلام بناء على وحى وما صدر

(٩) لمن أراد مزيداً من التفصيل في هذا الموضوع فليرجع الى :

— الشاطبي : الموافقات ، ج ٤ ، ص ٣٩ وما بعدها .

— الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص

١٧٣ وما بعدها .

— عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى : فوائد الرحموت في

شرح مسلم الثبوت ، على هامش المستصفى للغزالي ، ج ٢ ص ١٨٠

وما بعدها .

(١٠) راجع في ذلك مجموعة الفتاوى لابن تيمية ج ٢٠ ، ص ٤٠١ ،

حيث يقول : أن الكلام في أصول الفقه وتقسيمها الى الكتاب والسنة والاجماع

واجتهاد الرأي ، والكلام في وجوه دلالة الأدلة الشرعية على الأحكام أمر معروف

من زمن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان ، ومن

بعدهم من أئمة المسلمين ، وهم كانوا أقعد بهذا الفن وغيره من فنون العلوم

الدينية ممن بعدهم .

على غير وحى ، ولم يرجعوا الى صفته عليه الصلاة والسلام حين قال أو فعل أو أقر ، وهل صدر ذلك منه باعتبار الرسالة أو الفتيا أو الامامة أو القضاء ، لصعوبة تحديد هذه الصفة بسبب اجتماع كل هذه الصفات فى شخصه عليه الصلاة والسلام فى وقت واحد ، ولأن الغالب من تصرفاته ﷺ التبليغ فيحمل عليه تغليباً للغالب الذى هو وضع الرسل عليهم السلام .

ومع ذلك فانه — فى رأينا — لا يوجد ثمة ما يمنع — عند استنباط الحكم من سنته عليه الصلاة والسلام — من الاستعانة بصفته عليه الصلاة والسلام حين قال أو فعل أو أقر اذا أمكن تحديد هذه الصفة بدقة ، وبشرط أن تكون هذه الصفة عنصراً من بين العناصر الأخرى التى يستعان بها فى هذا الخصوص والتى أشرنا اليها اجمالاً فيما تقدم ، فلا تكون صفته عليه الصلاة والسلام حين قال أو فعل أو أقر هى العنصر الوحيد الذى يعول عليه فى استنباط الحكم الشرعى .

وتأسيساً على ذلك فنحن نرى أن صفة الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال أو فعل أو أقر تكون أمانة من بين أمارات أخرى تعين على فهم الحديث واستخلاص الحكم الشرعى منه ، لكنها لا تستقل وحدها بتحديد الحكم على ذلك النحو القاطع الذى قال به الامام القرافى ، مثل قوله : ان تصرف الرسول عليه الصلاة والسلام بالقضاء يفيد شرعاً ليس عاماً على معنى ألا يلتزمه الانسان بنفسه بل لا بد فيه من حكم حاكم .

فاطلاق الأمر على هذا النحو أمر غير مسلم به . فقد رأينا أن قضاء رسول الله عليه الصلاة والسلام على نوعين :

الأول : الحكم عند تجاهد الخصمين .

الثانى : الحكم فيما لا يتجاهد فيه الخصمان ، ولكن لا يعلمان ما يستحق كل منهما ، كتنازع الزوجين فيما يجب لكل منهما على الآخر أو كالتنازع فى دية الجنين . ويلحق بهذا النوع حكمه عليه الصلاة والسلام بعد تقدير ثبوت الوقائع .

وحكم الرسول عليه الصلاة والسلام فى النوع الثانى من القضاء

يفيد تشريعا عاما يتعين على كل مسلم الاقتداء به ، لأن فيه بيان لحكم الله في الحقوق والواجبات المتنازع عليها • فإذا تنازع اثنان في دية الجنين مثلا ، ولم يكن قد بلغهما قضاء رسول الله ﷺ ، ثم بلغهما هذا القضاء ، تعين عليهما النزول على حكمه عليه الصلاة والسلام والتسليم به ، دون ما حاجة الى حكم حاكم •

فأنت ترى من ذلك أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوع الثاني من القضاء هو تشريع عام يتعين على كل مسلم الالتزام به ، لأنه — كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية — من أبواب الحلال والحرام الذي هو قوام دين الاسلام •



٤ — اختلاف العلماء في المسائل التي أوردتها القرافي يؤيد صحة ما قلناه :

بعد أن بين الامام القرافي الآثار المترتبة على تقسيمه تصرفات الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ذكر أن تصرفه عليه الصلاة والسلام ينقسم الى أربعة أقسام (١١) :

— قسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالامامة كالاقتطاع ، واقامة الحدود ، وإرسال الجيوش ونحوها •

— وقسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالقضاء كالزام أداء الديون ، وتسليم السلع ، ونقد الأثمان ، وفسخ الأنكحة ونحو ذلك •

— وقسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالفتيا كإبلاغ الصلوات ، واقامتها ، واقامة المناسك ونحوها •

— وقسم وقع منه صلى الله عليه وسلم مترددا بين هذه الأقسام ، اختلف العلماء فيه على أيها يحمل ؟ وذكر القرافي فيه ثلاث مسائل هي :

(١١) القرافي : الاحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام — المرجع السابق ص ٩٦ — ٩٧ .

- قوله عليه الصلاة والسلام « من أحيا أرضا ميتة فهي له » •
- قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة لما شكت اليه شح زوجها أبى سفيان : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » •
- قوله عليه الصلاة والسلام « من قتل قتيلا فله سلبه » •

والذى يعنينا من هذه الأقسام الأربعة ، القسم الأخير ، وعلى وجه الخصوص المسائل الثلاث التى ذكر القرافى أن العلماء اختلفوا بشأنها : على أى قسم من تصرفات الرسول يمكن حملها ؟ •

علينا اذن أن نستعرض أقوال العلماء فى كل مسألة من هذه المسائل الثلاث لنعرف هل كان اختلاف العلماء فيها يرجع حقيقة الى اختلافهم فى نسبتها الى قسم من تصرفات الرسول ، أم كان لاختلافهم أسباب أخرى ؟

● المسألة الأولى :

قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » (١٢) •

وفى هذه المسألة ينقل القرافى عن الامام أبى حنيفة قوله : هذا منه ﷺ تصرف بالامامة ، فلا يجوز لأحد أن يحيى أرضا الا باذن الامام ، لأن فيه تمليكا ، فأشبهه الاقطاعات • والاقطاع يتوقف على اذن الامام ، فكذلك الاحياء • وينقل عن الامامين الشافعى ومالك أن هذا من تصرفه ﷺ بالفتيا ، لأنه الغالب من تصرفاته ﷺ ، فان عامة تصرفاته التبليغ ، فيحمل عليه تغليا للغالب الذى هو وضع الرسل عليهم السلام • فعلى هذا لا يتوقف الاحياء عندهما على اذن الامام ، لأنها فتيا بالاباحة كالأحطاب والاحتشاش ، بجامع تحصيل الأملاك بالأسباب الفعلية (١٣) •

(١٢) الحديث رواه الترمذى فى سننه ج ٣ ص ٣٦٣ ، ورواه البخارى بلفظ مختلف عما ورد فى المتن ج ٣ ص ١٢٩ •
(١٣) القرافى : الأحكام فى التمييز بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ٩٩ •

ولما كان المقرافى لم يحدد المصادر التى استقى منها أقوال الأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى ، فقد رجعنا أولا الى مصادر الفقه الحنفى ، فلم نجد قولاً منسوباً الى الامام أبى حنيفة يقول فيه عن الحديث المتقدم أنه « تصرف بالامامة » • صحيح أن أبى حنيفة اشترط اذن الامام لاهياء الأرض وتملكها ، الا أنه لم يعمل ذلك بأن الحديث المشار اليه فيما تقدم هو تصرف بالامامة ، وانما علل اشتراط الاذن بأسباب أخرى سوف نشير اليها فى حينه • كما رجعنا الى مصادر الفقهاء المالكي والشافعى فلم نجد فيهما ما يفيد أن الامامين مالك والشافعى قد وصفا الحديث المذكور بأنه تصرف بالفتيا ، وبناء على ذلك فلم يشترطا اذن الامام فى تملك الأرض بالاهياء • ولعل ذلك كان استنتاجاً من المقرافى •

بعد هذا البيان الموجز نسوق أقوال العلماء فى هذه المسألة لنتبين أسباب الاختلاف فيها •

يقول الامام أبو يوسف صاحب الامام أبى حنيفة فى كتاب الخراج : « وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول : من أحيا أرضاً مواتاً فهى له اذا أجازها الامام ومن أحيا أرضاً مواتاً بغير اذن الامام فليست له • • قيل لأبى يوسف : ما ينبغى لأبى حنيفة أن يكون قد قال هذا الا من شئ لأن الحديث قد جاء عن النبى ﷺ أنه قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهى له » فبين لنا ذلك الشئ فهل سمعت عنه فى هذا شيئاً يحتج به ؟ قال أبو يوسف : حجته فى ذلك أنه يقول : الاحياء لا يكون الا باذن الامام ، رأيت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً وكل واحد منهما منع صاحبه ، أيهما أحق ؟ رأيت أن أراد رجل أن يحيى أرضاً ميتة بفناء رجل وهو مقر أنه لا حق له فيها ، فقال لا يحق له ، فانها بفنائى وذلك يضرنى ، فانما جعل أبو حنيفة اذن الامام فى ذلك هاهنا فصلاً بين الناس ، فاذا اذن الامام فى ذلك لانسان كان له أن يحييها وكان ذاك الاذن جائزاً مستقيماً ، واذا منع الامام أحداً كان ذلك المنع جائزاً • ولم يكن بين الناس التشاح فى الموضع الواحد ، ولا الضرر

فيه مع اذن الامام ومنعه • وليس ما قاله أبو حنيفة ببرد الأثر ، إنما رد الأثر أن يقول : وإن أحيائها باذن الامام فليست له ، فأما أن يقول هي له فهذا اتباع الأثر ، ولكن باذن الامام ليكون اذنه فصلا فيما بينهم من خصوماتهم ومنع اضرار بعضهم ببعض » (١٤) •

من ذلك يتبين أنه لم ترد اشارة من أبي حنيفة ولا من صاحبه أبي يوسف تفيد أن الأول اشترط اذن الامام لاهياء الأرض ، لأن الحديث الوارد في هذا الخصوص هو تصرف بالامامة من الرسول صلوات الله وسلامه عليه • وقد كان أبو يوسف رحمه الله أقرب الأصحاب الى الامام أبي حنيفة ، وسئل سؤالا صريحا ومباشرا عن حجة الامام أبي حنيفة رحمه الله في اشتراط اذن الامام في احياء الموات ، فلو كان الأمر كما قال القرافي لما غاب عن أبي يوسف •

وعندما لخص ابن قدامة أقوال العلماء وأدلتهم في الموضوع ، قال عن الامام أبي حنيفة : أنه ذهب وحده الى افتقار الاحياء الى اذن الامام معللا ذلك بأن للامام مدخلا في النظر في الاحياء بدليل أن من تحجر مواتا فلم يحييه فإن الامام يطالبه بالاحياء أو الترك فافتقر الى اذنه كمال بيت المال (١٥) •

واذا انتقلنا الى الرأي المعارض الذي لا يشترط اذن ولي الأمر لاهياء الأرض وتملكها ، وهو رأى جمهور العلماء ، وجدنا الآتى :

— ذهب الامام مالك رضى الله عنه الى أن من أحيا أرضا ميتة فهي له وإن لم يستأذن الامام (١٦) •

.. وذهب الامام الشافعى عليه رحمة الله الى ذلك مستندا الى

(١٤) أبو يوسف : الخراج ، المطبعة السلفية ، ط ٣ ، سنة ١٣٨٢ هـ ،

ص ٦٣ — ٦٤ •

(١٥) ابن قدامة : المغنى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ج ٦ ، ص ١٨٤

(١٦) مالك بن أنس : المدونة الكبرى ، طبعة « بالاونفست » مكتبة

المثنى ببغداد سنة ١٩٧٠ ، على طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٤ هـ

ج ٢٦ ، ص ١٩٥ •

حديث الرسول عليه الصلاة والسلام « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » .
ويقول في ذلك : « لا أبالي أعطاه إياه السلطان أو لم يعطه لأن النبي ﷺ أعطاه وأعطاه النبي أحق أن يتم لمن أعطاه من عطاء السلطان » (١٧) .

— ويرد ابن قدامة على أبي حنيفة قائلاً : « ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ولأن هذه عين مباحة فلا يفتقر تملكها إلى إذن الإمام كأخذ الحشيش والخطب ، ونظر الإمام في ذلك لا يدل على اعتبار أذنه ، ألا ترى من وقف في مشرعة طالبه الإمام أن يأخذ حاجته وينصرف ولا يفتقر ذلك إلى أذنه ، وأما مال بيت المال فإنما هو مملوك للمسلمين وللامام ترتيب مصارفه فافتقر إلى أذنه بخلاف مسألتنا فإن هذا مباح فمن سبق إليه كان أحق الناس به كالخشب والخطب ... » (١٨) .

فأنت ترى مما تقدم :

أولاً — أن الإمام أبا حنيفة الذي اشترط إذن ولي الأمر لأحياء الموات لم يستند في ذلك إلى أن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الوارد في هذا الخصوص هو تصرف منه عليه الصلاة والسلام بالامامة كما ذهب إلى ذلك القرافي ، وإنما كان يشترط الإذن في الأحياء لرفع التنازع بين المسلمين ، ولأنه كما قال ابن قدامة ، اعتبر الأرض الموات كمال بيت المال ، فكما لا يجوز أخذه إلا بإذن ولي الأمر فكذلك الأرض الموات . ولم يكن أبو حنيفة رحمه الله يرى في اشتراطه إذن ولي الأمر تعارضاً مع حديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه كما بين ذلك صاحبه أبو يوسف ، لأنه يشترط الإذن للأحياء وليس للملك ، أي أنه يشترط الإذن في المرحلة السابقة على الأحياء أي قبل أن يأتي مجال تطبيق الحديث ، إذ لا يبدأ أعماله إلا منذ الأحياء لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ، أما قبل الأحياء ، فلا يكون معنا نص ويصبح الأمر خاضعاً للقواعد العامة ، وكان رأى الإمام أبي حنيفة

(١٧) الشافعي : الأم ، ج ٧ ، ص ٢١٣ — ٢١٤ .

(١٨) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٨٤ .

أنه يتمين اذن ولى الأمر لأن الأرض الموات كمال بيت المال الذى لا يجوز أخذه الا باذن ولى الأمر (١٩) .

ثانياً — أن القائلين بعدم اشتراط اذن ولى الأمر لاهياء الموات ، لم يستندوا فى ذلك الى أن الحديث الوارد فى الاحياء هو تصرف منه عليه الصلاة والسلام بالفتيا كما قال القرافى ، وانما استندوا أساسا الى عموم الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ كما هو ظاهر من أقوال مالك والشافعى وابن قدامة . ودعم الأخير ذلك بنفى التشابه بين الأرض الموات ومال بيت المال ، لأن مال بيت المال مملوك للمسلمين وللإمام ترتب مصارغه فافتقر الى اذنه بخلاف الأرض الموات ، فهى فى رأيه مال مباح فمن سبق اليه كان أحق الناس به كالحشيش والحطب .

● المسألة الثانية :

قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة لما شكت اليه أن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيها وولدها ما يكفيها ، قال لها عليه الصلاة والسلام : « خذى ما يكتيك وولدك بالمعروف » (٢٠) .

وفى هذه المسألة يقول القرافى (٢١) : « قال جماعة من العلماء : هذا تصرف منه ﷺ بالفتيا ، لأنه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام ، فعلى هذا : من ظفر بجنس حقه أو بغير جنسه مع تعذر أخذ الحق ممن هو عليه جاز له أخذه حتى يستوفى حقه » . ثم يضيف : « ومشهور مذهب مالك — وقاله جماعة من العلماء — أنه لا يأخذ جنس حقه إذا ظفر به وإن تعذر عليه أخذ حقه ممن هو عليه . واختلف فى المدرك للمنع : هل هو كونه ﷺ تصرف فى قضية هند بالقضاء فلا يجوز لأحد أن يأخذ

(١٩) والحق أن الأرض الموات تدخل فى ملك بيت مال المسلمين ، لأنها ليست مملوكة لأحد ، وكل مال ليس مملوكا لأحد هو لبيت المال .
(٢٠) الحديث متفق عليه .

(٢١) القرافى : الأحكام فى التمييز بين الفتاوى والأحكام ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ — ١٠٣ .

شيئاً من ذلك الا بحكم حاكم ؟ .. وقيل : القضية ليس فيها الا الفتيا ، لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ، والقضاء لا يتأتى على حاضر في البلد قبل اعلامه ... وعارض حديث قضية هند قوله ﷺ : « أد الأمانة الى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » (٢٢) . فاتفق الفريقان على الحكم ، واختلفا في المدرك » .

مما تقدم يتبين أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة : فمنهم من أجاز لمن ظفر بجنس حقه أو بغير جنسه — مع تعذر أخذ الحق ممن هو عليه — أن يأخذه حتى يستوفى حقه ، ومنهم من لم يجز ذلك .

والذي يعنينا بيانه في هذه المسألة هو : هل اختلاف العلماء في جواز الظفر أو عدم جوازه راجع الى اختلافهم فيما اذا كان تصرف الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثه لهند : تصرف بالفتيا أم تصرف بالقضاء ؟

علينا أن نستعرض فيما يلي أقوال العلماء في هذه المسألة لنقف على وجه الحقيقة في أسباب اختلافهم .

أولاً — القائلون بجواز الظفر :

يقول القرافي : « قال جماعة من العلماء : هذا تصرف منه ﷺ بالفتيا ، لأنه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام . فعلى هذا : من ظفر بجنس حقه أو بغير جنسه .. جاز له أخذه حتى يستوفى حقه » . ولما كان القرافي لم يبين القائلين بذلك ، فقد رجعنا الى أقوال العامة للتحقق من ذلك .

يقول ابن قدامة ملخصاً أقوال القائلين بجواز الظفر : « وقد جعل أصحابنا المحدثون لجواز الأخذ وجهاً في المذهب أخذاً من حديث هند حين قال لها النبي ﷺ « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » وقال أبو الخطاب : ويتخرج لنا جواز الأخذ فان كان المقدور عليه من جنس

(٢٢) رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن غريب .
(٦ — السنة تشريع لازم)

حقه أخذ بقدره ، وإن كان من غير جنسه تحرى واجتهد فى تقويمه مأخوذ من حديث هند ومن قول أحمد فى المرتهن : يركب ويحلب بقدر ما ينفق والمرأة تأخذ مؤنتها وبائع السلعة يأخذها من مال المفلس بغير رضا « (٢٣) .
وينقل عن الشافعى قوله : « ان لم يقدر على استخلاص حقه ببينة فله أخذ قدر حقه من جنسه أو من غير جنسه وإن كانت له بينة وقدر على استخلاصه ففيه وجهان والمشهور من مذهب مالك أنه ان لم يكن لغيره عليه دين فله أن يأخذ بقدر حقه ، وإن كان عليه دين لم يجز ، لأنهما يتحاصن فى ماله إذا أفلس » (٢٤) .

وينقل عن أبى حنيفة قوله : « له أن يأخذ بقدر حقه ان كان عينا أو ورقا أو من جنس حقه وإن كان المال عرضا لم يجز لأن أخذ العرض عن حقه اعتياض ولا يجوز المعاوضة الا برضا من المتعاضين قال الله تعالى : « الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (٢٥) .

ويذهب ابن تيمية الى أن المال المعلوم لصاحبه أن يستوفيه من مال من هو عليه ولا يحتاج الى اذن الحاكم كما أذن النبى ﷺ للضيف المظلوم أن يأخذ حقه من زرع المضيف بغير اذنه ، وكما أمر هندا أن تأخذ ما يكفيها وولدها بالمعروف بلا اذن الزوج (٢٦) .

فأنت ترى من ذلك أن الذين أجازوا الظفر قد احتجوا بحديث هند ، وبأنه إذا جاز لها أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها بغير اذنه ، جاز للرجل الذى له الحق على الرجل . ولم نجد فيما احتجوا به أية اشارة الى أنهم أجازوا الظفر لأن الحديث المذكور تصرف من الرسول عليه الصلاة والسلام بالفتيا .

ثانياً — القائلون بعدم جواز الظفر :

يقول القرافى : « ومشهور مذهب مالك — وقاله جماعة من العلماء —

(٢٣) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٢٩ — ٢٣٠

(٢٤) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٣٠ .

(٢٥) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٣٠ —

والآية من سورة النساء : ٢٩ .

(٢٦) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٩ ، ص ٢٤٥

أنه لا يأخذ جنس حقه اذا ظفر به وان تعذر عليه أخذ حقه ممن هو عليه .
 واختلاف في المدرك من المنع : هل هو كونه عليه السلام تصرف في قضية هند
 بالقضاء فلا يجوز لأحد أن يأخذ شيئاً من ذلك الا بحكم حاكم .
 وقيل : القضية ليس فيها الا الفتيا . . وعارض حديث قضية هند قوله
 عليه الصلاة والسلام : « أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك »
 فاتفق الفريقان على الحكم واختلفا في المدرك » (٢٧) .

والذى يعنينا بيانه هنا أمرين :

الأول : هل صحيح أن مشهور مذهب مالك هو عدم جواز الظفر
 الا بقضاء قاض ؟

الثانى : هل يوجد حقيقة بين القائلين بعدم جواز الظفر من يستند
 فى ذلك الى أن تصرف الرسول فى قضية هند هو تصرف بالقضاء ،
 فلا يجوز لأحد بناء على ذلك أن يأخذ شيئاً من حقه الا بحكم حاكم ؟
 أما عن الأمر الأول ، فان قول القرافى أن مشهور مذهب مالك هو
 عدم جواز الظفر الا بقضاء قاض هو محل نظر . . وقد علق على ذلك
 الشيخ محمد على المالكى فى كتابه « تهذيب الفروق » بقوله : « فى جعله
 عدم جواز أخذ أحد حقه أو جنسه اذا تعذر أخذه من الغريم الا بقضاء
 قاض هو مشهور مذهب مالك ، . . . مخالفة لقول خليل فى باب
 الشهادة . . » وان قدر على ثبته فله أخذه ان يكن غير عقوبة وأمن
 فتنة ورذيلة » . وأضاف : « وقال المواق فى كتاب الوديعه : وحاصل
 كلام اللخمي وابن يونس وابن رشد والمازرى ترجيح الأخذ » (٢٨) .

وقال العلامة الخرشي فى « شرح مختصر خليل » فى كتاب
 الشهادات (٧ : ٢٣٥) تعليقا على قول خليل فيها : « وان قدر على ثبته

(٢٧) القرافى : الأحكام فى التمييز بين الفتاوى والأحكام ، المرجع
 السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(٢٨) محمد على المالكى : تهذيب الفروق ، ١ : ٢٠٧ . وكان ذلك
 نقلا عن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فى تعليقه على ما قاله القرافى ،
 هامش ١ ص ١٠١ من كتاب الأحكام فى التمييز بين الفتاوى والأحكام .

— أى حقه — فله أخذه ان يكن غير عقوبة ، وأمن فتنه أو رذيلة » .
 قال رحمه الله تعالى : « هذه المسألة تعرف بمسألة الظفر » والمعنى
 أن الانسان اذا كان له حق عند غيره ، وقدر على أخذه أو أخذ ما يساوى
 قدره من مال ذلك الغير ، فإنه يجوز له أخذ ذلك منه ، وسواء أكان ذلك
 من جنس شيء أو من غير جنسه على المشهور ، وسواء علم غريمه أو لم
 يعلم ، ولا يلزمه الرفع الى الحاكم . وجواز الأخذ مشروط بشرطين :
 الأول : أن لا يكون حقه عقوبة ، والا فلا بد من رفعه الى الحاكم .
 والثانى : أن يأمن الفتنة بسبب أخذ حقه كقتال أو اراقة دم ، وأن يأمن
 الرذيلة ، أى أن ينسب اليها كالغصب ونحوه . . (٢٩) .

مما تقدم يتبين أن مشهور مذهب مالك يجيز الظفر دون الرفع الى
 الحاكم اذا تحقق شرطاه وهما : ألا يكون حقه عقوبة ، وأن يأمن الفتنة
 والرذيلة .

وأما عن الأمر الثانى وهو : هل يوجد بين القائلين بعدم جواز الظفر
 من يستند فى ذلك الى أن تصرف الرسول عليه الصلاة والسلام فى قضية
 هند هو تصرف بالقضاء ، فلا يجوز لأحد بناء على ذلك أن يأخذ شيئاً
 من حقه الا بحكم حاكم ؟ فلم يبين القرافى العلماء الذين قالوا بذلك
 ليقيس الرجوع اليهم . ولم نجد — فيما رجعنا اليه من أقوال العلماء —
 من منع الظفر مستنداً الى أن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام لهند
 كان تصرفاً منه عليه الصلاة والسلام بالقضاء .

فالذين لم يجيزوا الظفر استندوا فى ذلك الى الآتى :

أولاً — أن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام لهند « خذى
 ما يكفيك وولدك بالمعروف » يعارضه حديث آخر هو قوله عليه الصلاة

(٢٩) الخرشي : شرح مختصر خليل ، كتاب الشهادات ، ٧ : ٢٣٥ .

وكان ذلك نقلاً عن الشيخ عبد الفتاح أبو غدة فى تعليقه على قول القرافى .
 هامش ١ ، ص ١٠١ ، ١٠٢ من كتاب الأحكام فى التمييز بين الفتاوى والأحكام ،
 المرجع السابق .

والسلام : « أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » ، لأنه متى أخذ قدر حقه من ماله بغير علمه فقد خانه فيدخل في عموم الخبر •

ثانياً — أن من أخذ من غير جنس حقه كان معاوضة بغير تراض ، ومن أخذ من جنس حقه فليس له تعيين الحق بغير رضاء صاحبه ، فان التعيين اليه (٣٠) •

ثالثاً — أنه لا يجوز تعدية حديث هند الى كل من له دين على آخر ولم يظفر به ، لاختلاف الحال في الأمرين • وقد لخص العلماء أوجه الاختلاف بينهما فيما يلي (٣١) :

(أ) في حالة هند — ومثلها في ذلك كل زوجة — حقها واجب على زوجها في كل وقت ، وبالتالي فانه يشق عليها أن تلجأ الى القضاء لاستيفاء حقها في كل يوم تجب فيه النفقة ، وذلك بخلاف الدين •

(ب) قيام الزوجية كقيام البيعة يجعل الحق معلوما بالعلم بقيام مقتضيه ، وذلك بخلاف الدين •

(ج) للمرأة التبسط في مال زوجها عادة ، وهذا ما يؤثر في اباحة أخذ الحق وبذل اليد فيه بالمعروف ، بخلاف الأجنبي •

(د) النفقة تراد لاهياء النفس وابقاء المهجة ، وهذا مما لا يصبر عنه ولا سبيل الى تركه ، فجاز أخذ ما تتدفع به الحاجة ، بخلاف الدين • حتى ان العلماء قالوا انه لو صارت النفقة ماضية ، لم يكن لها أخذها ، ولو جب لها عليه دين آخر ، لم يكن لها أخذه •

فأنت ترى من ذلك أن العلماء الذين منعوا الظفر لغير الزوجة ، لم يمنعوه لأنهم رأوا أن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام لهند هو تصرف منه بالقضاء كما قال القرافى ، وانما منعوه : من ناحية لأنهم عارضوا حديث الرسول عليه الصلاة والسلام لهند بحديث آخر ، ولأنهم

(٣٠) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٣٠ •

(٣١) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١

من ناحية أخرى رأوا أن حديث الرسول لهند خاص بالزوجة ولا يجوز
تعديته الى غيرها لأسباب رأوها وبسطناها فيما تقدم .

● المسألة الثالثة :

قوله عليه الصلاة والسلام : « من قتل قتيلا له عليه بيعة
فله سلبه » (٣٢) .

ينقل القرافي عن الامام مالك قوله : هذا تصرف من النبي ﷺ
بالامامة ، فلا يجوز لأحد أن يختص بسلب الا باذن الامام في ذلك قبل
الحرب ، كما اتفق ذلك من رسول الله ﷺ » (٣٣) .

كما ينقل القرافي عن الامام الشافعي قوله : « وهذا تصرف من
رسول الله ﷺ على سبيل الفتيا ، فيستحق القاتل السلب بغير اذن
الامام ، لأن هذا من الأحكام التي تتبع أسبابها كسائر الفتاوى » .
ويضيف القرافي أن الامام الشافعي احتج على ذلك بالقاعدة المتقدمة ،
وهي أن الغالب على تصرفه ﷺ الفتيا ، لأن شأنه الرسالة والتبليغ » (٣٤) .

وبالرجوع الى ما قاله الامام مالك ، لم نجده قال عن السلب أنه
تصرف من الرسول عليه الصلاة والسلام بالامامة ، ولعل ذلك ما استنتجه
القرافي مما قاله الامام مالك في المدونة . فقد جاء في المدونة : « قلت :
فالرجل يقتل القاتل هل يكون سلبه لمن قتله ؟ (قال) قال مالك : لم يبلغني
أن ذلك كان الا في يوم حنين (قال مالك) وانما هذا الى الامام
يجتهد فيه » (٣٥) .

ونستبعد ما نقله القرافي عن الامام مالك من أنه قال « فلا يجوز
لأحد أن يختص بسلب الا باذن الامام في ذلك قبل الحرب ، كما اتفق

(٣٢) الحديث متفق عليه .

(٣٣) ، (٣٤) : القرافي : الأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام ، المرجع

السابق ، ص ١٠٦ .

(٣٥) مالك بن أنس : المدونة الكبرى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩

ذلك من رسول الله ﷺ ، لأن ذلك القول لا يتفق مع ما فعله رسول الله ﷺ ، بل هو مخالف لما فعله . فالثابت من حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال : « من قتل قتيلا له سلبه » يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل . وبناء على ذلك فإن القول بأن السلب لا يكون للقاتل إلا أن يقول الامام قبل القتال : من قتل قتيلا فله سلبه ، هو قول مخالف لسنة رسول الله ﷺ كما قال بحق الامام الشافعي (٣٦) .

وقد أكد ذلك ابن قدامة بقوله : « وقال مالك : لا يستحقه — أى السلب — إلا أن يقول الامام ذلك ولم ير أن يقول الامام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب .. » (٣٧) .

وبالرجوع الى ما قاله الامام الشافعي لم نجده قد أعطى السلب للقاتل لأنه رأى فى ذلك الحديث تصرفا من الرسول عليه الصلاة والسلام بالفتيا كما نقل القرافي . ولكننا نجده — أى الشافعي — بعد أن نقل حديث أبي قتادة بالكامل يقول : « وفى حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي ﷺ قال : « من قتل قتيلا له سلبه » يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفى هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة فى هذا فقال : لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال : من قتل قتيلا فله سلبه . وذهب بعض أصحابنا الى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد ، وهذا من النبي ﷺ عندنا حكم ، وقد أعطى النبي ﷺ السلب للقاتل فى غير موضع » (٣٨) .

فأنت لا ترى من ذلك أية اشارة من الشافعي الى أن تصرف الرسول عليه الصلاة والسلام فى مسألة السلب هو تصرف بالفتيا ، وأنه لذلك أعطى السلب للقاتل .

وبالرجوع الى آراء بقية العلماء لا يظهر لنا أن اختلافهم فى اعطاء السلب للقاتل كان راجعا الى اختلافهم فى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام وهل كان تصرفا منه بالفتيا أو تصرفا بالامامة ؟

(٣٦) الشافعي : الأم ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ — ٦٧ .

(٣٧) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .

(٣٨) الشافعي : الأم ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ — ٦٧ .

● فبعض العلماء يرى أن المقاتل لا يستحق السلب الا اذا أعطاه اياه الامام . ومن هؤلاء من اشترط أن يقول الامام ذلك قبل المعركة كأبي حنيفة والثوري . ومنهم من اشترط أن يقول الامام ذلك بعد المعركة كالامام مالك رضي الله عنه^(٤٦) . وحجة هذا الفريق من العلماء أن السلب ليس حقا للقاتل وأنه من جملة الأنفال . والأنفال عندهم هي ما ينقله الامام لبعض الأشخاص من سلب أو نحوه بعد قسم أصل المغنم^(٤٧) ، كما فعل الرسول عليه الصلاة والسلام يوم حنين حين قال « من قتل قتيلا فله سلبه » ، وأعطى بناء على ذلك السلب لأبي قتادة . فاذا نفل الامام أصحابه فقال : من قتل قتيلا فله سلبه ، فهو مستقيم جائز ، وهذا هو النفل . وأما اذا لم ينفل الامام شيئا من هذا فلا ينفل أحد دون أحد ، والغنيمة كلها بين الجند على ما وقعت عليه المغنم . واستدلوا على أن السلب ليس حقا للقاتل وأنه من جملة الأنفال بالآتي^(٤٨) :

— ما روى عن عوف بن مالك أن مدديا اتبعهم فقتل علجا^(٤٩) ، فأخذ خالد بعض سلبه وأعطاه بعضه ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « لا تعطه يا خالد »^(٥٠) . فلو كان السلب حقا للقاتل ، ولم يكن داخلا في جملة الأنفال ، لما منعه الرسول عليه الصلاة والسلام عن القاتل .

(٣٩) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٦ — ٤٢٧ .
(٤٠) والقول بأن الأنفال هي ما ينقله الامام لبعض الأشخاص بعد قسم أصل المغنم هو أحد الأقوال في تحديد معنى الأنفال . فقد قيل غير ذلك : فقيل ان الأنفال هي جملة الغنائم ، وقيل انها الخمس بعد أربعة أخماس الغنيمة ، وقيل انها ما يكون قبل التقاء الصفوف ولا نفل يوم الزحف ، وقيل ان النفل هو الفىء وهو ما أخذ من الكفار بغير قتال . راجع هذه الأقوال في تفسير ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى : (يسألونك عن الأنفال . .) (الأنفال : ١) .

(٤١) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .
(٤٢) قوله : أن مدديا . . نسبة الى أمداد حمير . والعلاج . النسخ من كفار العجم .
(٤٣) الحديث رواه أبو داود .

— ما روى عن شبر بن علقمة قال : بارزت رجلا يوم القادسية فقتلته وأخذت سلبه فأتيت به سعدة فخطب أصحابه وقال : ان هذا سلب شبر خير من اثني عشر ألفاً وأنا قد دفننا إياه (٤٤) • ولو كان حقاً له لم يحتج الى نفيه •

— ما روى من أن النبي ﷺ دفع سلب أبي قتادة اليه من غير بيعة ولا يمين ، ولو كان حقاً لم يجز ذلك •

● وبعض العلماء يرى أن القاتل يستحق السلب ، قال ذلك الامام أو لم يقل • ومن هؤلاء الأوزاعي والليث والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور •

وحجتهم في ذلك أن السلب حق للقاتل بحديث رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلاً غله سلبه » • وهذا كما يقولون من قضايا رسول الله ﷺ المشهورة التي عمل بها الخلفاء بعده (٤٥) •

ويرى هذا الفريق أن الأخبار التي احتج بها الفريق الأول تدل على أن السلب حق للقاتل (٤٦) •

— فان عوف بن مالك احتج على خالد حين أخذ سلب المددي بقوله : أما تعلم أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى • كما أن المددي حين قدم المدينة استعدي رسول الله ﷺ فدعا خالداً فقال رسول الله : « ما منعك يا خالد أن تدفع اليه سلب قتيله » ؟ قال : استكرته له قال : « فادفعه اليه » • وأما أمر النبي ﷺ خالداً بعد ذلك أن لا يرد على المددي ، فانه كان عقوبة حين أغضبه عوف بتقريعه خالداً بين يديه ، وقوله : قد أنجزت لك ما ذكرت لك من أمر رسول الله ﷺ •

(٤٤) روى ذلك أبو داود •

(٤٥) الشافعي : الأم ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٦ — ٦٧ وكذلك ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ •

(٤٦) ابن قدامة : المغنى المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ • ٤٢٨ •

— وأما خبر شبر فهو يدل على أن سعدا قد أنفذ له ما قضى به رسول الله ﷺ من أن السلب للقاتل ، وإذا كان سعد سماه نفلا فلأنه زيادة على سهمه •

— وأما قولهم ان النبي ﷺ دفع السلب الى أبي قتادة من غير بينة ولا يمين ، فليس كما قالوا ، لأن خصم أبي قتادة اعترف له بالسلب وصدقه فجرى ذلك مجرى البينة ••

وأياً ما كان وجه الحق في أمر اختلاف العلماء في موضوع السلب ، فالذي يعيننا ابرازه من ذلك هو أن ذلك الاختلاف لم يكن راجعا الى اختلافهم فيما اذا كان الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ في السلب صادرا عنه باعتبار الفتيا أو باعتبار الامامة • وانما يرجع الاختلاف الى أن بعض العلماء يرى أن السلب حق للقاتل لعموم الحديث الوارد في ذلك عن رسول الله ﷺ ، وبناء على ذلك لا يكون السلب خاضعا لاجتهاد الامام ان شاء أعطاه للقاتل وان شاء منعه ، بينما يرى فريق آخر أن السلب ليس حقا للقاتل وأنه جزء من الأنفال ، وأنه بهذا الوصف خاضع لاجتهاد الامام المبنى على مصلحة المسلمين ، فان رأى اعطاه القاتل أعطاه اياه والا منعه منه ، وفسروا الحديث السابق بما يؤيد هذا المعنى •

وفى ختام ذلك العرض ، فانه يتبين من استعراض أقوال العلماء في تلك المسائل الثلاثة ، أن اختلافهم فيها لم يكن راجعا الى اختلافهم في نسبة كل منها الى قسم من تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام كتصرفه بالفتيا أو القضاء أو الامامة ، وانما كان لاختلافهم أسباب أخرى بسطناها في موضعها عند عرض كل مسألة من تلك المسائل •

كما يتبين من استعراض أقوال العلماء في تلك المسائل وفي غيرها أن استنباطهم للأحكام من سنن رسول الله ﷺ كان يعتمد على لفظ الحديث الوارد عن الرسول أو على مضمون فعله عليه الصلاة والسلام ووجه دلالة كل منهما على الحكم الشرعي ، ولم يعتمد على صفة الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال أو فعل •

الفصل الثاني

السُّنَّة

تَشْرِيعٌ دَائِمٌ

١ - ذكرنا في التمهيد أن بعض العلماء قد أثاروا - بالإضافة الى قضية السنة التشريعية والسنة غير التشريعية - قضية أخرى لا تقل عن الأولى خطورة ، وهي أن السنة ليست كلها تشريعا دائما ، إذ أن منها ما يعد تشريعا دائما ومنها ما لا يعد كذلك .

وتتضح هذه القضية من قول بعضهم : ان الصحابة رضوان الله عليهم « غيروا بعض السنن المروية عن رسول الله ﷺ لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه الصلاة والسلام ملاحظا فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعا لازما عاما هي كل حالة » (١) .

وهذا التغيير من الصحابة - في رأى هؤلاء العلماء - هو عين الاتباع لرسول الله ﷺ ، وانما سمي تغييرا لتبيين « خطأ القول بأن كل ما جاء عن رسول الله ﷺ شرع أبدي وقانون عام لا يجوز تغييره » (٢) .

٢ - ثم ضرب هؤلاء العلماء أمثلة لما اعتبروه تغييرا من الصحابة لسنة رسول الله ﷺ ، فذكروا ما فعله عمر رضي الله عنه في الدية وفي أرض العراق ، وما فعله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في زكاة النطر ، وما فعله الصحابة رضوان الله عليهم في منع النساء المساجد ، وتصرفهم زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عقوبة شارب الخمر (٣) .

(١ ، ٢) - د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية .

المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) الدكتور محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع

السابق ، ص ٣٩ وما بعدها .

٣ — والأحكام محل التغيير — كما يقول واحد من هؤلاء العلماء — هي « الأحكام المعللة بالمصلحة المؤقتة في زمن الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو بالعرف السائد آنذاك .. دون ما كان تعبديا محضاً لا مدخل للتعديل فيه » (٤) .

والصحابا في رأيه « لم يعتبروا أن تغيير ما يجري على المصلحة أو ما يبنى على العرف والعادة من الأحكام التي أثبتتها سنة رسول الله ﷺ توهينا للسنة » (٥) .

٤ — ذلك الذي أثبتناه فيما تقدم يثير قضيتين على جانب كبير من الأهمية هما :

— هل يمكن تغيير الحكم الشرعي الثابت بسنة رسول الله ﷺ حتى ولو كان مبنياً على المصلحة أو العرف السائد في وقته عليه الصلاة والسلام ؟

— هل الأمثلة التي ذكرها ذلك الفريق من العلماء تدل على أن الصحابة غيروا السنن المروية عن رسول الله ﷺ ؟

وسوف نتناول كل قضية من هاتين القضيتين في بحث مستقل فيما يلي :

(٤) الدكتور محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٥) الدكتور محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

المبحث الأول

هل يمكن تغيير الحكم الشرعى الثابت بسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ؟

١ - نبادر الى القول بأننا لا نوافق على قول القائلين بأن الصحابة رضوان الله عليهم « غيروا بعض السنن المروية عن رسول الله ﷺ لما تغيرت الظروف لعلمهم أنها صدرت عنه عليه الصلاة والسلام ملاحظا فيها حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن التشريع دون أن تكون شرعا لازما فى كل حالة » .

ومذهبنا الذى ندين به أن سنة رسول الله ﷺ الصحيحة تشريع ثابت ودائم الى يوم الدين لا يملك أحد من البشر التغيير فيه أو التبديل .
ولأن السنة تشريع ، فلا يغيرها الا تشريع أعلى منها أو مساو لها فى المرتبة ، وقد امتنع هذا التشريع بانتقال الرسول عليه الصلاة والسلام الى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي .

وبناء على ذلك لا يملك الصحابة رضوان الله عليهم تغيير سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وكان اجماع العلماء على أنه لا نسخ بعد وفاة الرسول صلوات الله وسلامه عليه (١) .



٢ - الحكم الشرعى المبني على المصلحة ثابت ودائم :

والحكم الشرعى الذى جاءت به سنة معينة تحقيقا لمصلحة معينة

(١) وفى ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله : « وبالجمله فما شرعه النبى صلى الله عليه وسلم لأمته « شرعا لازما » أنها لا يمكن تغييره ، لأنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله ، ولا يجوز أن يظن بأحد من علماء المسلمين أن يقصد هذا لا سيما الصحابة . . . ولو قدر أن أحدا فعل ذلك ثم يقره المسلمون على ذلك » .

ثابت ودائم بدوره لا يتغير ولا يتبدل ، لأن المصلحة التي شرع لتحقيقها ثابتة ودائمة لا تتغير ولا تتبدل ، ولا تنقلب الى مفسدة أبداً .

وفى ذلك يقول الشاطبي رحمه الله : « إذا ثبت أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية ، وذلك على وجه لا يخل لها به نظام ، لا بحسب الكل ولا بحسب الجزء ، وسواء في ذلك ما كان من قبيل الضروريات أو الحاجيات أو التخصيصات ، فإنها لو كانت موضوعة بحيث يمكن يخل نظامها أو تخل أحكامها لم يكن التشريع موضوعاً لها ، إذ ليس كونها مصالحاً إذ ذاك بأولى من كونها مفسدة ، لكن الشارع قاصد بها أن تكون مصالح على الإطلاق ، فلا بد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبدياً وكلياً وعماماً في جميع أنواع التكليف والمكلفين وجميع الأحوال ، وكذلك وجدنا الأمر فيها والحمد لله » (٢) .



٣ - تغير تطبيق الحكم الشرعي مع ثباته :

وقولنا ان الحكم الشرعي الثابت بسنة رسول الله ﷺ دائم لا يتغير ولا يتبدل ، لا يعني أن تطبيقه على الوقائع لا يتغير ولا يتبدل . ذلك أنه إذا كان الحكم الشرعي ثابتاً فإن تطبيقه على الوقائع المتجددة والقضايا المتغيرة قد يتغير من مجتهد لمجتهد ، ومن بلد لبلد ، ومن زمن لزمن ، مع وحدة الحكم الشرعي وثباته ، وذلك لتوافر مناط الحكم في زمن أو في نظر مجتهد ، وانعدام هذا المنط في زمن لاحق أو عند فقيه آخر .

وتفصيل ذلك أن كل دليل يتركب من مقدمتين (٣) :

أحدهما : نظرية — بمعنى ليست نقلية — وهي تحقيق مناط الحكم الشرعي . والحكم فيها ليس حكماً شرعياً ، وإنما يعتمد على العادات والتجارب والخبرات وغير ذلك من الظروف المتغيرة ، فيتغير

(٢) الشاطبي : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦ .

(٣) الشاطبي : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٦ .

بتغيرها • هذه المقدمة النظرية هي التي يلحقها التغيير فيقال بتوافر
المناط أو عدم توافره^(٤) •

والثانية : وهي الحكم الشرعى نفسه • وهذا ثابت لا يتغير
ولا يتبدل ، لأن المصلحة التى قصد به تحقيقها لا تصير مفسدة •
والأمثلة الآتية توضح ذلك باذن الله^(٥) :

مثال ١ : اذا ورد حديث عن رسول عليه الصلاة والسلام برفض
التسعير وذلك بقوله : « ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر » •
واستنبط العلماء أن مناط رفض الرسول للتسعير هو أن ارتفاع الأسعار
ليس راجعا لفعل التجار كاحتكار أو تواطؤ لاستغلال حاجة الناس ،
فان الحكم الشرعى يكون عدم جواز التسعير ما لم يكن للتجار دخل فى
ارتفاع الأسعار • هذا الحكم ثابت لا يلحقه تغيير ولا تبديل ،
والمصلحة التى جاء لتحقيقها كذلك • فاذا ارتفعت الأسعار فى بلد ،
وعرض الأمر على فقيه فيها ، فحقق مناط الحكم بمعرفة أهل الخبرة ،
فوجد أن ارتفاع الأسعار لا دخل للتجار فيه ، أفتى بعدم التسعير
لتحقيق مناط الحكم •

فاذا ارتفعت الأسعار فى بلد آخر ، وعرض الأمر على فقيه فيها ،
فحقق مناط الحكم بمعرفة أهل الخبرة ، فوجد أن ارتفاع الأسعار كان
بفعل التجار ، أفتى بالتسعير لعدم تحقق مناط الحكم •

(٤) ويراد بالمناط ما أناط الشارع الحكم به وعلقه عليه . وتحقق
المناط هو حيث يكون الحكم « معلق بوصف يحتاج فى الحكم على المعين الى
أن يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه . كأمره باستشهاد ذوى عدل منا ولم يذكر
فلانا أو غلانا وأمره بالصدقة للفقراء والمساكين ولم يذكرهم والمؤاظة قلوبهم
ولم يبينهم • وكما قال تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن »
(الأنعام : ١٥٢ ، الاسراء : ٣٤) وينبغى النظر فى تسليمه الى هذا التاجر
بجزء من الربح هل هو من التى هي أحسن ؟ ، وكما حرم الله الخمر — هل
هذا الشراب المعين خمر أم لا « ابن تيمية ، مجوعة الفتاوى ، المرحع السابق ،
ج ٢٢ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠ •

(٥) راجع هذه الأمثلة وغيرها فى :

د . حسين حامد : نظرية المصلحة فى الفقه الاسلامى ، دار النهضة
العربية ، سنة ١٩٧١ ، ص ٣٨ وما بعدها •

فالفقوى تغيرت بسبب تغير المناط ، أما الحكم نفسه فهو ثابت لم يلحقه تغيير ولا تبديل ، وكل من القائل بالتسجير والقائل بعدم التسجير استند إليه .

مثال ٢ : صح عن رسول الله عليه الصلاة والسلام قوله : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر » . وهذا حكم شرعى مقرر لمصلحة معينة ، لا يلحقه تغيير ولا تبديل وكذلك المصلحة التى قصد به تحصيلها .

وقد استتبع العلماء أن المدعى هو الذى لا يشهد له الغالب ، والمدعى عليه ما كان قوله على وفق الغالب (٦) .

فاذا عرض على فقيه واقعة مضمونها أن الصانع يدعى تلف السلعة التى سلمت اليه دون تعد أو تقصير ، فى حين أن صاحب السلعة لا يوافق على دعواه ، فإن الفقيه يحقق مناط الحكم عن طريق الرجوع الى أهل الخبرة ، فاذا وجد أن الغالب على طائفة الصناع الصدق والأمانة ، أفقئ بأن الصانع لا يضمن ويصدق فى دعواه الهلاك أو التلف ، وليس لصاحب السلعة عليه الا اليمين . ويؤسس دعواه على أن المدعى هو الذى لا يشهد له الغالب ، والمدعى عليه ما كان قوله على وفق الغالب ، وبما أن الغالب على الصناع الأمانة ، فيكون الصانع مدعى عليه ، وصاحب السلعة مدع ، وحيث أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، فإن على صاحب السلعة أن يقيم الدليل على تعدى الصانع أو تقصيره ، وهو اذا لم يفعل فليس على الصانع الا اليمين .

فاذا تغيرت البيئة أو الزمن وفسدت الذمم وضعف سلطان الدين على النفوس ، وغلب على طائفة الصناع الخيانة والتعدى ، أفقئ الفقيه بتضمين الصانع لأنه يعتبر مدعيا ، حيث ان دعواه على خلاف الظاهر . فالفقوى تغيرت فى الحالتين ولم يتغير الحكم الشرعى ولا المصلحة التى شرع هذا الحكم لتحقيقها ، وقد طبق الفقيه الحكم الشرعى فى كلا الحالتين تحقيقا للمصلحة التى شرع هذا الحكم لتحقيقها .

(٦) الشاطبى : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

مثال ٣ : اذا نص الشارع على أن كل مسكر حرام ، ثم رأينا رجلا يشرب عصيرا ، فحققنا مناط الحكم الشرعى عن طريق أهل الخبرة ، فوجدناه غير متوافر لأن هذا العصير ليس مسكرا ، فان الفتوى تكون عدم الحرمة . فاذا تخمر العصير فى اليوم التالى ، قلنا بالحرمة لوجود مناط الحكم الشرعى . فهل يقال ان الحكم الشرعى تغير بتغير المصلحة ؟

مثال ٤ : اذا نص الشارع على أن من كان جنبا فعليه أن يتطهر ، فوجد المكلف جنبا يوما فلزمه الغسل ، وغير جنب فى يوم آخر فلم يلزمه ، هل يقال ان الحكم تغير ؟

مثال ٥ : وكان من الممكن أن نضيف الى الأمثلة المتقدمة ، الأمثلة الأخرى التى ساقها ابن تيمية ، وأشرنا اليها فيما سلف (٧) .

لكننا سوف نختار مثالا واحدا منها ونعرضه بشيء من التفصيل بالنظر لما ثار بشأنه من بعض الجدل .

لقد نص الحق تبارك وتعالى على اعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة بقوله : « **انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم** » (٨) .

ولأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع المؤلفة قلوبهم فى عهده ، ذهب بعض الكتاب الى القول بأن عمر عدل النص الشرعى الأمر بالاعطاء ، وذهب بعضهم الى أنه أوقفه (٩) .

(٧) راجع ما سبق ص ٩٥ هامش ٤ .

(٨) التوبة : ٦٠ .

(٩) من أحدث القائلين بذلك الدكتور محمد نور فرحات مدرس فلسفة القانون بكلية الحقوق جامعة الزقازيق فى بحث له بعنوان « الشرعية والمصلحة الاجتماعية مقارنة بين تاريخ الفكر القانونى والفقه الإسلامى » منشور بالمجلة الجنائية القومية التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر ، عدد مارس / يوليو سنة ١٩٧٦ ص ١٨٦ . ونص عبارته هى : « ان النصوص الشرعية القطعية قد نالها التعديل والايقاف بواسطة حكام المسلمين الأوائل عند تعارضها مع المصلحة الاجتماعية . فقد أوقف الخليفة = (٧) - السنة تشريع لازم)

ظاهر الأمر أن عمر رضى الله عنه جاء الى نص يقضى باعطاء فريق من الناس سهما من الزكاة فمنعهم ، فصادم بذلك نصا ثابتا لم يعلم أنه نسخ بنص غيره ، واذن فان عمر لم يأخذ بالنص لاجتهاد اجتهده . فان لم يكن ما فعله نسخا للحكم فهو ايقاف له . هذا هو ظاهر الأمر ، لكن حقيقته غير ذلك .

يقول أبو بكر العربى فى « أحكام القرآن » فى تفسير آية الصدقات من سورة التوبة : « اختلف فى بقاء المؤلفات قلوبهم ، فمنهم من قال هم زائلون ، . . ومنهم من قال هم باقون ، لأن الامام ربما احتاج أن يستألف على الاسلام ، وقد منعهم عمر لما رأى من اعزاز الدين . والذي عندى أنه ان قوى الاسلام زالوا ، وان احتيج اليهم أعطوا سهمهم ، كما كان يعطيهم رسول الله » (١٠) .

ويقول أبو عبيد فى كتاب الأموال « والمعروف عند العامة فى تأويل هذه الآية الكريمة » . . والمؤلفات قلوبهم » ما قاله الحسن وابن جريج أنهم الذين كانوا يتألفون بالعطية ولا حسبة لهم فى الاسلام ، ثم اختلف الناس بعد فيمن كان بمثل حالتهم : فقال بعضهم : ذهب أهل هذه الآية ، وانما كان ذلك فى دهر النبى ، وأما على ما قاله الحسن وابن شهاب فان الأمر ماض أبدا وهذا هو القول عندى ، لأن الآية الكريمة

عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد قطع اليد فى عام الرمادة ، كما أوقف سهم المؤلفات قلوبهم رغم ورود نص محكم فى القرآن الكريم . . راجع ردنا على الادعاء بأن عمر أوقف حد السرقة فى عام الرمادة فى كتابنا « الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى » مكتبة وهبة ، سنة ١٩٧٦ ، ص ٢٣٨ . والغريب فى الأمر أن رجال القانون الذين يسلمون بأن النصوص الشرعية القطعية قد نالها التعديل والايقاف من حكام المسلمين الأوائل عند تعارضها مع المصلحة الاجتماعية ، لا يسلمون بذلك بالنسبة لنصوص القانون الوضعى . فمبدأ فصل السلطات عندهم يمنع رئيس السلطة التنفيذية من أن يعدل أو يلغى نصا قانونيا صادرا من السلطة التشريعية . فاذا كان الأمر كذلك طبقا للدساتير الوضعية ، فكيف يمكن تعديل حكم الله أو تغييره ؟

(١٠) أبو بكر العربى : أحكام القرآن ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٧ ، ص ٨٢٢ وما بعدها .

محكمة لا يعلم لها ناسخ من كتاب ولا سنة . فاذا كان قوم هذه حالهم لا رغبة لهم في الاسلام الا للنيل ، وكان في ردتهم ومحاربتهم ان ارتدوا ضرر على الاسلام لما عندهم من العز والمنعة ، فرأى الامام أن يرجع لهم من الصدقة فعل ذلك ، فخلال ثلاث : أحدهن الأخذ بالكتاب والسنة ، والثانية البقيا على المسلمين ، والثالثة أنه ليس بيائس منهم ان تمادى بهم الاسلام أن يفقهوه وتحسن فيه رغبتهم » (١١) .

فالذى يتبين من ذلك أن عمر والصحابة الذين وافقوه لم يخرجوا عن دائرة النص ، ولم ينسخوه ولم يوقفوه ، وانما فهموا أن الله سبحانه وتعالى لما قال « والمؤلفة قلوبهم » أثبت لفريق من الناس نصيبا من الزكاة بوصف معين هو مناط الاستحقاق وهو كونهم « مؤلفة قلوبهم » . ولما كان التأليف ليس وضعاً طبيعياً يحدث للناس كما تحدث الأعراض الطبيعية ، بل هو شيء يقصد اليه أولوا الأمر ان وجدوا الأمة في حاجة اليه ، ويتركونه ان وجدوها غير محتاجة اليه ، فاذا اقتضت المصلحة أن يؤلفوا أناساً وألفوهم فعلاً ، أصبح الصنف موجوداً فيستحق ، واذا لم تقتض المصلحة ذلك فلم يتألفوا أحداً فان الصنف حينئذ يكون معدوماً ، ولا يقال في هذه الحالة أن ولى الأمر منعه ، وانما المحلل هو الذى انعدم (١٢) .

فحقيقة الأمر اذن أن النص الشرعى لم يعدل ولم ينسخ ولم يوقف ، لأن أحداً من البشر لا يملك ذلك اذا لا نسخ ولا تعديل ولا وقف بعد انتقال الرسول عليه الصلاة والسلام الى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي . وأن غاية ما يقال ان النص المتقدم وهو آية التوبة لم يعط أناساً بأسمائهم وانما أعطى أناساً بوصف معين هو أنهم من « المؤلفة قلوبهم » ، فمناط

(١١) أبو عبيد : كتاب الأموال ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) مكتبة الكليات الأزهرية ، ص ٧٩٧ وما بعدها .

(١٢) محمد محمد المدنى : السلطة التشريعية في الاسلام ، القاهرة ، مطبعة أحمد على مخيمر سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

وراجع كذلك كتابنا « الدولة والسيادة في الفقه الاسلامى » المرجع السابق ، ص ٢٣٦ — ٢٣٨ .

الاعطاء اذن أنهم من المؤلفه قلوبهم • فاذا توافر هذا المناط أعطوا ،
واذا لم يتوافر لم يعطوا ، ولا يقال فى هذه الحالة ان النص عدل
أو ألغى أو أوقف ، وانما غاية ما يقال ان النص لم يطبق لتخلف مناطه
أو بالتعبير القانونى لتخلف شروط تطبيقه •

٤ - الأحكام الشرعية كلها ثابتة ودائمة :

نخلص مما تقدم أن الأحكام الشرعية لا يلحقها التغير ولا التبديل ،
وانما تطبق على الوقائع كما يطبق القاضى القانون على الواقعة المعروضة
عليه وهو يقضى بحكم القانون على الواقعة المعروضة عليه اذا تحقق فيها
مناطه أى شروط تطبيقه ولا يقضى به اذا لم يتوافر المناط أى شروط
تطبيق القانون • واذا لم يطبق القاضى القانون لعدم توافر مناطه ، فلا
يقال ان القاضى عدل القانون أو ألغاه أو أوقفه ، لأنه لا يملك ذلك ، فكيف
يمكن تعديل حكم الله أو تغييره أو وقفه ؟ (١٣)

فلو فرضنا مثلا أن قانونا وضعيا فى دولة ما يحرم تعاطى
المخدرات ، وقبض على شخص بتهمة تعاطى المخدر ، وقدم للمحاكمة ،
وتحقق القاضى عن طريق أهل الخبرة أن ما تعاطاه كان مخدرا ، فطبق
القانون عليه بأن عاقبه بالعقوبة المقررة فيه ، ثم بعد فترة قبض على
آخر بتهمة تعاطى مواد مخدرة ، فدفعت بأن ما كان يتناوله لم يكن مخدرا ،
وأحيلت المواد المضبوطة الى أهل الخبرة فقالوا انها ليست مخدرا ، فلم
يطبق القاضى القانون عليه ، ولم يعاقبه ، فهل يقال ان القاضى عدل القانون
أو ألغاه أو أوقفه ؟

فالأحكام الشرعية ثابتة اذن لا تتغير ولا تتبدل ، وانما يطبقها
الحاكم أو القاضى على الواقعة المعروضة عليه اذا توافر فيها مناطها
أى شروط تطبيقها ، فاذا لم يتوافر مناطها لم تطبق ، وبحث القاضى

(١٣) د . حسين حامد : نظرية المصلحة فى الفقه الاسلامى ، المرجع

أو الحاكم عن أصل شرعى آخر يطبقه على الواقعة المعروضة عليه .
وعلى ذلك فإن ما يتوهمه بعض الكتاب من تغيير فى الأحكام
الشرعية ليس فى حقيقة الأمر بتغيير .

وهذا ما يؤكدہ الامام الشاطبى رضوان الله عليه وما ننقله عنه
بنصه لأهميته : « واعلم أن ما جرى ذكره هنا من اختلاف الأحكام عند
اختلاف العوائد فليس فى الحقيقة باختلاف فى أصل الخطاب ، لأن
الشرع موضوع على أنه « دائم أبدى » لو فرض بقاء الدنيا من غير نهاية
والتكليف كذلك لم يحتج فى الشرع الى مزيد ، وإنما معنى الاختلاف
أن العوائد اذا اختلفت رجعت كل عادة الى أصل شرعى يحكم به عليها
كما فى البلوغ مثلاً ، فإن الخطاب التكليفى مرتفع عن الصبى ما كان قبل
البلوغ ، فاذا بلغ وقع عليه التكليف ، فسقوط التكليف قبل البلوغ ثم ثبوته
بعده ليس باختلاف فى الخطاب ، وإنما وقع الاختلاف فى العوائد أو فى
الشواهد ، وكذلك الحكم بعد الدخول بأن القول قول الزوج
فى دفع الصداق بناء على العادة وأن القول قول الزوجة بعد الدخول
أيضاً بناء على نسخ تلك العادة ليس باختلاف فى حكم ، بل الحكم أن الذى
ترجح جانبه بمعهود أو أصل ، فالقول قوله باطلاق لأنه مدعى عليه ،
وهكذا سائر الأمثلة ، فالأحكام ثابتة تتبع أسبابها حيث كانت باطلاق
والله أعلم » (١٤) .

* * *

(١٤) الشاطبى : الموافقات ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

هل غير الصحابة السنن المروية عن رسول الله لما تغيرت الظروف ؟

إذا كان الأمر على ما تقدم فنحن لا نتفق مع القائلين بأن الصحابة رضوان الله عليهم غيروا بعض السنن المروية عن رسول الله عليه الصلاة والسلام لما تغيرت الظروف ، ولا نرى فيما استشهدوا به من أمثلة دليلاً على ذلك التغيير ، وهو ما نفضله فيما يلي :

١ - ما جاء في شأن الدية في القتل :

يقول أنصار الرأي القائل بأن الصحابة غيروا في سنة رسول الله ﷺ ، أن ما جاء في شأن الدية في القتل يؤيدهم فيما ذهبوا إليه .

وتفصيل ذلك كما يقولون أن القرآن نص على الدية ، ولم يحدد مقدارها ، فعرضت السنة لهذا المقدار بالبيان حين حدده رسول الله ﷺ بمائة من الأبل ، وجعلها عليه الصلاة والسلام على عاقلة الجاني . فكان الأصل في الدية مائة من الأبل ، ولكنها قدرت في بعض الأحيان بسنة رسول الله ﷺ أيضاً لتغير أهل الأبل ، فقدرها بثمانمائة ديناراً لمن يتعاملون بالذهب أو عدلها من الورق ثمانية آلاف درهما . فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة خطب الناس فقال : ان الأبل قد غلت ، وجعل الدية على أهل الذهب ألف ديناراً ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهما ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الغنم ألف شاة وعلى أهل الحل مائتي حلة . ثم نقل رضي الله عنه الدية إلى أهل الديوان يحملونها عن تجب عليه ممن هو معهم فيه (١) .

(١) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع

ولا نعدو الحقيقة ان قلنا أن ما نقلناه فيما تقدم لا يبين لنا التغيير الذى أحدثه عمر رضى الله عنه فى سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام! ولعل القائل بالتغيير قد استخلصه من واقعة أن عمر رضى الله عنه :

— جعل الدية على أهل الذهب ألف ديناراً ، وجعلها على أهل الفضة اثنتى عشر ألف درهما ، بعد أن جعلها رسول الله عليه الصلاة والسلام ثمانمائة ديناراً على أهل الذهب وثمانية آلاف درهما على أهل الفضة •

— وجعل الدية على أهل البقر مائتى بقرة وعلى أهل الغنم ألف شاة وعلى أهل الحل مائتى حلة ، ولم يرد عن رسول الله ﷺ شىء من ذلك •

— وجعل التناصر بالديوان بعد أن كان بالقرابة •

ولكن حتى فى هذه الحالات لا نستطيع القول بأن عمر رضى الله عنه قد غير فى سنة رسول الله ﷺ المتعلقة بالدية •

وتفصيل الأمر أن الدية مقدرة تقديراً عاماً للأمة ، وقد تختلف باختلاف أحوال الناس فى جنسها ومقدارها (٢) •

فبالنسبة لجنس الدية فقد جعلها عليه الصلاة والسلام ابلاً لمن كانت أموالهم الابل ، وجعلها على أهل الذهب ذهباً ، وعلى أهل الفضة فضة ، وعلى أهل الغنم غنماً ، وعلى أهل الثياب ثياباً (٣) • فسنقه عليه الصلاة والسلام تدل بنفسها على أنه يجوز التغيير فى جنس الدية على حسب أحوال الناس • وهذا ما فهمه عمر رضى الله عنه وما فعله • فهو لم يغير فى سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وإنما التغيير فى جنس الدية بحسب أحوال الناس ثابت بسنة رسول الله ﷺ بنفسها •

وفىما يتعلق بقدر الدية ، فلم يحدث فيه تغيير فى عهد عمر رضى الله عنه • فالوارد عن رسول الله ﷺ أنه أخذ مائة من الابل ،

(٢٦٢) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ١٩ ،

وأخذ من أهل الذهب ثمانمائة ديناراً ، كما أخذ منهم ألف ديناراً (٤) .
وأخذ عليه الصلاة والسلام من أهل الفضة ثمانية آلاف درهما ، كما أخذ
منهم اثني عشر ألف درهما (٥) .

فاذا كان عمر رضى الله عنه قد جعل الدية على أهل الذهب ألف
ديناراً ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهما ، فهذا ما فعله رسول الله
عليه الصلاة والسلام . فأين اذن التغيير الذى أحدثه عمر فى قدر الدية ؟
وحتى اذا لم يصح عن رسول الله ﷺ أنه أخذ من أهل الذهب ألف
ديناراً ومن أهل الفضة اثني عشر ألف درهما ، فان أخذ عمر هذه المقادير
لا يدل على أنه غير سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام . بل غاية ما يدل
عليه أنه رضى الله عنه فهم بحق أن الأصل فى الدية « الابل » . وأن
الأموال الأخرى بدل لها . فلما غلت الابل فى عهده بحيث صارت المائة
من الابل تساوى ألف ديناراً من الذهب أو اثني عشر ألف درهما من
الفضة ، أمر بأخذ هذه المبالغ . يدل على ذلك ما قاله تعليلاً لأخذ هذه
المبالغ ، فقد قال رضى الله عنه : « ان الابل قد غلت .. »

(٤) الثمانمائة ديناراً ليست محل نزاع فقد أثبتها صاحب بحث السنة
التشريعية وغير التشريعية فى بحثه . أما بالنسبة للألف ديناراً ، فقد جاء
فى الحديث الذى رواه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده
رضى الله عنهم أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن ، فذكر
الحديث وفيه : « ... وعلى أهل الذهب ألف ديناراً » أخرجه أبو داود فى
المراسيل والنسائى وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود وأحمد . واختلفوا
فى صحته . راجع بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، تحقيق رضوان محمد رضوان ،
دار الكتاب العربى ، ص ٢١٨ . وقد استند الى الحديث ابن قدامة فى
المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٥) والثمانية آلاف درهما ليست محل نزاع فقد أثبتها صاحب بحث
السنة التشريعية وغير التشريعية فى بحثه . أما بالنسبة للاثني عشر ألف
درهما ، فقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قوله : « قتل رجل رجلاً
على عهد رسول الله فجعله النبى عليه الصلاة والسلام دية اثني عشر ألفاً »
رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه . راجع بلوغ المرام من أدلة
الأحكام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ . وقد استند الى هذا الحديث
ابن قدامة فى المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

وفى هذه الحالة يكون عمر رضى الله عنه قد طبق سنة رسول الله ﷺ تطبيقاً دقيقاً ولم يغيرها (٦) .

أما بالنسبة لمن يتحمل الدية ، فقد بينه رسول الله عليه الصلاة والسلام بالوصف لا بالعين . فجعل الدية على العاقلة .
 وإذا كان من يتحمل الدية فى عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه هم عشيرة الجانى ، ثم أصبح فى عهد عمر رضى الله عنه أهل الديوان ، فإن ذلك لا يدل على أن عمر غير سنة رسول الله ﷺ . وإنما يكون المتغير لو أن الرسول عليه الصلاة والسلام بين من يتحمل الدية بالعين لا بالوصف فقال هم عشيرة الجانى ، عند ذلك يكون تحميل الدية لأهل الديوان تغييراً لسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ولكنه عليه الصلاة والسلام لم يفعل ذلك ، بل عين من يتحمل الدية بالوصف ، فجعل الدية على العاقلة .

والعاقلة فى كل زمان ومكان من ينصر الرجل فى ذلك الزمان والمكان .
 ففى عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام كان ينصره ويعينه أقاربه ، إذ لم يكن يوجد ديوان فى عهده ، لذلك كانوا هم العاقلة . وفى عهد عمر لما وضع الديوان ، كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً ، ويعين بعضه بعضاً وإن لم يكونوا أقارب ، فكانوا هم العاقلة .

(٦) والاجتماع على أن الأبل أصل فى الدية . واختلف العلماء فى الذهب والفضة هل هما أصلان كالأبل ؟ نجد كلام عمر رضى الله عنه يتجه الى أن الأبل هى الأصل والذهب والفضة تقدير لها ، ولا يكتفى رضى الله عنه بالذهب والفضة ، بل يذكر البقر والغنم والاشياب على أساس تقدير قيمة الأبل فى ذلك الوقت . وقال بعض الفقهاء أن الأصول ثلاثة هى : الأبل والذهب والفضة ، لأن النبى عليه الصلاة والسلام ذكرها ، وكل ما ذكره يعد أصلاً . وأكثر الحنابلة على أن الأصل هو الأبل وحدها ، واستندوا فى ذلك الى فهم عمر رضى الله عنه لحديث التقدير فى الأحوال الثلاثة — الأبل والذهب والفضة — إذ اعتبر كلا من الذهب والفضة تقديراً لقيمة الأبل ، يدل على ذلك قوله : « أن الأبل قد غلت » . ويلاحظ أن الحنفية يرون فى كل واجب جواز العدول الى القيمة حتى فى العبادات .

راجع التفاصيل فى ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ،

فالعاقلة تختلف باختلاف الأحوال ، والا — كما يقول ابن تيمية —
 فرجل سكن بالمغرب وهناك من ينصره ويعينه ، كيف تكون عاقلته من
 بالشرق في مملكة أخرى لعل أخباره قد انقطعت عنهم^(٧) .

واذن فليس في الأمر تغيير لسنة رسول الله ﷺ ، لأن الحكم مناط
 بوصف معين هو مناط تحمل الدية ، وهو أن يكون من يتحملها من العاقلة
 أى من ينصر الجاني ، وهؤلاء يختلفون من مكان الى مكان ومن زمان
 الى زمان .

ولهذا السبب يقرر فقهاء الأحناف أنه لو أصبح المتناصر بشيء
 آخر كالحرقة مثلا ، وجب نقل الدية اليه ، اذ العلة فيها المتناصر ، فأى
 رابطة كان بها المتناصر انتقلت الدية الى أصحابها .

وبناء على ذلك يكون عمر — بجعله العاقلة على أهل الديوان حيث
 كان المتناصر به — قد فهم النص فهما سليما وطبقه تطبيقا دقيقا .



٢ — زكاة الفطر :

جاء في بحث « السنة التشريعية وغير التشريعية » : « ومن هذا
 الباب — أى تغيير الصحابة لسنة رسول الله ﷺ — تحديد رسول الله
 زكاة الفطر بصاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من زبيب ، بناء
 على ما كان من أطعمتهم يومئذ اذ المقصود من زكاة الفطر هو اغناء الفقير
 يوم العيد عن السؤال ، وكانت قيم الصاع من كل هذه الأشياء قريبا
 بعضها من بعض . ولما رأى معاوية — حين ولى الشام — جودة
 قمحها ، وأنه يزيد في قيمته عن الزبيب والشعير والتمر ، قال في خطبة
 له « أرى مدين من سمراء الشام — يعنى قمحها — تعدل صاعا من تمر » ،

(٧) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ١٩ ، ص

فأخذ الناس بهذا ، وساروا الى أن الواجب صاع من تمر أو زبيب أو شعير ، أو نصف صاع من قمح أو دقيقه » (٨) .

والحق أننا نقلنا ذلك الجزء من بحث « السنة التشريعية وغير التشريعية » ، لأننا لم نقف منه على حقيقة التغيير الذي أجراه معاوية رضى الله عنه فى سنة رسول الله ﷺ :

— هل لأنه أمر باخراج « البر » وهو صنف لم يرد بين الأصناف التى ذكر صاحب البحث أن الرسول عليه الصلاة والسلام أمر باخراجها ؟
— أم لأنه أمر باخراج نصف صاع من بر ، بينما أمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه باخراج صاع من الأصناف التى ذكرها ؟
إذا أخذنا بمنطق صاحب البحث نفسه ، فلا بد أن نسلم بأنه ليس فى الأمر تغيير فى سنة رسول الله ﷺ .

فاذا كان يرى التغيير فى أن معاوية أضاف البر الى الأصناف التى وردت فى سنة رسول الله ﷺ — وهى التمر والشعير والزبيب — فقد ذكر هو بعد بيان هذه الأصناف أنها تحددت على ذلك النحو « بناء على ما كان من أطعمتهم يومئذ » ، ومعنى ذلك أنه يسلم بما سلم به أكثر العلماء من أن هذه الأصناف واردة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، وأن أهل كل بلد يخرجون من قوتهم ولو لم يكن من هذه الأصناف . . فاذا كان الأمر كذلك وكان البر من قوت أهل الشام ، فلا حرج على معاوية أن يأمر باخراجها ، ولا يعتبر بذلك مغيرا لسنة رسول الله ﷺ .

واذا كان يرى التغيير فى أن معاوية رضى الله عنه أمر باخراج نصف صاع من بر بينما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام باخراج صاع من التمر أو الشعير أو الزبيب ، فقد نفى بنفسه التغيير حين ذكر أن المقصود من زكاة الفطر اغناء الفقير يوم العيد عن السؤال ، وأن قيمة

(٨) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المراجع

الصاع من كل من التمر والشعير والزبيب متقاربة ، وأن معاوية رأى جودة قمح الشام وأنه يزيد في قيمته عن التمر والشعير والزبيب حتى أنه قال في خطبته أن المدين من قمح الشام تعدل صاعا من تمر .

ان الأخذ بهذا المنطق يؤدي بذاته الى القول بأنه لا تغيير في سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام . ذلك أننا اذا سلمنا مع صاحب البحث بأن المقصود من زكاة الفطر اغناء الفقير ، فمعنى ذلك أن النص معلول بالاغناء ، والاغناء يحصل بالقيمة .

ومؤدى ذلك أن الأصناف الواردة في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام تكون واجبة بوصفها أموالا متقومة على الإطلاق ، وليس بوصفها أعيانا ، فيجوز بناء على ذلك أن يعطى الفقير قيمة تلك الأصناف دراهم أو دنانير أو غروضا أو ما شاء المعطى^(٩) . فاذا وجد معاوية رضى الله عنه أن قيمة الصاع من تمر تساوى نصف صاع من بر ، فأمر باخراجها ، فلا يعتبر ذلك تغييرا في سنة رسول الله ﷺ ، وإنما يكون ذلك اعمالا لهذه السنة وتطبيقا لها .

ومع ذلك . . . فالمسألة تحتاج الى تأصيل والى تفصيل ، نبنيه بعرض آراء العلماء فى مسألتين هما : جنس الواجب فى صدقة الفطر ، وقدره .

أولا - جنس الواجب فى صدقة الفطر :

تحديد جنس الواجب فى صدقة الفطر يستند أساسا الى حديثين صحيحين ثابتين عن رسول الله ﷺ .

أولهما : عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير . »^(١٠) .

وثانيهما - عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « كنا نعطيها

(٩) وهو ما يقول به الأحناف . راجع بدائع الصنائع للكاسانى ، ج ٢ ، ص ٩٦٧ - ٩٦٩ .

(١٠) متفق عليه .

فى زمن النبى ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب» (١١) .

وأمره عليه الصلاة والسلام بصاع من تمر أو شعير أو زبيب هو عند أكثر العلماء لكونه كان قوتا لأهل المدينة . واستنبط الفقهاء من ذلك أن أهل كل بلد يخرجون من قوتهم وإن لم يكن من هذه الأصناف (١٢) .

ويستفاد ذلك من مذهب مالك كما هو مبين فى المدونة : « (قلت) ما الذى يؤدى منه صدقة الفطر فى قول مالك (فقال) القمح والشعير والسلت والذرة والأرز والدخن والتمر والزبيب والأقط (قال) وقال مالك : لا أرى لأهل مصر أن يدفعوا إلا البر لأن ذلك جل عيشهم إلا أن يغلو سعره فيكون عيشهم الشعير فلا أرى بأسا ... » (١٣) .

وبه قال الشافعى رضوان الله عليه : « وإن اقتات قوم ذرة أو دخنا أو سلتا أو أرزا أو أى حبة . ما كانت مما فيه الزكاة فلهم اخراج الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ فرض زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيرا وتمرأ فقد عقلنا عنه أنه أراد من القوت ... » (١٤) .

وبناء على ذلك فإن الأصناف الواردة فى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام تكون واردة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، وأن المناطق فى اخراجها هو كونها القوت الغالب على أهل البلد . وحيث يتوافر هذا المناطق فى طعام ما : جاز اخراج الزكاة منه .

وبما أن القمح كان القوت الغالب لأهل الشام ، فإنه يكون قد توافر فيه مناط حديث رسول الله ﷺ ، وبذلك يجوز اخراجه فى صدقة الفطر ، ولا يكون معاوية - باخراجه - قد غير سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، بل يكون قد طبقها تطبيقا سليما .

(١١) متفق عليه . وفى رواية « أو صاعا من أقط » .
(١٢) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢١ ، ص ٢٠٥ . بل رخص الأحناف اخراج قية تلك الأصناف نقدا كما أشرنا من قبل .
(١٣) مالك : المدونة ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .
(١٤) الشافعى : الأم ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦ .

ومع ذلك ففي اخراج القمح رأى آخر • فقد روى ثعلبة بن صغير عن أبيه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « صاع من قمح بين اثنين » (١٥) • وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ : « بعث مناديا في فجاج مكة ألا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد ، صغير أو كبير : مدان من قمح ، أو سواها صاعا من طعام » (١٦) •

وبناء على هذين الحديثين يكون « القمح » منصوبا عليه بسنة رسول الله ﷺ •

وقد أشرنا الإشارة الى هذين الحديثين ، لأنهما غير مسلم بهما عند بعض العلماء • فقد طعنوا فيهما على النحو الذي سوف نشير اليه بعد قليل • وسلم بهما طائفة أخرى من العلماء •

وليس من مهمة هذا البحث الفصل في صحة هذين الحديثين ، ولكن ما يعنينا تقريره هو أن هذين الحديثين — عند من يأخذ بهما — يعتبران دليلا على اخراج القمح في صدقة الفطر ، يضاف الى الدليل الآخر الذي تقدم ذكره •

ثانيا — قدر الواجب في صدقة الفطر :

قدر الواجب في صدقة الفطر محل خلاف بين العلماء • فبعض العلماء يرى أن الواجب صاع من جميع أجناس المخرج على كل انسان ولا يجزى أقل من ذلك • وبعضهم يرى أنه يجزى نصف صاع من بر خاصة •

وقبل أن نعرض الحجج التي يستند اليها كل فريق ، يهمننا أن نبرز أمرين :

اولهما : أن هذا الخلاف، كان سابقا على تولي معاوية الخلافة •

(١٥) رواه أبو داود •

(١٦) رواه الترمذى وقال حديث صحيح حسن غريب •

أى أن معاوية رضى الله عنه لم يكن أول من قال بجواز اخراج نصف صاع من بر ، ولم يكن وحده الذى قال بذلك فقد قال به عثمان ابن عفان وابن الزبير وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وأبى سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير (١٧) .

وثانيهما : أن كلا الفريقين : القائلون بالصاع من جميع أجناس المخرج ، والقائلون بنصف صاع من بر ، كانوا يستندون الى سنة رسول الله ﷺ ولم يخرجوا عليها أو يغيروها .

فالقائلون باخراج نصف صاع من بر احتجوا بحديثى ثعلبة بن صغير وعمر بن شعيب السابق بيانهما ، كما احتجوا بما رواه الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : « خطب رسول الله ﷺ ثم ذكر صدقة الفطر وحض عليها وقال : « نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير عن كل حر وعبد ، ذكر أو أنثى » ، وبما ذكره سعيد بن المسيب أيضا : « كانت الصدقة تدفع على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر نصف صاع من بر » (١٨) .

أما القائلون بأنه لا يجزئ إلا صاع من جميع أجناس المخرج فقد احتجوا بحديثى عبد الله بن عمر وأبى سعيد الخدرى السابق بيانهما (١٩)

(١٧) ابن قدامة : المغنى ، ج ٢ ، ص ٦٤٨ . وينقل الكاسانى عن الشيخ أبى منصور الماترىدى أن عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدقة الفطر نصف صاع من بر ، وأنه احتج بروايتهم . راجع ذلك فى بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٩٦٧ ، ٩٦٩ .

(١٨) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٨ ، ٦٤٩ . وكذلك الكاسانى : بدائع الصنائع ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦٧ ، ٩٦٩ . (١٩) الشافعى : الأم ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ . وكذلك : ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٩ .

ويرى الكاسانى أن حديث أبى سعيد الخدرى ليس فيه دليل الوجوب ، بل هو حكاية عن فعلة فيدل على الجواز ، فيكون الواجب نصف صاع وما زاد يكون تطوعا — راجع فى ذلك : الكاسانى : بدائع الصنائع ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦٧ وما بعدها .

وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول ، لأنها ليست ثابتة — في نظرهم — عن رسول الله ﷺ (٢٠) .

وليس من مهمة هذا البحث أن يفصل في هذا الخلاف ، ولا أن يرجح أحد الرأيين على الآخر ، فذلك له مجال آخر . وإنما الذي يهتم هذا البحث بإبرازه هو أن القائلين باخراج نصف صاع من بر — شأنهم شأن القائلين بالصاع — يستندون في ذلك الى سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام . وسبب الخلاف بين الفريقين يرجع الى أن الأحاديث التي يستشهد بها أحدهما ليست ثابتة لدى الآخر . ونخلص من ذلك الى القول بأن معاوية رضى الله عنه عندما أمر باخراج نصف صاع من بر ، كان آخذا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن مغيرا لها .

٣ — خروج النساء الى المساجد :

من جملة ما يستدل به القائلون بأن الصحابة غيروا سنة رسول الله ﷺ لما تغيرت الظروف ، قولهم ان الرسول عليه الصلاة والسلام قال فيما رواه أبو داود : « لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولكن لا يخرجن تفلات » ، واستمر العمل بهذا الحديث حتى تغير حال الناس ، ففكر بعض الصحابة في منعهن ، وثار خلاف بينهم في هذا الأمر . وكان على

(٢٠) نقل ذلك ابن قدامة عن ابن المنذر . وأضاف أن حديث ثعلبة تفرد به النعمان بن راشد . قال البخاري : هو يهم كثيرا وهو صدوق في الأصل . وقال مهنا : ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صغير في صدقة الفطر نصف صاع من بر فقال : ليس بصحيح إنما هو مرسل يرويه معمر بن جريج عن الزهري مرسلًا قلت : من قبل من هذا ؟ قال : من قبل النعمان بن راشد ليس هو بقوى في الحديث وضعف حديث ابن أبي صغير ، وسألته عن ابن أبي صغير أمعروف هو ؟ قال : من يعرف ابن أبي صغير ليس هو بمعروف ، وذكر أحمد وعلى بن المديني ابن أبي صغير فضعفاه جميعا وقال ابن عبد البر : ليس دون الزهري من يقوم به حجة ، وقال الجوزجاني : والنصف صاع ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم وروايته ليس تثبت . راجع ذلك في : ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٤٩ — ٦٥٠ .

رأس المصرين على الاذن لهن ابن عمر مستندا الى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام السابق بيانه • وكان على رأس المعارضين السيدة عائشة رضى الله عنها قائلة : « لو أدرك رسول الله ما أحدثه النساء لمنعهن المساجد » •

ويستخلصون من ذلك أنه لو كان حديث الرسول عليه الصلاة والسلام السابق بيانه شرعا دائما لما ساغ لعائشة مخالفته (٢١) •

ونحن لا نشك في أن حديث الرسول عليه الصلاة والسلام شرع دائم لا يجوز مخالفته ولا تغييره • ونتساءل هل حقا خالفت السيدة عائشة رضى الله عنها حديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه ؟

بالرجوع الى صحيح مسلم نجده قد أورد الحديث المتقدم ذكره في أربع روايات قريب بعضها من بعض (٢٢) •

— الرواية الأولى : وفيها قوله عليه الصلاة والسلام : « اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها » •

— والرواية الثانية : « لا تمنعوا نساءكم المساجد اذا استأذنكم اليها » •

— والرواية الثالثة : « لا تمنعوا اماء الله مساجد الله » •

— والرواية الرابعة : « اذا استأذنكم نساؤكم الى المساجد فأذنوا لهن » •

ثم أورد الامام مسلم بعد ذلك قول السيدة عائشة الذي نقلته عنها عمرة بنت عبد الرحمن بقولها : « سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول : لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت

(٢١) د • محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤١ •

(٢٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، مصطفى البابي الحلبي ، سنة ١٣٧٧ هـ ، ج ١ ، ص ١٦١ •

نساء بنى إسرائيل • قال: فقلت لعمره: أنساء بنى إسرائيل ممنع المسجد؟
قالت: نعم » •

والأمر الملفت للنظر أن الامام مسلم عنون الباب الذى أورد فيه
هذه الأحاديث بهذا العنوان المعبر: « باب خروج النساء الى المساجد
إذا لم يترقب عليه فتنة ، وأنها لا تخرج مطيبة » •

ويقول الامام النووى شارح الحديث أن أمر رسول الله ﷺ
بالأذن للنساء فى الخروج الى المساجد هو للندب باعتبار ما كان فى
الصدر الأول من عدم المفسد بدليل قول الصديقة السيدة عائشة رضى
الله عنها • ثم ينقل الامام النووى عن شرح المشارق لأكمل الدين أن
العلماء قالوا بالأذن لهن إذا لم يؤد خروجهن الى مفسدة (٢٣) •

مما تقدم يتبين بجلاء أن اذن رسول الله ﷺ للنساء بالخروج
الى المساجد معلق على وصف معين هو مناط تطبيقه وهو أن يكون خروج
النساء الى المساجد مصلحة لا فتنة فيها ولا مفسدة • وعندئذ يندب لهن
الخروج تحصيلًا للمصلحة الخالصة أو الراجحة • وهذا حكم شرعى
ثابت لا يلحقه تغيير ولا تبديل (٢٤) •

فاذا كنا فى زمن فيه صلاح قيل لأهل الخبرة والمطلعين على أحوال
الناس هل خروج النساء الى المساجد مصلحة خالصة أو راجحة ؟ فان
قالوا نعم لم يمنعن من الخروج • فاذا تبين أن هناك فساد من خروج
النساء يساوى المصلحة من الخروج أو يزيد كان مقتضى الحكم الشرعى
نفسه أن يمنعن ، لأن مناط الحكم هو المصلحة الخالصة أو الراجحة وهو
غير متحقق فى هذه الحالة •

وصاحب بحث « السنة التشريعية وغير التشريعية » نفسه يعلل
تأييد السيدة عائشة رضى الله عنها منع النساء من الخروج الى المساجد

(٢٣) صحيح مسلم بشرح النووى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ •

(٢٤) د. حسين حامد : نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى ،

المرجع السابق ، ص ٤٠ •

بقوله : « وثأبيد عائشة رضى الله عنها يدل بصراحة على أنها فهمت اذن رسول الله مقيدا بعدم ترتب مفسدة عليه ، فلما حدثت المفسدة أو خشي وقوعها ما تخرجت ... أن تقول ما قالت » (٢٥) .

واذا أخذناه بقوله فأين هي مخالفة السيدة عائشة رضى الله عنها للحديث ؟ ان اذن رسول الله ﷺ للنساء بالخروج الى المساجد ليس مطلقا كما يقول ، وانما هو مقيد بالألا يترتب على الخروج مفسدة . ومعنى ذلك أنه اذا ترتب على الخروج مفسدة ، فان مقتضى الحديث نفسه ألا يسمح لمن بالخروج .

وبناء على ذلك فان السيدة عائشة رضى الله عنها تكون قد استندت فى قولها بالمنع الى حديث الرسول نفسه ولم تخالفه أو تغيره ، لأنها فهمت أن اذن الرسول للنساء بالخروج الى المساجد مناط بأمر معين وهو أن يكون ذلك الخروج مصلحة لا فتنة ولا مفسدة فيه .

وهذا ما يجب على كل مسلم أن يعتقده فى رسول الله ﷺ ، اذ لا يصح أن يظن فى حقه عليه الصلاة والسلام أنه يأذن للنساء فى الخروج الى المساجد حتى لو ترتب على خروجهن فتنة أو فساد .

* * *

٤ — ما فعله عمر رضى الله عنه فى أرض العراق :

يستشهد القائلون بأن الصحابة رضوان الله عليهم غيروا سنة رسول الله ﷺ لما تغيرت الظروف ، بما فعله عمر رضى الله عنه فى أرض العراق حين فتحها الله على المسلمين . ويقصدون بذلك أن عمر رضى الله عنه لم يقسم الأرض التى فتحت عنوة بين الفاتحين ، فخالف بفعله هذا فعل رسول الله ﷺ الذى قسم خيبر — وقد فتحت عنوة — بين الفاتحين (٢٦) .

(٢٥) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٦) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

ومبلغ علمنا أنه لم يقل واحد من العلماء السابقين أن عدم تقسيم عمر رضى الله عنه أرض العراق فيه تغيير لسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام أو مخالفة لها •

ففعل الرسول عليه الصلاة والسلام فى خير — أى تقسيمها — لا يدل على الوجوب بحيث إذا لم يفعل عمر مثله يقال انه خالف سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام أو غيرها •

وانما الذى عليه جمهور العلماء أن فعل الرسول عليه الصلاة والسلام فى خير يدل على جواز ما فعله • والأدلة على ذلك ما يلى (٢٧) :

أولاً — أن الأصل فى أفعال الرسول عليه الصلاة والسلام العادية — أى التى ليست قربات — الاباحة أو الجواز ، ولا ينصرف الفعل الى الوجوب الا اذا اقترن بدليل آخر يدل على ذلك • وقد انعدم هذا الدليل فى تقسيم الرسول عليه الصلاة والسلام لخير • بل وجد من الأدلة ما يعزز افادة فعله عليه الصلاة والسلام الاباحة أو الجواز • من ذلك ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية تحت عنوان « حبس عمر وعثمان للأرضين المفتوحة وترك قسمتها على الغانمين » ، اذ قال ما نصه : « من قال ان هذا لا يجوز استند الى أن النبى قسم خير ، واستخلص من هذا أن الامام اذا حبسها نقض حكمه لأنه مخالف للسنة • وهذا القول خطأ وفيه جرأة على الخلفاء الراشدين ، فان فعل النبى فى خير انما يدل على جواز ما فعله ولا يدل على وجوبه ، فلو لم يكن معنا دليل يدل على عدم وجوب ذلك لكان فعل الخلفاء الراشدين — ويقصد بذلك ترك عمر وعثمان قسمة الأرض على الفاتحين — دليلاً على عدم الوجوب » (٢٨) •

لقد استخلص ابن تيمية رحمة الله عليه — من عدم قسمة كل من

(٢٧) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٠ ،

ص ٥٧٤ — ٥٧٥ •

(٢٨) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ، ج ٢٠ ،

ص ٥٧٤ — ٥٧٥ •

عمر وعثمان رضى الله عنهما الأرض المفتوحة ، دليلا على أن تقسيم الرسول عليه الصلاة والسلام لخير يفيد الاباحة أو الجواز ، لأنه من غير المعقول أن يفيد فعله عليه الصلاة والسلام الوجوب ، ويخالفه كل من عمر وعثمان رضى الله عنهما . وهكذا يكون حسن الظن بصحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام وهم خير الأمة .

وهذا الذى استخلصه ابن تيمية بحق ، استخلصه أيضا السرخسى حيث يقول : « عدم تقسيم عمر لأرض السواد على الغانمين مع علمنا أنه لم يخف عليه قسمة رسول الله خير بين أصحابه حين اففتحها ، فاستدللنا به على أنه علم أن ذلك لم يكن حكما حتما من رسول الله على وجه لا يجوز غيره فى الغنائم » (٢٩) .

وبناء على ذلك فإن تقسيم الرسول عليه الصلاة والسلام لخير يدل على اباحة هذا التقسيم أو جوازه ولا يدل على وجوبه .

ثانيا - والدليل الثانى أن النبى عليه الصلاة والسلام ففتح خير عنوة وقسم أرضها ، وفتح مكة عنوة (٣٠) ، ولم يقسم أرضها ، فدل ذلك على جواز الأمرين : القسمة وعدم القسمة .

(٢٩) السرخسى : أصول السرخسى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٣٠) والأدلة على أنه عليه الصلاة والسلام فتح مكة عنوة ، استفاضت بها الأحاديث الصحيحة كما يقول ابن تيمية :

(أ) فإنه عليه الصلاة والسلام قدم حين نقضوا العهد ونزل بهم بالظهران ، ولم يأت أحد منهم يصالحه ، ولا أرسل اليهم أحدا يصالحهم - بل خرج أبو سفيان يتحسس الأخبار فأخذه العباس وقدم به كالأسير ، وغايته أن يكون العباس آمنه فصار مستأمننا ، ثم أسلم فصار من المسلمين ، فكيف يتصور أن يعقد عقد صلح الكفار بعد إسلامه بغير إذن منهم .

(ب) يؤيد ذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام علق الأمان بأسباب : « من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن أغلق بابيه فهو آمن » ، فأمن من لم يقاتله . فلو كانوا معاهدين لما احتاجوا الى ذلك .

(ج) وأيضا سماهم الرسول عليه الصلاة والسلام « طلقاء » ، لأنه أطلقهم بعد القدرة عليهم كما يطلق الأسير .

فاذا انتهينا الى أن قسمة الرسول عليه الصلاة والسلام لخير تدل على اباحة القسمة أو جوازها ، فلا تثريب على عمر رضي الله عنه ان هو لم يقسم أرض العراق ، ولا يكون بذلك مغيرا لسنة رسول الله ﷺ .

وبناء على ما انتهينا اليه ، يذهب أكثر العلماء الى أن الامام مخير في الأرض التي تفتح عنوة تخير مصلحة ، أى أنه يفعل فيها ما هو أصلح للمسلمين من قسمها أو حبسها . فان رأى أى قسمها كما قسم النبي عليه الصلاة والسلام خيرا فعل ، وان رأى أن يجعلها فيئاً للمسلمين فعل كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام حين فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الفاتحين . وهذا هو مذهب الامام أبى حنيفة وأصحابه ، والمشهور عن الامام أحمد ، ورأى الثوري وأبى عبيد ، وهو الصحيح في نظر شيخ الاسلام ابن تيمية .

* * *

٥ - عقوبة شارب الخمر :

ومن الأمثلة التي يضربونها على تغيير الصحابة لسنة رسول الله ﷺ ما فعله الصحابة في عقوبة شارب الخمر . فيذهب أصحاب ذلك الرأي الى أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه لم يحدد عددا معيناً من الجلدات يضربها شارب الخمر ، بل نوع في العقوبة تبعا لاختلاف أحوال الشاربين وظروفهم ، وفهم الصحابة من ذلك أن العقوبة غير محددة ،

= (د) وأيضا فإنه عليه الصلاة والسلام أذن في قتل جماعة منهم من الرجال والنساء (٥)

(هـ) وأيضا فقد ثبت في الصحاح أنه قال في خطبته : « ان مكة لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى ، وانما أحلت لى ساعة من نهار » ودخل مكة وعلى رأسه المغفر ، ولم يدخلها باحرام . فلو كانوا قد صالحوه لم يكن قد أحل له شيء ، كما لو صالح مدينة من مدائن الحل لم تكن قد أحلت ، فكيف يحل له البلد الحرام وأهله مسلمون ، لهم صلح معه .

(و) وأيضا فقد قاتلوا خالدا وقتل طائفة منهم .

راجع في ذلك ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، المرجع السابق ج ٢٠ ،

بل هي مفوضة الى رأى الحاكم أو القاضى بحسب ما يراه ملائما فى كل زمن — وبناء على ذلك فقد حددها الصحابة فى عهد عمر بن الخطاب بثمانين جلدة ، وأجازوا هذه العقوبة رغم زيادتها عما كان فى عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه واختلافها عنه (٣١) .

وإذا سلمنا — جدلا — بما ذهبوا اليه من أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحدد عددا معيناً من الجلدات يضربها شارب الخمر ، فكيف يستقيم بعد ذلك قولهم ان الصحابة حددوا العقوبة بثمانين جلدة رغم زيادتها عما كان فى عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه . إذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحدد — كما نقولون — عقوبة شارب الخمر ، فهل يعد تحديد الصحابة لها بثمانين جلدة تغييرا فى سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام أو زيادة عما كان فى عهده صلوات الله وسلامه عليه ؟

ان حقيقة الأمر فى حد الخمر هي ما يلى :

أولا — أحاديث مسلم فى الموضوع مرتبة حسب ورودها فيه (٣٢) :

— « ... عن أنس بن مالك أن النبى ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين ، قال : وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانين ، فأمر به عمر » .

— « ... عن أنس بن مالك أن نبى الله ﷺ جلد فى الخمر بالجريد والنعال ثم جلد أبو بكر أربعين فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى قال : ما ترون فى جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود ، قال : فجلد عمر ثمانين » .

— « ... حدثنا حزين بن المنذر قال : شهدت عثمان بن عفان

(٣١) د . محمد العوا : السنة التشريعية وغير التشريعية ،

المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٣٢) صحيح مسلم بشرح النووي ، ط ٢ ، ج ١١ ، ص ٢١٤ — ٢١٩ .

وأتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم ، فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقياً فقال عثمان انه لم يتقياً حتى شربها فقال : يا علي .. قم فاجلده ، فقال علي : قم يا حسن فاجلده : فقال الحسن : ون حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه ، فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده ، وعلى يعد حتى بلغ أربعين فقال : أمسك . ثم قال : جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب الي « .

ثانياً - تمسك الفقهاء بالأحاديث المتقدمة أدى الى اختلافهم في حد الخمر :

● فذهب الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أن حد الخمر أربعون فان رأى الامام أن يبلغ الثمانين جاز (٣٣) .
واليه ذهب ابن تيمية وابن قدامة والنووي لدى تعليقه على أحاديث مسلم في حد الخمر .

وحجة الشافعي وموافقيه - كما يقول النووي - أن النبي ﷺ جلد أربعين كما صرح به في الرواية الثانية ، وأما زيادة عمر فهي تعزيرات ، والتعزير الى رأى الامام ان شاء فعله وان شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه فرآه عمر ففعله ، ولم يره النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا علي فتركوه (٣٤) .

ويقول ابن تيمية انه ثبت عن النبي ﷺ أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين ، وضرب أبو بكر أربعين ، وضرب عمر في خلافته ثمانين ، وكان علي يضرب مرة أربعين ومرة ثمانين . وخلص رحمة الله عليه من ذلك الى أن من العلماء من يقول : يجب ضرب ثمانين ومنهم من

(٣٣) الشافعي : الأم ، المرجع السابق ، ط ١ ، ج ٦ ، ص ١٧٧ ، وكذلك : الشيرازي : المهذب في فقه الامام الشافعي ، ط ٢ ، ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٣٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ط ٢ ، ج ١١ ، ص ٢١٤ - ٢١٩ .

يقول : يجب ضرب أربعين والزيادة يفعلها الامام عند الحاجة ، فأما مع قلة الشاربين فتكفي الأربعون • وهذا في رأيه أوجه القولين (٣٥) •

ويقول ابن قدامة ان الحد أربعون وهو اختيار أبى بكر ومذهب المشافعي لأن عليا جلد الوليد بن عقبة أربعين ثم قال : جلد النبي ﷺ ، أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الى •

واستدل ابن القيم كذلك بحديث مسلم الأول الذي جاء فيه أن النبي ضرب شارب الخمر بالمنعال « نحواً من أربعين » • وعقب رضى الله عنه على ذلك بقوله : « وفعل النبي ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ولا ينعقد الاجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ وأبى بكر وعلى ، فتحمل الزيادة من عمر أنها تعزير يجوز فعلها اذا رأى الامام » (٣٦) •

● ومذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد في احدى الروايتين أن حد الخمر ثمانون (٣٧) •

وحجتهم في ذلك أن فعل النبي ﷺ لم يكن للتحديد ، ولهذا قال في الرواية التي نقلها مسلم عن أنس : « نحو أربعين » ، وأن الصحابة أجمعوا على الثمانين بعد أن استشار عمر الناس في حد الخمر وأشار عليه كل من على وعبد الرحمن بن عوف بأن يجعله ثمانين (٣٨) •

من ذلك يتبين أن هناك رأيين في حد الخمر • أحدهما يراه أربعين والآخر يراه ثمانين • ولم يقل أحد أن القائلين بالثمانين غيروا سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام أو أنهم زادوا في حد الخمر عما حدده الرسول عليه الصلاة والسلام ، بل ان الخلاف بين أصحاب الرأيين يعود في حقيقته الى تمسك كل من الفريقين بسنة رسول الله ﷺ •

(٣٥) ابن تيمية : مجموعة الفتاوى ، ج ٢٨ ، ص ٣٣٦ وما بعدها •

(٣٦) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠٧ •

(٣٧) مالك بن أنس : المدونة ، المرجع السابق ، ط ١ ، ج ٢٦ ، ص ٢٦١ •

الكاساني : بدائع الصنائع ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٥٧ •

ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠٧ •

(٣٨) ابن قدامة : المغنى ، المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٣٠٧ •

فالذين صح عندهم الأحاديث التي تحدد حد الخمر بأربعين تمسكوا بهذه الأحاديث ، ولم يجيدوا عنها ولم يجيزوا خلافها ، ومع ذلك فقد اعتدوا برأى الصحابة في عهد عمر فجعلوا الزائد عن الأربعين تعزيراً يفوض الأمر فيه الى الامام .

والذين لم يصح لديهم شيء من ذلك ذهبوا الى أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحدد حد الخمر ، وأن العقوبة حددت في عهد عمر رضي الله عنه بثمانين وأجمع على ذلك الصحابة ، فأصبح حد الخمر الثابت بالاجماع ثمانين .

فأنت ترى من ذلك أن الذين قالوا بالثمانين لم يغيروا سنة رسول الله ﷺ ولم يزيّدوا فيها ، ولم يقل أحد منهم ذلك ، بل انهم انما ذهبوا الى الثمانين ، لأنه لم يصح لديهم عن رسول الله ﷺ سنة تحدد حد الشرب ، ولو صحت ما عدلوا عنها الى الاجتهاد ، ونعوذ بهم أن يفعلوا ذلك وهم صحابته وأفضل الأمة بعده .

هذا عن حد الشرب ، أما عن صفة الضرب في حد الشرب ، فالإتفاق على أنها ليست واردة على سبيل التحديد ، وانما هي ترجع الى اجتهاد الامام . وعلى ذلك فيجوز جلد الشارب بالجريد والنعال وأطراف الثياب (٣٩) .

* * *

خاتمة

والنتيجة التي ينتهي اليها هذا البحث هي :

أولا - أنه لا يجوز تقسيم سنة رسول الله ﷺ الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، لأن كل ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع ، أى يستفاد منه حكم شرعى بالوجوب أو الحرمة أو الندب أو الكراهة أو الإباحة ، وسواء تعلق قوله عليه الصلاة والسلام أو فعله أو تقريره بأمر من أمور الدين أى بالعبادات ، أو بأمر من أمور الدنيا أى بالعادات •

وإذا كانت السنة كلها تشريع فهي بالضرورة تشريع لازم •
ومعنى « لزوم السنة » أنه يتعين على المسلم الامتثال لما صدر عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير على الوجه الذى صدر به واجبا كان أو مندوبا أو مباحا •

وليس معنى « لزوم السنة » أن ما جاءت به من أحكام تكليفية كلها واجبة ، ذلك أن تلك الأحكام ليست على درجة واحدة من حيث أثرها التكليفى ، فمنها الواجب ومنها المندوب ومنها المباح •

ثانيا - أن السنة تشريع ثابت ودائم الى يوم الدين ، لا يملك أحد من البشر - ولو كان الصحابة - التغيير فيه أو التبديل ، لأنه مادامت السنة تشريعا ، فلا يغيرها الا تشريع أعلى منها أو مساو لها فى المرتبة ، وقد امتنع هذا التشريع بانتقال الرسول عليه الصلاة والسلام الى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي •

ولذلك كان اجماع العلماء على أنه لا نسخ بعد وفاة الرسول صلوات الله وسلامه عليه •

محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة	٥
تمهيد	٩

الفصل الأول : السنة تشريع لازم

(٢٣ - ٩٠)

تعريف السنة وتحديد المقصود بها في البحث	٢٣
تقسيم بعض الكتاب السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية :	
معياريهم ، دليلهم ، النتيجة التي رتبوها على التقسيم	٢٥
تقسيم الموضوع	٢٦
المبحث الأول : في نقض معيار تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية	٢٨
المبحث الثاني : في نقض دليل تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية	٣٢
المبحث الثالث : في نقض تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية	٤٢
١ - التشريع ومعناه في الإسلام	٤٢
٢ - عدم ادراك معنى التشريع الاسلامي أوقع الكثيرين في الخطأ	٤٤
٣ - السنة التي تفيد الإباحة سنة تشريعية	٤٩
٤ - السنة كلها تشريع .. وتشريع لازم	٥٢
المبحث الرابع : في رد النتائج المترتبة على تقسيم السنة إلى سنة تشريعية وغير تشريعية	٥٧

- ١ — عدم أكله عليه الصلاة والسلام الضب وحبه لحم الكتف من الشاة ٥٨
- ٢ — الرمل فى الحج ٦٠
- ٣ — توفير اللحى ٦٢
- ٤ — حكمه وقضاؤه عليه الصلاة والسلام ٦٣

المبحث الخامس : فى حقيقة تقسيم القرافى تصرفات الرسول عليه الصلاة والسلام

- ١ — تقسيم القرافى تصرفات الرسول ٦٩
- ٢ — النتائج التى رتبها القرافى على التقسيم ٧٠
- ٣ — رأينا فى تقسيم القرافى وفى النتيجة التى رتبها على التقسيم ٧٢
- ٤ — اختلاف العلماء فى المسائل التى أوردتها القرافى يؤيد صحة ما قلناه ٧٥

- المسألة الأولى ٧٦
- المسألة الثانية ٨٠
- المسألة الثالثة ٨٦

الفصل الثانى : السنة تشريع دائم

(٩١ — ١٢٤)

- المبحث الأول : هل يمكن تغيير الحكم الشرعى الثابت بسنة رسول الله ٩٣
- الحكم الشرعى المبنى على المصلحة ثابت ودائم ٩٣
- تغير تطبيق الحكم الشرعى مع ثباته ٩٤
- مثال (١) ٩٥
- مثال (٢) ٩٦
- مثال (٣) ٩٧
- مثال (٤) ٩٨

الصفحة

٩٧	مثال (٥)
١٠٠	الأحكام الشرعية كلها ثابتة ودائمة
	المبحث الثانى : هل غير الصحابة السنن المروية عن رسول الله
١٠٢	صلى الله عليه وسلم لما تغيرت الظروف ؟
١٠٢	١ — ما جاء فى شأن الدية فى القتل
١٠٦	٢ — زكاة الفطر
١١٢	٣ — خروج النساء الى المساجد
١١٥	٤ — ما فعله عمر فى أرض العراق
١١٨	٥ — عقوبة شارب الخمر
١٢٣	الخاتمة
١٢٥	محتويات الكتاب

* * *

هذا الكتاب

((قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)) (قرآن كريم)

((من يطع الرسول فقد اطاع الله)) (قرآن كريم)

((فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)) (قرآن كريم)

((تركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا ابداً : كتاب الله وسنتي))
(حديث شريف)

● بهذا التقدير العظيم — من كلام الله تعالى .. ومن رسوله صلى الله عليه وسلم كانت السنة النبوية الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع الاسلامي — يعد القرآن الكريم — وبالتعبير الحديث هي « اللائحة التنفيذية » للأحكام التي أجملها القرآن الكريم : كالصلاة .. والزكاة .. والحج .. والحدود ... الخ .

● والسنة — بهذا الوصف — تشريع وأحب الاتباع .. لأن الله تعالى أمر في كثير من آيات القرآن الكريم بطاعة رسوله .. وجعل طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم طاعة له .

● وفي الآونة الأخيرة .. ظهرت أفكار وآراء تنادى باهمال السنة واتباع القرآن وحده !! .. وهذه الأفكار أخذت بريقاً وانفذاً من أعداء الاسلام الذين يتفنون في هدم الاسلام — من داخله — بأن يجعلوا بعض اتباعه يعتنقون هذه الأفكار « الزائفة » .

● وهذا الكتاب « السنة : تشريع لازم .. ودائم » يرد على هذه المفتربات .. ويدحض الشبهات .. ويجلي حقيقة وصول السنة النبوية الشريفة منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الوقت الحاضر .. ظاهرة نقية بعيدة عن الزيف والافتراء .. وبين المنهج السليم الذي اتبعه علماء الحديث في نقل السنة .. ووجوه الاختلاف .. وتنقيتها من كل شائبة بوضع الموازين الدقيقة في جميع الامور .

● والمؤلف — دكتورة في الحقوق — بثقافته الشرعية والقانونية .. غاص في بطون الكتب والمراجع .. ليقدّم لنا هذا البحث باستقصاء الحقيقة الشرعية وحكم القاضي النزيه ..

● ويسر « مكتبة وهبة » ان تقوم بنشر هذا الكتاب .. ليتأكد في ضمير الأمة الاسلامية ان « السنة : تشريع لازم .. ودائم » .

والله الموفق .. وهو المستعان ..